دایره امور

فرهنگ

آستان قدس رضوی

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
واقف مرحوم استاد سید محمد باقر مولوی
عریشاهی سبزواری محرم الحرام ۱۳۰۵

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب حدائق الندیه

مصنف سید علیخان مدنی

مؤلف

خطی نستعلیق ۲۲ سطری

چاپی

سال تحریر ۱۲۵۲ ه‍ - ق عدد اوراق ۲۱۸

جزء کتب نحو شماره خصوصی

شماره عمومی ۱۴۹۲۰ شماره قبض

واقف سید محمد باقر سبزواری تاریخ وقف

طول ۲۲ سم عرض ۱۷ سم شماره صفحات

وقف کتابخانه آستان قدس رضوی
واقف . مرحوم استاد سید محمد باقر مولوی
عریشاهی سبزواری محرم الحرام ۱۳۰۵

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الصمدية من المحامد الأبدية والشكر له على آمال توجهت بحذوه فقصرتها بالفوايد الصمدية احمده حمد من نزه شانه العلي عن الأشباه والنظاير فغار بتمهيد الفوايد وتحميد المقاصد في جميع الموارد والمصادر واشكره شكر من ايقن بانه العالم بالظاهر والباطن واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له المقدس بذاته تمت كلماته صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته سبحانه هو الفاعل لما يشاء لا منازع له في فعاله عم الانام كرما وجودا كلت جمل الكلام عن ان تقوم بوصف مفرد فضله تنزهت ذاته العلية عن سمات الحدوث في اوان وجلت عن ان يحوط بها ظرف زمان او ظرف مكان واشهد ان سيدنا محمدا صلعم عبده ورسوله المبعوث من خلاصة العرب المحمود بعباب الكرم المقصور عليه لباب الظفر بنخ العرب المنعوت باحسن الاسماء واشرف الالقاب الموصوف في كتاب لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه بفصل الخطاب واصلي واسلم عليه وعلى اله الذين اشرق بضوء انوارهم بهاء الدين والتهب برفعهم وخفض اعدائهم اعلام الحق اليقين الهادين باهرهم ونهيهم على اوضح المسالك المالكين لازمة الفضل فمنهم الامالك الهادين الى مالك منبع الفتوة والهداية وبيت النبوة والولاية وعلى اصحابه الاكرمين ارباب التواضع والنخوة المقتفين آثاره الناحين نحوه صلوة وسلاما ارجو بهما السعادة الوافرة واناب بهما جميل الذكر في الدنيا وجزيل الاجر في الآخرة **اما بعد** فيقول الفقير الى الله الغني علي صدر الدين المدني ابن احمد نظام الدين الحسيني الحسيني انالهما الله بكرمه من فضله السني غير خاف ان علم العربية يفتقر اليه العلوم العلية اذ هو المرقاة الى فهم كتاب الله العظيم والوسيلة الى معرفة حديث نبيه الكريم وهما الذريعة الى السعادة الابدية والخلص من الشقاوة السرمدية لا جرم انه لا يحصى ما فيه للسلف والخلف من مصنف ومؤلف وان من احسن ما صنف فيه المختصر المسمى بالفوايد الصمدية صنفه شيخنا الامام العلامة والهمام القدوة الفهامة سيد العلماء المحققين سند العظماء المدققين نادرة دهره وزمانه وباقعة عصره واوانه ملاذ المجتهدين وشرفهم بحر اولي اليقين ومفخرهم شيخنا ومولانا بهاء الدين محمد العاملي سقى الله ثراه وجعل بحبوحة الفردوس مثواه فانه كتاب متفرد في بابه قد اظهر من هذا العلم لب لبابه اشتمل على مفرداته وجمله وقواعده وضوابطه ومثله ما دخل اليه اضراب الاشتغال رايدا الا وكان عليه فرايد الفوايد عايدا لكنه ربما احتاج في بعض المباحث الى توضيح العبارة وتصريح ما اومى اليه ببديع الاشارة ولم يقع له مع ذلك شرح يبذل مصونه ويبرز من خبايا مكنونه فاستخرت تعالى وشرحته شرحا يكشف رموزه ويظهر مطاويه كنوزه ويرفع حجابه ويعقل شوارده ويذلل صعابه مع فوايد الحقتها وفرايد في سلك الافادة نظمتها

فجاء

فجاء بحمد الله سبحانه ونعم وافيا بالمراد منهلا صافيا للصادر والوارد ومنطويا على درر الفوايد محتويا على غرر الفرايد وسميته بالحدايق الندية في شرح الفوايد الصمدية ومزجت عبارتي بعبارته وقرنت صريح كلامي بخفي اشارته فاعتدل بتوفيق الله مزاجهما واستبان بنور التاييد منهاجهما وعمدت في النقل فيه على الكتب المعتبرة كما يصدق اثره خبره والله تعالى الهادي الى الصواب واليه سبحانه المرجع والمآب ولنقدم امام الحق كلاما مختصرا يتعلق بترجمة المصنف ره **فنقول** هو الامام الفاضل المحقق النحرير المحدث الفقيه المجتهد النحوي الكبير مالك ازمة الفضايل والعلوم محرز قصبات السبق في حلبتي المنطوق والمفهوم صبيح العلم وحامل لوائه بدر الفضل وكوكب سمائه ابو الفضايل بهاء الدين محمد ابن الشيخ العز الدين حسين بن عبد الصمد ابن الشيخ الامام شمس الدين محمد ابن علي بن حسن بن محمد صالح الجبعي العاملي الحارثي الهمداني ره كان مولده عند غروب الشمس يوم الاربعاء سابع عشر ذي الحجة الحرام سنة ثلث وخمسين وتسعماية كذا نقلته من خط والده ره كان ذا فضل زاهر وادب باهر ملك العلوم قيادا واحكم فيها رواسم وجيادا اخبر في المعاني وضع ورفع ما شاء ووضع فاسجح وهو المختلف اليه والمتفق عليه حجته قاطعة وبهجته ساطعة به يهتدي السارون ومنه يهتدي المجتازون لم يكن في زمانه من يجاريه ولا يباريه بل لا يقاربه ولا يدانيه اليه ترجع الاقوال اذا تصعبت وعليه تجتمع الآراء اذا تشعبت فلله من امام البست كتابي بذكره تاجا واوضحت له من سبيل النجم منهاجا فاصبح باكليل البهاء مكللا وبسماء الفخار مظللا وناهيك ببهاء الدين من بهاء منه مبدء الفضل واليه المنتهى وكان قد سلك في اوايل عمره نهج السياحة واتخذ الفقر درعه وسلاحه فطوى الارض وذرع منها الطول والعرض فكانت مدة سياحته ثلاثين سنة لا يلتذ بنوم ولا تطيب له سنة الى ان اقام ببلاد العجم تابعا للسلطان راقيا من المكانة ارفع مكان بها تغالت تلك الدولة في قيمته وغالت في نشر لطفه فرسى بها سكونا ان وازدحم عليه الصغير والكبير فاينعت رياض اصبهان بغوادي فضله ورواحه وطابت بلاد فارس بغوالي ادبه وروايحه وهناك ظهرت فضائله وتحققت لراجيه مخائله فاض بحرا وصنف التصانيف الزاهرة والف التآليف الباهرة فاحيا بها من الفضل عافيا وابدى بها من العلم خافيا ولم يزل مع ذلك مشوش البال كثير الهم والبلبال نافرا من الانحياش الى السلطان موثرا للعزلة على الاستيطان يؤمل العود الى السياحة ويرجو الاقلاع من تلك الساحة رغبة عن دار الفناء في دار البقاء فلم يقدر له حتى حواه رمسه وطوى من غده امسه فعطلت له المدارس واصبحت ربوع الفضل دوارس فانا لله وانا اليه راجعون وحكى لي بعض اجلاء الاصحاب

ان الشيخ ره قصد زيارة المقابر قبل وفاته بايام قلائل مع جمع من اصحابه فما استقر بهم الجلوس حتى قال لهم اسمعتم ما سمعته
قالوا اما سمعنا شيئا وسألوه عما سمعه فلم يجبهم ورجع الى داره فاغلق بابه فلم يلبث ان اجاب به داعي الردى
فاجابه وانتقل من دار الفناء الى دار البقاء ومن دار المحنة الى محل اللقاء لم يخبر احدا بما سمعه وكانت وفاته
ثاني عشر شوال سنة احدى وثلاثين والف باصبهان ونقل قبل دفنه الى طوس فدفن بها في داره قريبا من ا
الحضرة الرضوية على صاحبها افضل الصلوة والسلام والتحية والجبعي بضم الجيم وفتح الباء الموحدة فعين مهملة
مكسورة نسبة الى جبع وهي قرية من قرى جبل عاملة والعاملي بفتح العين المهملة وبعده الف وميم مكسورة نسبة
الى جبل عامل قطر بارض الشام الى جهة الجنوب من اعمال مدينة صفد باعتبار اقامته بها مدة والا فولده ببعلبك
على ما سمع منه وعاملة احد اولاد سبا اقام بهذا القطر برهة فنسب اليه والحارثي نسبة الى ابي زهير الحارث بن
عبد الله الاعور الهمداني لكون نسب المصنف ينتهي اليه كان من اصحاب امير المؤمنين علي ع قال ابن ابي داود وكان من
افقه الناس وافرضهم تعلم الفرايض من علي ع مات سنة خمس وستين من الهجرة ره والهمداني نسبة الى الهمدان بسكون
الميم قبيلة من اليمن ومن تصانيفه ره التفسير المسمى بالعروة الوثقى والتفسير المسمى بعين الحيوة والحبل المتين ومشرق
الشمسين وشرح الاربعين والجامع العباسي ومفتاح الفلاح والزبدة في الاصول والرسالة الهلالية والاثنى عشر
يات الخمس واجود من الصلوتية ثم الصومية وخلاصة الحساب والمخلاة والكشكول وتشريح الافلاك والرسالة
الاسطرلابية وحواشي الكشاف وحاشية على البيضاوي وحاشية على خلاصة الرجال ودراية الحديث والفوائد الصمدية
في علم العربية والتهذيب في النحو وحاشية الفقيه وله غير ذلك من الرسائل المختصرة والفوائد المحررة والله سبحانه
اعلم وهذا اوان الشروع في المتن واطلاع الشرح في افق الوجود وسماء السعود انتهى قال شيخنا ومولانا المصنف
روح الله روحه ونور ضريحه بسم الباء اما للاستعانة او المصاحبة وقد ترجح الاولى باشعارها بكون ذكر
الاسم الكريم عند ابتداء الفعل وسيلة الى وقوعه على الوجه الاكمل الاتم حتى كانه لا يتاتى ولا يوجد بدون التبرك
بذكره والمصاحبة عرية عن ذلك الاشعار واما متعلق الباء فمقدر خاص او عام فعل او اسم مؤخر او مقدم
واولى هذه الثمانية اولها اعني الخاص الفعلي المؤخر اذ العام كمطلق الابتداء يوهم بظاهره قصر الاستعانة على
ابتداء الفعل فيفوت شمولها بالجملة والخاص الاسمي كقراءتي مثلا يوجب زيادة تقدير باضمار خبره اذ تعلق
الظرف به يمنع جعله خبرا عنه والمقدم كاقرأ بسم الله يفوت معه قصر الاستعانة على اسمه جل وعلا قاله المصنف ره

في المفتاح

في المفتاح وكسرت الباء لاختصاصها بلزوم الجر والحرفية والاسم لغة علامة الشيء وفيه عشر لغات
وسياتي معناه اصطلاحا وهو عند البصريين من الاسماء العشرة التي حذفت اعجازها واسكنت
اوائلها وادخل عليها مبتدءا بها همزة الوصل لان من دابهم ان يبتدؤا بالمتحرك ويقفوا
على ساكن واشتقاقه من السمو وهو الارتفاع ومن السمة عند الكوفيين وهي العلامة واصله
وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ليقل اعلاله قال الزجاج هذا غلط لانا لا نعرف شيئا
دخلت عليه الف الوصل فيما حذفت فاء فعله نحو عدة وزنة فلو كان من الوسم كان تصغيره
وسيما كما ان تصغير عدة وعيدة وحذفت الالف لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها
ولا يحذف في غير ذلك كباسم ربك او لاسم الله تعالى قال ابن درستويه لا يقاس خط المصحف
والعروض الله اصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات
المقدسة الجامعة لصفات الكمال وزعم بعضهم انه اسم جنس موضوع لمفهوم الواجب الوجود
لذاته او المستحق للعبودية وكل منهما كلي انحصر في فرد قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص
ولو كان الامر على ما زعم لما افاد قولنا لا اله الا الله التوحيد لان المفهوم من حيث هو مفهوم محتمل
للكثرة ولا نزاع في ان هذه الجملة كلمة توحيد والمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بحق فيلزم استثناء
الشيء عن نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله
بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية في الوجود او لا موجود واجب
الا الفرد الذي هو خالق العالم انتهى لكن قال عصام الدين في شرحه على التلخيص وفيه بحث لان الله
اذا كان علما للفرد الموجود منه لم يكن حاصلا في عقولنا الا مفهوم الواجب لذاته والمتصف به
محتمل لمتعدد كالاله بحق فيكون استثناؤه اخراج جميع ما تحت المستثنى منه فمناط التوحيد على نفي وجود
ما يتوهم معبودا بالحق واثبات ما هو المستحق للعبودية في الواقع او الواجب لذاته في الواقع ولا يفاد
في ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته وبمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته نعم كونه بمعنى
الشخص انسب بمقام التوحيد كما لا يخفى وهو حسن الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم
بالكسر بعد نقله الى رحم بالضم او بعد تنزيل المتعدي منزلة اللازم كما في قولهم فلان يعطي لان الصفة

المشبهة لانصاغ من متعدو الرحمة رقة وانعطاف تقتضي التفضل واسماؤه تعالى انما تطلق باعتبار
الغايات دون المبادي فالمراد هنا التفضل او ارادته والرحمن ابلغ من الرحيم جريا على القاعدة
المشهورة من ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وذلك ان الاول يدل على جلائل النعم
والثاني على دقائقها مجروران على الوصفية من باب تعدد الاوصاف على المشهور ويجوز على
ذلك من حيث الصناعة قطعهما مرفوعين ومنصوبين وبالتفريق قال ابن جني في الخصائص وما احسنه ههنا
وذلك ان الله تعالى اذا وصف فليس الغرض من ذلك تعريفه بما تبعه من صفته لان هذا الاسم
لا يعترض شك فيه فيحتاج الى وصف لتخليصه لانه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه وبقية اسمائه
جل وعلا كالاوصاف التابعة للاسم واذا لم يعترض شك فيه لم تجئ صفته لتخليصه بل للثناء
على الله تعالى واذا كان ثناء فالعدول عن الاعراب الاول اولى به وذلك لان اتباعه اعرابه
جار في اللفظ مجرى ما يتبع للتخليص والتخصيص فاذا هو عدل عن اعرابه علم انه للمدح او للذم في غير هذا الا انه في
الله فلم يبق ههنا الا المدح فلذلك قوي عندنا اختلاف الاعراب بتلك الاوجه التي ذكرناها انتهى
وذهب الاعلم وابن مالك وابن هشام الى انهما مجروران اما الرحمن فعلى البدلية من لفظ الجلالة ولا يجوز
كونه وصفا للجلالة لانه صار علما بالغلبة واما الرحيم فلكونه وصفا للرحمن ولا يجوز كونه وصفا للجلالة لان
البدل لا يتقدم على الوصف قال في المغني فالسؤال الذي سأله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع ان عادتهم
تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد فياض غير متجه ومما يوضح ان الرحمن غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن
علم القرآن قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن انتهى وابتدأ المص
كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بالاجماع ولانه امر ذو بال فينبغي افتتاحه بها لما روي به الخبر
كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر ثم اتبعها بالحمد لما روي ايضا كل امر ذي بال لم يبدأ فيه
بالحمد وفي رواية بحمد الله فهو اقطع والتوفيق بينهما بحمل الابتداء في الاول على الحقيقي وفي الثاني
على الاضافي او على العرفي او كليهما على العرفي **احسن** اسم تفضيل من حسن ككرم ونصر **كلمة**
بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع سكون اللام الاولى لغة الحجازيين وبها جاء
التنزيل والاخيرتان لغتا تميم ومثلها في جواز اللغات الثلاث كل ما كان على نحو كتف وعلم فان كان ا

الوسط

الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع الاول للثاني في الكسر نحو فخذ وشهد والمراد بالكلمة
ههنا الكلمة التي تطلق على الجمل المفيدة ليصح كون الخبر وهو قوله حمدك اللهم كلمة ولا يصح حملها على الكلمة
الاصطلاحية كما كابر فيه بعض الفضلاء المعاصرين **يبتدئ بها الكلام** اي يشرع في — تمام
الكلام الذي يهتم به حملا للكلام على الكامل منه وفي التعبير بالابتداء اشارة الى الحديث الوارد في
الحمد المقدم ذكره **وخير خبر** اصله اخير خبر حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في
شر وقد يستعملان على الاصل بقلة وفي خير وخبر جناس التصحيف **يختتم به المرام** يجعل خاتمة
له والمرام مصدر ميمي من رام يروم اي طلب وهو ههنا بمعنى المفعول انسب من كونه بمعنى المصدر وفي يبتدئ
ويختتم صناعة الطباق **حمدك اللهم** اي حمدك يا الله وايثار الخطاب بالكاف على اسمه تعالى
للدلالة على انه قوي عنده محرك الاقبال وداعي التوجه الى جنابه على الكمال حتى خاطبه وحرف النداء
اللهم محذوف عوض عنه الميم في آخره على الاصح كما سنبينه في موضعه انشاء الله والنداء بالياء مع كونها للبعيد
وهو تعالى اقرب من حبل الوريد للاشارة الى هضم نفسه ولاستبعاده لها عن مظان القرب وذكر اسمه تعالى بعد
الكاف الموافقة بالدلالة على ذاته من غير احتياج الى امر آخر ارشاد الى التبرك به وتوصل الى ندائه بالياء
المفيدة لهضم نفسه كما ذكرنا ودفع للتفخيم المستفاد من التخاطب فان قلت قصده من قوله احسن كلمة الخ انشاء
بالحمد ليحصل به الفضل الوارد في ذلك وهذا كيف يحمد فضلا عن ان يكون حمدا مبتدءا به بل هو اخبار عن
حكم من احكام الحمد قلت حمد الله تعالى هو الثناء عليه بصيغة الحمد او غيره فالثناء على حمده ثناء عليه وسلوكه
هذه الطريقة دون غيرها مما اشتهر في المؤلفات اشارة الى ان طرق التعبير في مثل هذا المقام غير منحصرة
وعمل بمقتضى لكل جديد لذة قال النيسابوري في تفسيره اول ما بلغت الروح الى سرة آدم عم عطس فقال
الحمد لله رب العالمين وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فقاتحة العالم مبنية على الحمد وخاتمته — اهل الجنة
مبنية على الحمد فاجهد ان يكون اول اعمالك وآخرها مقرونا بكلمة الحمد فكان المصنف قد لاحظ هذا المعنى حيث
عبر بالابتداء والاختتام **على جزيل** متعلق بالحمد على عظيم **الانعام** وهو ايصال النعمة وعرفت
النعمة بانها المنفعة المفعولة من جهة الاحسان الى الغير وانما لم يتعرض للمنعم به اشعارا بالقصور العاجز
عن الاحاطة ولئلا يتوهم اختصاصه ببعض دون آخر وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن **والصلوة**

بمعنى الرحمة على ما هو المشهور من انها من الله تعالى مجاز اذ هي حقيقة بمعنى الدعاء من الله وغيره وقيل هي منه الرحمة ومن
الملائكة الاستغفار ومن الآدميين التضرع والاول اولى للزوم الثاني الاشتراك والمجاز خير منه **والسلام**
اسم من التسليم وهو التحية وجمع بينهما عملاً بالظاهر قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وغاية السؤال بهما اتيا
على النايل لان الله تعالى قد انعم على نبيه صلعم من المنزلة والزلفى ما لا يؤثر فيه صلوة مصل ولا سلام مسلم كما نطقت به الآثار
وصرحت به العلماء الاخيار وهما اما معطوفان على الحمد فيكونان موصوفين بالاحسنية والاخيرية واما مبتدآن فهما وخبرهما
جملة مستانفة **على سيد الانام** متعلق السلام وهو مطلوب للاول معنى ولا يجوز تعلقه به ان جعلناه عطفاً على الحمد
وان جعلناه مبتدأ فهو خبر المبتدأ والمعطوف عليه فيتعلق بالكاين ونحوه والسيد من ساد قومه يسودهم فهو سيد
ووزنه فيعل فاصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وفيه استعمال في غير الله عز وجل ويشهد له من الكتاب
قوله تعالى وسيداً وحصوراً وقوله عم انا سيد ولد آدم في المقتفى لابن منير حكاية ثلثة اقوال في المسئلة جوازاطلاقه على الله
وغيره وامتناع اطلاقه على الله تعالى وامتناع اطلاقه الا على الله تعالى تمسكا بما روي من انه عم قيل يا سيد فقال انما
السيد الله تعالى وقد عرفت ان من الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك والانام كسحاب والانام بالمد والانيم كامير
وهو الخلق او الجن والانس او جميع ما على وجه الارض كذا في ق **وآله** آل الرجل اهله وعياله وآله اتباعه كذا
في ص وآله صلعم بنو هاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل قرابته الادنون وقيل الاتقياء المؤمنون واصله اهل بدليل تصغيره
على اهيل ابدلت الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء الفا لم يجئ في موضع حتى يقاس
عليه واما قلب الهمزة الفا فشايع وقيل اصله اول واختار هذا غير واحد من المحققين ولا يضاف الا لمن له شرف من
من العقلاء المذكرين فلا يقال آل الاسكاف ولا آل المدينة ولا آل فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا آل المدينة وآل
البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائي وابي جعفر النحاس والزبيدي واجازه غيرهم وهو الصحيح **البررة**
جمع بار وهو من الجموع المطردة في كل فاعل صحيح العين ككافر وكفرة وفاجر وفجرة والبر الصلة والخير **الكرام**
جمع كريم والكرم ايثار الغير بالخير **سيما ابن عمه** اي لا سيما ابن عمه حذفت لا للتخفيف مع انها مرادة كقوله
تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وهو تصرف في لا سيما حكاه نجم الائمة وغيره لكن ذكر البناني في شرح تلخيص
الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لام لا نظير له في كلام العرب والصواب انه لم يسمع في كلام العرب ولعل مراده
نفي حذف لا في غير القسم واما في القسم فشايع كما في الآية وقول امرئ القيس فقلت يمين الله ابرح قاعدا

ولو

ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اي لا ابرح قال بعض المحققين وهو اي استعمال سيما بدون لا كثيرا ما يوجد في كلام المتاخرين من
علماء العجم فينبغي تحريره فقال العلامة اثير الدين ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز حذف لا من لا سيما لان حذف الحرف
خارج عن القياس فلا ينقاس الا حيث سمع وسبب ذلك انهم يقولون ان حروف المعاني انما وضعت بدلا من
الافعال طلبا للاختصار ولذلك اصل وضعها ان يكون على حرف او حرفين وما وضع مؤديا معنى الفعل واختصر في
حروف وضعه لا يناسبه الحذف اشهر ومعنى لا لنفي الجنس وسي كمثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو وهو اسم لا
عند الجمهور وما بعد لا سيما اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زايدة واما مرفوع خبر مبتدأ محذوف و
الجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت نكرة موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة
صلة او صفة كما صرح به الرضي على انه يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما على من يعقل وهو ممنوع وعلى الوجهين ففتحة سي اعراب
لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كان نكرة كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولو جئنا بمثله مددا
وما كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها في لا رجل وقيل على الاستثناء في الوجهين فمنع جواز نصبه اذا كان معرفة
وهم ورد بان المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب الاولى واجيب بانه مخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواة
لما قبلها وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا قيل ويقدح في الاستثناء اقترانها بالواو ولا يقال جاء القوم والا
زيدا اذ القول بزيادتها ضعيف بل قيل اقترانها بها واجب قال ثعلب من استعملها على خلاف ما جاء في قوله ولا
سيما يوم بدارة جلجل وهو مخطئ واجيب بان مراد القايل بالاستثناء ان لا سيما مع واوها وبدونها نزلت منزلة اداة
الاستثناء وعلى التقادير الاول خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل ابن عمه موجود والجملة حالية اذ هي اعني لا سيما
مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة كما قاله الرضي فينبغي ان يكون الصلوة والسلام عليه ابلغ من الصلوة والسلام
على غيره من الاول وعند الاخفش ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض وقيل يكون خبر لا معرفة واجيب بانه قد
يقدر ما نكرة موصوفة او يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا انتهى
قاله ابن هشام في المغني ولا يخفى ان الجواب الثاني لا يجدي نفعا فيما نحن فيه كما اشار اليه بعض المحققين وفي الهيات
لابي علي الفارسي اذا قيل قاموا لا سيما زيد فلا مهملة وسي حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام قال ابن هشام
ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة وعدم تكرر لا وذلك واجب مع الحال المفردة كما تقول
رايت زيدا لا مثل خالد ولا مثل عمرو واجاب الدماميني عن شقي الاعتراض اما عن الاول فبالتزام دخول الواو وعند اعتقاد

ولا مثل عمرو

انه منصوب على الحال ودخولها فى قولك قاموا ولاسيما زيد لايرد لأن لاسيما لايكون حالا بل هو اسم لاء التبرئة فلم
يلزم دخول واو الحال ح على اسم مفرد واما عن الثانى فالتزام وجوب التكرار وقد وجد معنى وان انتفى لفظا والتكرار
اللفظى ليس بشرط على ماذهب اليه الزمخشرى فى قوله تع فلا اقتحم العقبة انه فى معنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه
ذلك هنا ان قولك قام القوم ولاسيما زيد فى معنى قولك لامساوين لزيد فى حكم القيام ولا اولى منه به على ماتقرر
فى ان المذكور بعد لاسيما اولى بالحكم اشهر وقد نوقش فى كلا الجوابين بما لانطول بذكره وقد فصلنا الكلام فى لاسيما طويناه ههنا
على عزه ولعلنا نلم به فى بحث الاستثناء ان شاء الله تعالى على بدل من قوله ابن عمه او عطف بيان ويحتمل الاوجه الثلاثة المذكورة
فى الاعراب وان لم يساعد رسم الخط النصب وهو امير المؤمنين ابو الحسن على ابن ابيطالب بن عبد مناف بن عبد المطلب
واسمه شيبة الحمد النضب وعنده يجتمع نسبه بنسب النبى صلعم فهو ابن عمه لأن اباطالب اخو عبد الله بن عبد المطلب وهو
ابن هاشم واسمه عمرو بن عبد مناف واسمه المغيرة بن قصى واسمه زيد بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوى بن غالب بن فهر بن
كنانة وامه فاطمة بنت اسد بن هاشم بن عبد مناف وهى اول هاشمية ولدت هاشميا قال ابن صباغ المالكى ولد على
بمكة المشرفة داخل البيت فى يوم الجمعة الثالث عشر من شهر الله الاصم رجب الشهر الحرام سنة ثلاثين من عام الفيل قبل الهجرة
بثلث وعشرين سنة وقيل الخمس والعشرين وقبل البعث باثنى عشرة سنة وقيل بعشر سنين ولم يولد فى البيت الحرام قبله احد
سواه وهى فضيلة خصه الله تعالى بها اجلالا له واعلاء لرتبته واظهارا لتكرمته وكان علىّ هاشميا من هاشميين واول من ولده
هاشم مرتين اشهر وحكى ابو عمرو الزاهد فى كتاب اليواقيت قال قال ابن الاعرابى كانت فاطمة بنت اسد ام على عم حاملا بعلى
وابوطالب غايب فوضعته فسمته اسدا ليحيى به ذكر ابيها فلما قدم ابوطالب رضه سماه عليا اشهر وفى ذلك يقول ابوطالب
سميته بعلى كى يدوم له عز العلو وفخر العز ادومه وهو اول من آمن بالله تعالى ورسوله صلعم قال ابن عباس وانس وزيد بن
ارقم وسلمان الفارسى وجماعة ونقل بعضهم الاجماع على ذلك ولم يعبد الاصنام قط وهو اخو رسول الله صلعم بالمواخاة وصهره
على فاطمة سيدة نساء العالمين وابو السبطين وسيد العلماء الربانيين والشجعان المشهورين والزهاد المذكورين واخرج
ابن عساكر عبد الله عن ابن عباس رضه قال ما انزل الله يا ايها الذين آمنوا الا وعلى اميرها وشريفها واخرج ابن ابى حاتم
عن ابن عباس قال ما نزل فى كتاب الله ما نزل فى على ولو ذهبت اذكر يسيرا من مناقبه الجليلة واوصافه الجميلة لخرجت
عن المقصود وكنت كمن قال للذكاء ما انورك وللحضارة ما اغزرك وفى الكتب المفردة لذلك ما فيه الكفاية وقد صح النقل انه عم
ضربه عبد الرحمن بن ملجم لعنه الله ليلة الجمعة الحادى والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة اربعين من الهجرة ومات من ضربته ليلة

اخرج الطبرانى وابن ابى حاتم عن ابن عباس قال ما انزل الله يا ايها الذين آمنوا الا وعلى اميرها وشريفها صح

الاحد وهى الليلة الثالثة من ليلة ضرب واختلف فى موضع دفنه والمشهور انه بالغرى موضع معروف وهو الذى يزار الآن
وماكان المقصود من التعرض لهذا الطرف من ذكره الا التبرك به ولأن المصنف اتى باسمه الشريف فكان علينا ذكر شىء من ترجمته
الشريفة وانما خصه بالذكر لما فيه من براعة الاستهلال لأنه الواضع لعلم النحو كما سيأتى عنقريب ان شاء الله الذى نصبه
اى رفعه واقامه علما للاسلام العلم بالتحريك ما ينصب فى الطريق ليهتدى به وفيه استعارة مرشحة شبهه عم
بالعلم وقرنها بملايم المستعار منه وهو النصب والاسلام عبارة عن الاقرار باللسان وقيل الاقرار باللسان والتصديق بالجنان
والعمل بالاركان فيكون مرادفا للايمان وهو فى الاصل الانقياد والاتباع ولا يطلق على غير هذا الدين الشريف ورفعه
لكسر الاصنام جمع صنم بالتحريك وهو ما اتخذ لها من دون الله تعالى كالوثن وقيل انه معرب شن يشير الى كسره الصنم الذى
كان على البيت لما رفعه النبى صلعم على منكبه وانما عبر عنه بالجمع اشارة الى عظمه لأنه كان اكبر اصنامهم فكانه كان عندهم بمنزلة
اصنام كثيرة وحكاية كسره الصنم المذكور ماذكره فى رياض النضرة قال الراوى عن على عم انه قال حين اتينا الكعبة قال لى رسول الله
اجلس فجلست الى جنب الكعبة فصعد على منكبى فذهبت اهنى انهض به فراى منى ضعفا تحته فقال لى اجلس فجلست فنزل عنى وجلس لى رسول
الله صلعم وقال اصعد على منكبى فصعدت على منكبه فنهض بى فانه يخيل لى انى لو شئت لنلت افق السماء حتى صعدت البيت وفى شواهد
النبوة سأل رسول الله صلعم عليا حين صعد على منكبيه كيف تراك قال على عم ارانى كان الحجب قد ارتفعت ويخيل لى انى لو شئت لنلت
افق السماء فقال رسول الله صلعم طوبى لك ان تعمل للحق وطوبى لى ان احمل للحق اشهر قال فصعدت البيت وكان عليه تمثال من صفر
او نحاس وهو اكبر اصنامهم وتنحى رسول الله صلعم وقال لى الق صنمهم الاكبر وكان موتدا على البيت باوتاد حديد الى الارض فقرء رسول
الله صلعم آية جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فجعلت ازاوله وقد اعالجه عن يمينه وعن شماله ومن بين يديه ومن خلفه
حتى استمكنت منه قال لى رسول الله صلعم اقذف به فقذفت فتكسر كما تتكسر القوارير وزاد الحاكم فما صعدت حتى الساعة وروى انه كان
من قوارير رواه الطبرى وقال اخرجه احمد رواه الزرندى ثم ان عليا عم اراد ان ينزل فالقى نفسه من صوب الميزاب تادبا وشفقة على
النبى فتبسم قال انى القيت نفسى من هذا المكان الرفيع وما اصابنى الم فقال كيف يصيبك الم لقد رفعك محمد صلعم وانزلك جبرئيل
اشهر قلت وفى كتاب المناقب للمؤيد الخوارزمى ما يشعر بان هذه الحكاية كانت قبل الهجرة وصرح فى المواهب اللدنية بان ذلك
كان يوم الفتح وهو الظاهر والله اعلم جاذم اى قاطع من الجزم لغة القطع اعناق النواصب اللئام الاعناق
جمع عنق وهو الجيد والنواصب جمع ناصبة واهل النصب بفتح النون وسكون الصاد المهملة المتدينون ببغض على عم لأنهم نصبوا له
اى عادوه يق نصبت لفلان اذا عاديته واللوم ضد الكرم فى الاخلاق والحب وبغض على عم فوق اللوم لما ورد فى ذلك من

ولما وقع عما الارض
تبسم فسئل ابتسم
صح

الآثار الكثيرة والأخبار الشهيرة منها ما رواه عبد الله بن سعد قال سمعت رسول الله صلعم يقول من زعم انه آمن بي وبما جئت به وهو يبغض عليا فهو كاذب ليس بمؤمن ق **واضع علم النحو لحفظ الكلام** اتفق العلماء على ان اول من وضع علم النحو وابتدعه وانشاه على عم قال ابو القاسم الزجاج في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثنا يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدئلي قال قال دخلت على علي بن ابي طالب عم فرايته متفكرا فقلت له فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن حركة المسمى والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها فيها انتهى ثم من عناية الله سبحانه بهذه اللغة ان قيض لها في كل زمان قوما يبحثون عن حقايق هذا العلم ودقايقه حتى صنفوا فيه الكتب المعتبرة والرسايل المحررة واشرب القلوب محبة هذا العلم حتى انه يتعلمه من ليس من العرب ولا له غرض في اصلاح لغتهم لطفا من الله تعم بهذه اللغة الشريفة لئلا تضيع وتخلد قواعدها فبقيت على ممر الزمان دهرا مشيدة الاركان وما احسن ما انشده العلامة اثير الدين ابو حيان لنفسه من قصيدة طويلة يمدح فيها النحو وسيبويه والخليل ثم ختمها بمدح ابن الاحمر هو العلم لا كالعلم شيء تراوده لقد فاز باغيه وانجح قاصده وما فضل الانسان الا بعلمه ولا امتاز الا ثاقب الذهن واقده وقد قصرت اعمارنا وعلومنا يطول علينا حصره ونكايده وفي كلها خير ولكن اصلها هو النحو فاحذر من جهول يعانده وناهيك من علم علي مشيد مبانيه اكرم بالذي هو شايده وما زال هذا العلم تنميه سادة جهابذة تختاره وتقاصده ولقد ابدع المصنف ره في براعة الاستهلال من ذكر الكلمة والكلام والابتداء والاختتام والعلم والرفع والنصب والكسر والجزم وهو من محاسن البديع المرغوب فيها **وبعد** بالبناء على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا وهو ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهنا صالح للاول باعتبار اللفظ وللثاني باعتبار الرسم والواو للاستيناف والعامل في الظرف ما يفهم من السياق من مثل اقول او اعلم **فهذه** الفاء جزائية دخلت على توهم اما اشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها وقيل الاصل اما بعد فحذفت اما وعوض عنها الواو تخفيفا لدلالة الفاء عليها والاشارة مجازية لان الحقيقية انما تكون للمشاهد

وكم من هذا ٢١

المحلى

المحسوس الحاضر فاذا اشير بها الى المعدومات والموجودات المجردة والمادية الغايبة عن الحس كان ذلك مجازا بتنزيلها لحضورها عند العقل منزلة المحسوس الحاضر ثم الاشارة ههنا الى المتن المعبر عنه بالفوايد الصمدية والمراد منه اما الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة واما المعاني المخصوصة من حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة واما النقوش المخصوصة من حيث دلالتها على الالفاظ المخصوصة اولا والمعاني ثانيا واما المركب من الثلاثة والاثنين منها وليس لشيء منها حضور في الخارج سوى النقوش اما الالفاظ فلعدم حضورها في الخارج مجتمعة واما المعاني فظ واما المركبات فلاشتمالها لا اقل على جزء معدوم في الخارج ثم مجموع النقوش الحاضرة ليس الا شخصا ما هو معنى المتن وهو مطلق النقوش الدالة على تلك الالفاظ فان اسماء الكتب ليست من الاعلام الشخصية والا كان اطلاقها على غير شخص واحد مما ليسمى به مجازا بل من الاعلام الجنسية الموضوعة للاشارة الى الحقايق الكلية وليس لها حضور في الخارج فعلى تقدير الاشارة الى النقوش تكون الاشارة الى الحاضر في الذهن هكذا اقرره غير واحد من المحققين وهو التحقيق هنا وقع في كثير من كتب المولفين من ان الاشارة في مثل هذا تكون مجازية بحسب وضع الخطبة ليس لشيء **فوايد الصمدية** ال للعهد الحضوري نحو هذا الرجل والفوايد جمع فايدة وسياتي معناها لغة وعرفا والصمدية نسبة الى عبد الصمد على ما تقرر من ان المركب الاضافي المعرف صدره بعجزه تكون النسبة الى عجزه ويحذف له الصدر لان العجز هو المقصود بمدلوله كالزبيري نسبة الى ابن الزبير وكذا اذا كان كالكلثومي نسبة الى ام كلثوم والحق بها ما خيف فيه اللبس كالاشهلي نسبة الى عبد الاشهل ومنافي نسبة الى عبد مناف وهي هنا كذلك واما بناء فعلل من جزئي المضاف منسوبا اليه كعبشمي نسبة الى عبد الشمس فشاذ والمحفوظ منه الفاظ يسيرة فلا يقاس عليه **في علم العربية** اي كائنة فيه على تشبيه ملابسة ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية فتارة يجعل المعنى ظرفا للفظ كما فعل المصنف من جهة كونه حاضرا له اخذا بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من اللفظ عن طرف من المعنى وهو شايع نحو هذه الآية في حكم كذا وهذا الكتاب في علم كذا وتارة يجعل اللفظ ظرفا للمعنى كما يقال هذه المسئلة في كتاب وهو ظاهر حتى شاع ان الالفاظ اوعية للمعاني وقوالب لها وبمنزلة الكسوة واللباس والمراد بعلم العربية ههنا علم النحو فقط اذ لم يشتمل الكتاب على غيره وكثيرا ما يطلق على الخصوص وقد يطلق على ما هو اعم منه كما صرح بعضهم حيث قال علم العربية وعلم الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وقد صرح الزمخشري وغيره بانقسامه الى اثني عشر قسما فمنها اصول والبحث فيها اما عن المفردات فان كان من حيث جواهرها وموادها فهو علم اللغة وان كان من حيث صورها وهياتها فهو علم التصريف وان كان من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فهو علم الاشتقاق واما عن المركبات

تارة تكون حقيقية وتارة ٢

مترادفان وهو اعم علم الادب ٢

على الاطلاق اى موزونة كانت او غير موزونة فان كان باعتبار هيأتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية
فهو علم النحو وان كان باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فهو علم المعانى وان كان باعتبار
تلك الافادة فى مراتب الوضوح فهو علم البيان واما عن المركبات الموزونة فان كان من حيث
وزنها فهو علم العروض وان كان من حيث اواخر ابياتها فهو علم القافية ومنها فروع والبحث فيها اما ان
يتعلق بنقوش الكتابة فهو علم الخط او يختص بالمنظوم باعتبار النظر فى محاسنه ومعايبه من حيث هو منظوم
وهذا هو العلم المسمى بعروض الشعر او يختص بالمنثور وهو علم انشاء النثر من الرسايل والخطب ونحوها او لا يختص
بشئ منهما بل يكون شاملا لهما فهو علم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلم المعانى والبيان
وبعضهم يجعله قسما برأسه وهو الاولى فيكون الاقسام ح ثلثة عشر **حوت** اى جمعت واحرزت يقال
حواه اى جمعه واحرزه **من هذا الفن** اى فن العربية والاشارة ههنا مجازية ومن للتبعيض **ما**
نكرة موصوفة اى شيئا **نفعه اعم** من نفع ما لم تحوه فيجوز ان يكون الجار والمجرور حالا منها او موصولة
بمعنى الذى فلا يجوز الحالية ح بل الجار والمجرور متعلق بحوت لا غير **ومعرفته للمبتدئين**
فى هذا العلم وهو الذى ابتدأ فيه ولم يصل منه الى حالة يستقل فيها بتصوير المسايل فان بلغ الى حالة
يستقل فيها بتصوير المسايل فهو المتوسط فان استقل بالتصوير واستحفظ غالب احكام ذلك العلم وامكنه
اقامة الادلة عليه فهو المنتهى **اهم** من معرفة ما لم تحوه **تضمنت** اى اشتملت على **فوايد**
جمع فايدة وهى لغة ما حصلته او حصل لك من علم او مال وعرفا ما يترتب من المصلحة على فعل من حيث ترتبه عليه
وهو من حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية فيختلفان اعتبارا ويعمان الافعال الاختيارية وغيرها واما
الغرض فقد يفسر بما لاجله اقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غائية له باعتبارين فان العلة بالقياس الى
الفعل والغرض بالقياس الى الفاعل وعلى هذا لا يلزم فيه الترتيب فيكون اعم من الفايدة والغاية من وجه لكنه
قيل قد يخالف الغرض فايدة الفعل كما اذا اخطا فى اعتقاده وقد يفسر بفايدة مترتبة على الشئ من حيث هى
مطلوبة بالاقدام عليه وعلى هذا يجب فيه الترتيب فيكون اخص من الفايدة والغاية صدقا **جليلة** اى
عظيمة من جل الشئ اذا عظم ومنه الجليل للامر العظيم **فى قواعد الاعراب** اى النحو وانما سمى به مع انه باحث
عن الاعراب والبناء معا لكونه اشرف اذ هو الاصل فى الاسماء على الاصح ويطلق الاعراب ايضا على اجراء

الشعر

الالفاظ

الالفاظ المركبة على ما يقتضيه الاحكام النحوية كما يقال اعرب هذه القصيدة اذا تتبع الفاظها وبين كيفية
جريها على قواعد النحو فلو اريد هذا المعنى ايضا ههنا لصح **وفرايد** جمع فريدة وهى الدرة الكبيرة والفرايد هى
الدرر الكبار التى نظمت وفصلت بغيرها والمراد بها ههنا النكت الحسان والفوايد المرغوب فيها **لم يطلع**
كيف تقع اى لم يظهر **عليها الاولوا** اى الصاحب وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه
كما سيأتى بيانه **الالباب** اى العقول جمع لب فان لب كل شئ خالصه ولب الانسان عقله اذ هو سبب
الفوز بالسعادة كلها فى الدارين قال ابن النفيس فى كتاب الطريق الى الفصاحة ولفظ اللب بمعنى العقل
يفصح مفردا ولا يفصح مجموعا كقوله تع لاولى الالباب قال ولم يرد لفظ اللب مفردا الا مضافا كقوله صلى الله عليه وسلم ما رأيت
من ناقصات عقل ودين اذهب للب الرجل الحازم من احديكن او مضافا اليه كقول الجرير يصرعن ذا اللب حتى
لا حراك به وهن اضعف خلق الله انسانا انتهى **وضعتها** اى صنفتها وانشأتها **للاخ الاعز**
اى لاجله وفى حق الاعز العزيز فى اتراب **عبد الصمد** بن عبد الصمد العاملى وهو اخوه الاصغر كان
شيخا فاضلا نبيلا الا انه لم يكن فى رتبة اخيه وله خلف الى زماننا هذا مستوطنون بلاد العجم والصمد السيد
المصمود اليه فى الحوايج من صمد اذا قصد والدائم الرفيع وعن ابن عباس الصمد السيد الذى كمل فى سؤدده
وفسره المشبهة لعنهم الله بالمصمت الذى لا جوف له ورد بان ذلك لا يكون الا من صفة الجسم تعالى عن ذلك علوا
كبيرا **جعله الله** اى صيره وهى جملة خبرية لفظا انشائية معنى **من العلماء العاملين**
بعلمهم والدعاء له بذلك نهاية فى ارادة الخير له لما ورد فى ذلك من الآثار وصحيح الاخبار **ونفعه**
بها **وجميع المؤمنين** الايمان اخص من الاسلام اذ هو اقرار باللسان ومعرفة بالجنان وعمل
بالاركان والاسلام هو الاول او هما مترادفان كما مر وفيه اربعة اقوال اخر والكلام فى ذلك يطول وليس
هذا محله **وتشتمل** اى هذه الفوايد الصمدية **على خمس حدايق** جمع حديقة وهى روضة ذات
الشجر والبستان من النخل او كل ما احاط بالبناء والقطعة من النخل كذا فى ق وفيه استعارة مطلقة
فان قلت هذه الحدايق هى نفس الفوايد ولا معنى لاشتمال الشئ على نفسه قلت اشتمالها عليها من قبيل اشتمال
الكل على اجزائه باعتبار ان المشتمل مجموع الاجزاء والمشتمل عليه كل واحد منها او ان الاول مجموعها
معا والثانى مجموعها لا معا اعنى آحاد الاجزاء بالاسر ويحتمل ان يراد بالفوايد الالفاظ والنقوش وبالحدايق

قبله البيت والذى قبله
اخرل شعرا لفنا العرب
وقبله ان العيون
التى فى طرفها حور قتلننا
ثم لا يحيين قتلانا

الالفاظ ام

المعاني او بالعكس اذ يصح ان يقال قوالب المعاني كما يصح ان يقال ان المعاني قوالب الالفاظ باعتبارين كما مر ووجه
الحصر في هذه الخمسة ان المذكور فيها اما مقصود بالذات لاغير او ما يتوصل به اليه مع شيء مقصود
بالذات الثاني الحديقة الاولى والاول اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالاسماء او لا الاول الحديقة الثانية
والثاني اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالافعال او لا الاول الحديقة الثالثة والثاني اما ان يبحث فيه عن الجمل
او عن المفردات الاول الحديقة الرابعة والثاني الحديقة الخامسة ولا يضر خروج الديباجة لان المراد
حصر المقصود بالذات وما يتوصل به اليه **الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه**
من بيان تعريف العلم الذي هو بصدده وفائدته وموضوعه وتعريف موضوعه واشياء اخر تعلمك بالتفصيل
انشاء الله وانما قدم ذلك لما قد تقرر من انه من اراد الخوض في علم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغي له ان يتصور
اولاً حقيقة ذلك العلم بحده ليحصل له الاحاطة بجهة الوحدة التي باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة علماً واحداً
ويأمن من فوات ما يعنيه والاشتغال بما لا يعنيه وان يعرف فائدته وغايته ليصون سعيه عن العبث وان يعرف
موضوعه الذي به يتميز علماً ليكون على زيادة بصيرة في طلبه فبين ذلك كله مقدماً له فقال **غرة** اي هذه غرة
بضم الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم والغرة من الشهر ليلة استهلال
القمر وفي ص غرة كل شيء اوله واكرمه فعلى التفسيرين الاولين يكون فيه استعارة مطلقة **النحو** قال ابو الفتح
ابن جني في الخصائص هو في الاصل مصدر شائع اي نحوت نحواً كقصدت قصداً ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم
كما ان الفقه في الاصل مصدر فقهت الشيء اي عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم وذكر له نظائر
في قصر ما كان شائعاً في جنسه على احد انواعه قال وقد استعملته العرب ظرفاً انشد ابو الحسن يحدو بها كل فتى
لاهيات وهن نحو البيت عامدات انتهى وانما سمي هذا العلم نحواً لان امير المومنين علي عم لما املى اصوله على ابي
الاسود كما تقدم قال عليه السلام انح هذا النحو يا ابا الاسود فسمي به تبركاً بلفظه الشريف واصطلاحاً **علم** وهو
كالجنس يدخل فيه جميع العلوم على تفاوت معانيها **بقوانين الفاظ العرب** القوانين جمع قانون وهو
في الاصل لفظ يوناني او سرياني موضوع لمسطر الكتابة وفي الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها
احكام جزئيات موضوعها كقولنا كل فاعل يجب رفعه وكل مفعول يجب نصبه وكل مضاف اليه يجب
جره ويرادفه القاعدة والاصل والضابطة وهذا فصل اخرج به ما ليس علماً بقوانين الفاظ العرب

بقوانين م

١٦

وعلم اللغة فانه ليس بقواعد كلية بل بالجزئيات وقوله **من حيث الاعراب والبناء** اخرج به ما عدا العلم
المقصود فانطبق التعريف عليه جامعاً ومانعاً واعلم ان هذا الحد جار على عرف الناس الان من جعل
علم التصريف قسماً برأسه غير داخل في علم النحو والمتعارف قديماً شمول علم النحو له وكثيراً ما يجر ما بين
الفنين الى الاخر لما بينهما من شدة الارتباط ولم يكن السلف كسيبويه ومن بعده يفردون احدهما عن
الاخر بالتصنيف الا ما كان من ابي عثمان المازني وتلامذته ابو الفتح ابن جني والزمخشري وابن الحاجب
وابن هشام وغيرهم كالمص هنا وفي التهذيب وممن سلك عرف المتقدمين من المتاخرين جمال الدين ابن
مالك وناظر الجيش وابو حيان وعليه فيق عوضاً من قولهم من حيث الاعراب والبناء من حيث الافراد
والتركيب **وفائدته حفظ اللسان عن الخطاء في المقال** اي في الكلام والاعانة
على فهم كتاب الله والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم بعضاً قيل ومن ثم كانت معرفته واجبة
لان تعلم الشرايع الواردة بلغة العرب لايتم الا به وكل ما لايتم الواجب المطلق الا به فهو واجب ثم ان اللحن
من اقبح الاشياء في الانسان قال بعضهم لان اقرأ فاسقط احب الي من ان اقرأ فالحن وكتب كاتب لابي موسى
الاشعري الى عمر من ابو موسى الاشعري فكتب اليه عمر عزمت عليك لما قنعت كاتبك سوطاً وذكر ابو عبيدة
ان هذا الكاتب هو حصين بن ابي الحر العنبري واولاده ينكرون ذلك اشد الانكار وقال رجل لبنيه يا بني اصلحوا
من السنتكم فان الرجل تنوبه النائبة فيجب ان يتجمل فيها فيستعير من اخيه دابته وثوبه ولا يجد من يعيره لسانه
ولله در من قال النحو يبسط من لسان الالكن والمرء تكرمه اذا لم يلحن فاذا طلبت من العلوم اجلها
فاجلها منه مقيم الالسن **وموضوعه** موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية
وهي اللاحقة له او لجزئه او لعرض يساوي ذاته كالتعجب اللاحق للذات لا بواسطة وكالحركة الارادية اللاحقة
للانسان بواسطة انه حيوان ولا شك انه جزء الانسان وكالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب
الكلمة والكلام هذا احد الاقوال الثلثة في موضوع علم النحو فقد قيل انه موضوعه الكلمة فقط
لانه انما يبحث فيه عن الاعراب والبناء وما يتعلق بهما ولا ريب ان ذلك من الاحوال اللاحقة للكلمة واما
الحكم على بعض الجمل بالاعراب المحلي فبتنزيلها منزلة المفرد ووقوعها موقعه وقيل ان موضوعه الكلام
فقط لان الكلمة لعدم استقلالها وحدها وعدم حسن السكوت عليها لا تقع في المحاورات الا في ضمن الكلام

بل لا يظهر اثر الاعراب والبناء في آخرها الا في ضمنه لا سيما عند من ذهب الى انها قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وقيل موضوعه كليهما نظرا الى كلا الوجهين وقيل بناء على تعارف القدماء من ادراج علم النحو عليه فكان على المصنف ان لا يذكر الا موضوع علم النحو مجردا عن غيره لان كتابه لم يشتمل الا عليه لا غيره واستمداده من الكلام العربي ومسائله المطالب التي يبرهن عليها فيه كعلمنا بان الفاعل مرفوع والمفعول منصوب وغير ذلك وال في الكلمة والكلام للعهد الذهني اي المصطلح عليها عند النحاة **فالكلمة** شرع في الكلام على حقيقة الكلمة والكلام لانه انما يبحث عنهما والفاء فصيحة اي اذا عرفت ان موضوعه الكلمة والكلام فالكلمة وال فيها للعهد الذكري فان المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاول كما اذا اعيد النكرة معرفة فهذا جزئي لا كلي وفيه كلام طويل ليس هذا محله وهي لغة تقع للجمل المفيدة والقصيدة لقوله تعالى وكلمة الله هي العليا اي لا اله الا الله وقولهم كلمة الحويدرة لقب شاعر تصغير حادرة واسمه قطبة بن محصن روي ان حسانا اذا قيل له انشد قال هل انشدكم كلمة الحويدرة يعني قصيدته التي مستهلها: بكرت سمية غدوة فتمتع وغدت غدو مفارق لم يرجع، وهو اما من باب اطلاق الجزء مرادا به الكل او من باب الاستعارة المصرحة حيث ان الكلام لارتباط اجزائه بعضها ببعض كالكلمة الواحدة واصطلاحا عند المنطقي الفعل على ما قيل وعند النحوي **لفظ** اي ملفوظ وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق الا ان هذا الاطلاق صار حقيقة عرفية والخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي واشتهر تعريف اللفظ بانه الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية لكن انتقض بانه لا يشمل اللفظ البسيط ومن ثم اختير في تعريفه ما هو صوت معتمد على مقطع الفم حقيقة او حكما فالاول كزيد والثاني كالمنوي في قم المقدر بانت بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه الحقيقيين ان كان حقيقة فيهما او الحقيقي والمجازي ان كان هذا حقيقة في احدهما مجازا في الآخر ولا مخلص عنه لمانع المسئلة وبهم الاكثر لا بدعوى انه موضوع لامر يعمهما كما حكى ابن هشام في شرح اللمحة وانما لم يقل لفظة لكونه في الاصل مصدرا ومن حقه ان لا يؤنث ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة التي من شانها ذلك مع ان اللفظ اخصر ولو عبر بالقول بدلا عن اللفظ لكان اولى لان القول اخص منه لاختصاصه بالموضوع على الاشهر فكان قول لفظ ولا عاكس بالمعنى اللغوي ولم يكن يحتاج الى التقييد بقوله **موضوع** الوضع لغة جعل الشيء في حيز معين واصطلاحا تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق المخصص به فهم المخصص وقيل تعيين شيء لشيء بحيث اذا علم الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني ويسمى الاول دالا والثاني مدلولا **مفرد** وهو ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى المقصود حين الجزئية كزيد فان اجزائه وهي ذوات الحروف الثلثة التي هي

زي

زيد كل منها لا يدل على معنى ووقع في عبارة كثير من المؤلفين ان المفرد ما لا يدل على جزئه في زيد وهو غلط لان الزاء والياء والدال ليست اجزائه بل هذه اسماء مسمياتها اجزاؤه ومسمياتها لا تدل على معنى انما يقال لها حروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال نبه عليه بعض المحققين واندرج في المفرد ما لا جزء له كهمزة الاستفهام وما له جزء غير دال على معنى كما مر وما له جزء يدل على المعنى المقصود كعبد الله علما وما له جزء دال على معنى هو جزء المعنى المقصود ولكن لم يقصد دلالته حين الجزئية كالحيوان الناطق علما لآدمي فالمعنى غير مقصود في عبد الله والدلالة غير مقصودة في الحيوان الناطق فافترقا وقال بعضهم واعلم ان الافراد للفظ بالذات وللمعنى بالعرض يظهر ذلك بالتأمل الصادق في حقيقتهما فجعله صفة للفظ كما وقع في عبارة المصنف اولى من جعله صفة للمعنى كما وقع في عبارة ابن الحاجب اشهر هذا مفهوم حد الكلمة واما احترازاته فاللفظ وان كان في التعريف بمثابة الجنس وهو انما يؤتى به لبيان اصل الذات لا للاخراج شيء اذ ليس قبله غير المعرف الا انه يؤذن بمباينته ما عداه للمعرف وهذا معنى الاحتراز بالجنس كما افاده ابن هشام في شرح اللمحة فلذلك لا يتخرج عن ادوني ان الجنس هنا وهو اللفظ لما كان اخص من الفصل من وجه صح الاحتراز به من جهة خصوصه واما تعينه ح للجنسية دون الفصلية فلكونه اظهر اوصاف الكلمة فقدم وجعل جنسا واحترز به عما ليس بلفظ كالدوال الاربع وهي الاشارات والنصب والعقد والخطوط فانها موضوعة بمقابلها وليست بلفظ وخرج بالموضوع غير الموضوع كالمهملات والمحرفات والالفاظ الدالة بالعقل والطبع وبالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه فان حسن السكوت عليه فهو التام والا فهو الناقص كزيد عالم وعبد الله غير علم واورد ان نحو ضرب مفرد مع انه لا يصدق عليه تعريفه ويصدق عليه تعريف المركب لان جزءه وهو المادة يدل على الحدث وجزئه الآخر وهو الهيئة يدل على الزمان وعلى نسبة ذلك الحدث الى الفاعل المعين او المبهم على الخلاف في ذلك والتحقيق هو الاول فانتقض التعريف جمعا ومنعا واجيب بان المراد بالجزء المعتبر في التركيب ما يكون مرتبا في السمع والهيئة مع المادة ليست كذلك بل يوجدان مسموعين معا فلا انتقاض هذا وانما يخرج المركب بقيد المفرد على القول بانه موضوع والا فقد خرج بقيد الوضع كما هو مذهب جمع من المحققين منهم الرازي وابن الحاجب وابن مالك في كتاب ~~الفعل على الفصل بوجهين احدهما قالوا ليس المركب بموضوع~~ ودلالته على معناه عقلية لا وضعية واحتج له ابن مالك في كتاب الفيصل على المفصل بوجهين احدهما ان من لا يعرف من كلام العرب الا لفظين مفردين صالحين لاسناد احدهما الى الآخر فانه لا يفتقر عند سماعهما مع الاسناد الى معرفته من الاسناد بل يدرك ضرورة وثانيهما ان الدال بالوضع لا بد من احصائه ومنع الاستئناف فيه كما كان في المفردات والمركبات القائمة مقامها فلو كان الكلام دالا

قيد للفظ او القول فالمراد به الفايدة التامة اى التركيبية لا الناقصة التى هى غير معتد بها فى نظرهم والمراد بحسن السكوت
عليه ان لا يكون مفتقرا الى شى كافتقار المحكوم عليه للمحكوم به وعكسه فلا اثر لافتقاره الى المتعلقات من المفاعيل
ونحوها وهل المراد سكوت المتكلم او السامع او هما اقوال ارجحها الاولى لانه خلاف التكلم فكما ان التكلم صفة
المتكلم كذلك السكوت صفة له وخرج به ما لا فايدة فيه كالمركب الاضافى والمزجى والاسنادى المسمى به كتأبط
قرنا او دخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا والنار حارة والشمس مشرقة الا ان يراد بالمفيد
المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى جمع وصرح به ابن مالك فى شرح التسهيل ونقله عن سيبويه وغيره والمحققون
بل الاكثرون على خلافه والا لم يكن شئ من القضايا البديهية مع كثرتها كلاما مع انها خبر بلا شك وكل خبر كلام
ونازع ابو حيان فى شرحه على التسهيل فيما نقل ابن مالك عن سيبويه قال ما اعلم احدا يمنع قال زيد ان النار
حارة ولا قال الكل اعظم من الجزء قال وكان بعض اهل عصرنا يقول العجب من هؤلاء النحاة يحجبون
القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان
ويلزمهم بانهم لما شرحوا الكلام بانه الذى يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم ان الكلام اذا طرق سمع الانسان فاستفاد
منه شيئا ثم طرقه ثانيا وقد علم مضمونه اولا انه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية لانه لم يفده علم ما لم يكن يعلم فيكون
الشئ الواحد كلاما غير كلام بحسب افادة السامع انتهى قوله **بالاسناد** وهو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى
يفيد المخاطب فايدة تامة والباء للسببية او الاستعانة او الالصاق او المصاحبة متعلق بالمفيد او صفة لمصدر
اى افادة ملتبسة به وذكره من قبيل التصريح بما علم التزاما لان المفيد بالمعنى المذكور مستلزم للاسناد لكن لما كانت
دلالة الالتزام مهجورة فى التعريف صرح به اذ المقصود من الحد بيان الماهية وهى لا تعرف الا بذكر جميع اجزائها تصريحا
وقد يقال انه احترز به عن مثل غلام زيد عمرو على سبيل التعداد اذ لا شك فى انه لفظ مفيد مع انه ليس بكلام قطعا
فتدبر واعتبر بعضهم فى الكلام القصد اى قصد المتكلم افادة السامع لاخراج كلام النايم ونحوه فانه عار عن القصد
وقد يمنع كون ذلك ليس بكلام كما صححه ابو حيان ولو سلم فلا حاجة الى التصريح بالقصد كما فى التصريح لان حسن سكوت
المتكلم يستدعى ان يكون قاصدا لما تكلم به اولان ما خرج به قد خرج بقيد الافادة واعتبر بعضهم اتحاد الناطق ايضا
احترازا من ان يصطلح شخصان على ان يذكر احدهما فعلا او اسما ويذكر الآخر خبر المبتدأ وفاعل الفعل قال ابن
مالك وهذا غير محتاج اليه لوجهين انه كما لا يعتبر اتحاد الكاتب فى كون الخط خطا كذلك لا يعتبر اتحاد الناطق فى كون

احدهما م

الكلام

الكلام كلاما والثانى ان كل واحد من المصطلحين متكلم بالكلام وانما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالاخرى وفى الوجه
الاول تسليم ان الكلام الواحد قد يصدر من اثنين وعليه جرى لا يتصور النسبة ضرورة ان كل كلام مشتمل على النسبة احد طرفيه الى
الآخر والنسبة امر نفسانى لا تقبل التجزى ولا يقوم الا بمحل واحد نبه عليه المرادى قال بعضهم وهذا يعنى اعتبار اتحاد
الناطق لم ينقل عن نحوى فيما نعلم وانما ذكره بعض من تكلم فى الاصول انتهى قال البدر الدمامينى فى شرحه على التسهيل وبهذا كان
انقضى العجب من الشيخ جمال الدين بن عبد الرحيم الاسنوى حيث ذكر هذه المسئلة فى كتابه المسمى بالكوكب الدرى الموضوع لتنزيل
فروع الفقه على الاحكام النحوية فرتب على الاختلاف فى هذه القاعدة فروعا منها لو وكل وكيلين بطلاق زوجته فقال احدهما
فلانة يعنى الزوجة المذكورة وقال الآخر طالق وقع ان بنيناه على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام لم يقع الطلاق والا وقع
وقد علمت استحالة الوجه الاول فكيف يبنى عليه حكم شرعى فتامله انتهى قلت تاملته فوجدته محض تقول على الاسنوى فانه لم يقل ذلك
فى كتابه المذكور اصلا وهذه عبارته قال بعد ان ذكر المسئلة وصحح عدم اشتراط ذلك فى الكلام ومن فروعها ما اذا كان
له وكيلان باعتاق عبد او وقفه او غير ذلك واتفقا على ان يقول احدهما مثلا هذا ويقول الثانى حر ولا استحضر فيها الآن
نقلا انتهى كلامه فى الكوكب الدرى بنصه ومنه نقلت فاين ما نقله من بناء الحكم الشرعى على المسئلة وهل هذا الا تشنيع
بحت **ولا يتأتى** اى لا يحصل الكلام **الا فى ضمن اسمين** ولهما اربع صور مبتدأ وخبر كزيد قائم ومبتدأ وفاعل
او نائب سد مسد الخبر نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران واسم فعل وفاعل نحو هيهات العقيق ملفوظين كما ان الاثنان
كما ذكرا او مقدرين كنعم فى جواب ازيد قائم او احدهما مقدرا كزيد فى جواب من ذا **او فى ضمن فعل واسم** هو فاعله او
نايب عنه كقام زيد وضرب عمرو ملفوظين كما مثلنا كما ذكرا ومقدرين كنعم فى جواب اقام زيد او احدهما مقدرا نحو بلى زيد فى جواب
لم يقم احد اى لا يتحقق هذا العام الا فى ضمن هذين الخاصين قال بعض المحققين والانسب جعل فى بمعنى من ووجه عدم تأتى الكلام
الا فيما ذكر ان المركب العقلى الثنائى من الثلاثة الاقسام لا يعدو اقساما ستة اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل
واسم وحرف وفعل وحرف فالكلام لا بد له من الاسناد وهو لا بد من المسند والمسند اليه وهما لا يتحققان الا فى اسمين لكون
احدهما مسندا اليه والآخر مسندا او فعل واسم لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه واما الاقسام الباقية ففى الفعلين المسند
اليه مفقود وكذا فى الفعل والحرف وفى الحرفين المسند والمسند اليه كلاهما مفقودان وفى الاسم والحرف احدهما مفقود
اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلان يا مسد ادعو فالابد على حد
جعل ذلك كلاما فذهب ابن طلحة الى ان اللفظة الواحدة وجودا وتقديرا قد يكون كلاما اذا قامت مقام الكلام وجعل

من ذلك نعم ولا في الجواب وهو خلاف المشهور فالصحيح انه امر فعلم ان مدار الكلام على المسند والمسند اليه وان تأتى من اكثر منهما
وله اربع صور جملتان اما شرط وجزاء نحو ان قام زيد قمت او زيدا اعمر وافاضلا فصور الكلام ستة

تنبيهان

الاول
ينقسم الكلام الى خبر وانشاء لانه ان احتمل التصديق والتكذيب كان خبرا والا فانشاء والاصح انحصاره فيهما كما عليه الحذاق
من النحاة وغيرهم واهل البيان قاطبة وذهب كثير الى انقسامه الى خبر وطلب وانشاء قالوا لان الكلام اما ان يحتمل التصديق
والتكذيب او لا الاول الخبر والثاني ان اقترن معناه فهو الانشاء وان لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب والمحققون على دخول
الطلب في الانشاء وان معنى اضرب مثلا هو طلب الضرب مقترن بلفظه واما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب
لا نفسه قال بعض المحققين ونعم ما قال لك ان تجعل الخلاف بين من ثنى القسمة او ثلثها لفظيا فمن ثنى ما جعل لفظ الطلب ان
قال ان الكلام خبر وطلب كابن مالك في شرح الكافية او لفظ الانشاء ان قال انه خبر وانشاء لمعنى واحد وهو ما لا يحتمل التصديق
والتكذيب غير ان له قسمين متخالفين ما يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه وما يقارن وجود لفظه ومن ثلثها جعل لفظ الطلب
اسما للقسم الاول من ذلك المعنى ولفظ الانشاء للقسم الثاني منه انتهى الثاني الخلاف المشهور عند النظار في كون الخبر والطلب
بديهيين فلا يحتاجان الى التعريف او لا فيحتاجان اليه جار في الكلام لان بداهة الاخص تستلزم بداهة الاعم وقد نقل الخلاف
في الكلام بحثا لا بعض كبار الائمة حكاه بعض المتأخرين هذا

ايضاح

لكل واحد من الكلم الثلث بحده وبعض خواص
الاسم والفعل وما يعرف به الحرف

الاسم كلمة معناها مستقل

بالمفهومية اي لا يحتاج في تعقله
الدلالة عليه بها الى ضم ضميمة فقوله كلمة شامل الكلم الثلث وقوله معناها مستقل مخرج للحرف فان معناه غير مستقل كما سيأتي
في حده عن قريب ان شاء الله وقوله

غير مقترن باحد الازمنة الثلثة

اي الماضي والحال والمستقبل مخرج للفعل
فانه مقترن باحدها كما سيأتي والمراد بعدم الاقتران كونه بحسب الوضع الاول لتدخل اسماء الافعال نحو رويد وهيهات
لانها الآن علم على معنى مستقل وهو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لها نفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع
الاول غير مقترن وخرج نحو يزيد وشكر علمين لان معناهما العلمي غير مقترن بحسب الوضع العلمي لها وان كان موضوعا
الفعلي فانها فيه موضوعين لهذا الحدث والزمان ويخرج عنه المضارع المشترك بين الحال والاستقبال على راي ايضا لانه
في الوضع الاول لاحد الزمانين معينا واللبس انما حصل عند السامع بالاشتراك وكذا يدخل اسماء الفاعل والمفعول
لانهما وان كانا يعملان مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما بحسب الوضع
الاول وكذا نحو القتل والضرب فانه وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلثة معينا في نفس الامر لكن ذلك الزمان المعين
لا يدل عليه المصدر بحسب الوضع واما نحو الصبوح والغبوق فلم يقترن بزمان معين من الازمنة المذكورة وان اقترن بالزمان

لان

لان معناهما لا يصلح لان يقع ماضيا او حالا او مستقبلا ولهذا احتاج الى تجديد صيغة لافادة احدها كاصطبح ويصطبح ولا ينقض
الحد بلفظ الماضي والمستقبل لانهما يدلان لنفس الزمان والزمان غير مقترن بزمان واذا اريد بهما الفعل الذي انقضى والذي
لم يأت فالمعنى ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فتوهم انه لو سلم ابهامه فالماضي حدث
له العدم بعد الوجود والمستقبل حدث معدوم له انتظار الوجود وليس في مدلول شيء منهما زمان معين بل الزمان المعين
من لوازم تحققهما كالمصادر ولما حد الاسم اخذ بذكر بعض خواصه ليزداد الطالب معرفة به فقال **ويختص الاسم بالجر**
اي بدخوله عليه لانه من خواصه وهو الكسرة التي يحدثها العامل في آخره سواء كان العامل حرفا او مضافا وخاصة الشيء اصطلاحا
ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره فان وجدت في جميع افراده فهي خاصة شاملة ثم ان لم يوجد في شيء من اغياره فهي خاصة
حقيقية والا فاضافية هذا هو المشهور وقال بعض المحققين من شراح الكافية خاصة الشيء عند النحاة ما لا يوجد بدون ذلك الشيء نبه
صرح به المحقق في شرح المنظومة وغيره وما اشتهر من جواز شموله لجميع افراد الشيء فهو عند المنطق انتهى واما الحد فهو التعريف
الجامع المانع سواء دل على مجرد الماهية كالحيوان الناطق في تعريف الانسان ويخص عند المنطق باسم الحد التام لا كالحيوان
الضاحك في تعريفه ويسمى عنده رسما لان الذي يسبق الى الفهم من اختصاص شيء بآخر هو كونه مقصورا على الآخر لان معناه
كونه بحيث يخص الآخر ولا يعمه وغيره فكان عليه ان يقول ويخص الجر بالاسم قلت الاصل في لفظ الخصوص وما يتفرع منه
ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال اختص المال بزيد وذلك كما لو قلنا ويختص الجر بالاسم فهذا
هو الاستعمال العربي الذي يسبق الى الفهم لكن شاع ادخال الباء في العرف على المقصور اعني الخاصة كما استعمله المصنف
وذلك اما بناء على جعل التخصيص مجازا عن التمييز المشهور في العرف او على تضمين معنى التمييز والافراد فيلاحظ المعنيان معا
وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى التمييز لان تخصيص شيء بشيء في قوة تمييز الآخر وهو الانسب بهذا المقام كما لا يخفى وانكر بعضهم
الا هذا الاستعمال وشدد النكير على من خالفه قيل وانما اختص الاسم بالجر لكونه اثر حرف الجر وهو من خواص الاسم فكذا الجر
والا لزم تخلف الاثر عن المؤثر قال الفاضل الهندي وفيه نظر ووجهه انه لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر
فان الاثر قد يثبت بمؤثرات شتى الا ترى ان لن من خواص الفعل واثره وهو النصب لا يختص الفعل بل يدخل في الاسم
بمؤثر آخر واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب اما اذا كان له مؤثر خاص فلا وههنا كذلك اذ ليس
للجر مؤثر سوى حرف الجر وهو بناء على ان العامل في المضاف اليه تقدير حرف الجر مقدرا والاصح خلافه كما سيأتي واحسن ما قيل
في تعليل ذلك ان الاسم اصل في الاعراب والمضارع فرع نحط اعراب المضارع عن اعراب الاصل بحذف ما هو

اصل البناء اعرابا فيه وهو الجزم ومنع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على الأصل **و** يختص بدخول **اللام** ال كته المسبوقة بهمزة الوصل ويعبر عنها بال فخرج نحو لام الابتداء وجواب القسم وجواب لو ولا لدخولهن على الفعل والمراد باللام المذكورة لام المعرفة لانها المتبادر عند الاطلاق حتى اذا اريد غيرها قيدت فخرج ال الموصول وال الزائدة قيل وانما اختص بها لأنها موضوعة لتعريف الذات والموضوع للذات هو الاسم وفيه نظر ويجوز ان يراد باللام ما هو اعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة ويحمل دخولها على المضارع كاليجدع في قوله الى ربه صوت الحمار اليجدع على انه ضرورة خلافا للاخفش وبعض الكوفيين وابن مالك فقد روي تعبيره باللام اشارة الى اختياره مذهب سيبويه فيما اشتهر عنه ان اداة التعريف هي اللام وحدها وسيأتي تفصيل الأقوال فيها انشاء الله **و** يختص بدخول **التنوين** عليه وهو في الأصل تصويت الكلمة اذا الحقتها نونا ثم غلب على نون تثبت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة فخرج بقولنا لا خطا سائر النونات المزيدة ساكنة كانت او غيرها لثبوتها خطا وهذا الحد احسن الحدود واحصرها كما قيل وانواعه ستة على المشهور والمختص بالاسم منها اربعة **الأول** تنوين التمكن وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالف وتاء والجمع غير المنصرف اعلاما بتمكنه على اصله بحيث لم يشبه بحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الأمكنية ايضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال **الثاني** تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وسيبويه آخر وزعم بعضهم ان تنوين رجل للتنكير ورده ابن الحاجب بتفاته بعد جعله علما قال الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا ورب حرف يفيد فائدتين كالألف والواو في مسلمون ومسلمان فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت الاسم تمحضت للتمكن انتهى وعلى هذا يكون تنوين التنكير المختص بالصوت واسم الفعل هو المحض للدلالة على التنكير كما قاله بعضهم **الثالث** تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بالف وتاء نحو مسلمات جعل في مقابلة النون في الجمع المذكر السالم اذ ليس للتمكن والا لم يثبت مع التسمية كعرفات وتنوين التمكن لا يجامع العلتين ولا للتنكير لأنه انما يلحق المبنيات كما مر ولا عوضا عن المضاف اليه اذ لا اضافة ولا عن الفتحة نصبا كما قيل والا لوجد في الرفع والجر على ان الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني فتعين كونه للمقابلة وهو معنى مناسب يمكن اعتباره **الرابع** تنوين العوض وهو اللاحق للاسم عوضا عن حرف اصلي او زائد او مضاف اليه مفرد او جملة فالأول كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح وهو مذهب سيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش الثاني كجندل

فان

فان تنوينه عوض عن الألف في جنادل قاله ابن مالك قال ابن هشام والذي يظهر انه للصرف ولهذا جر بالكسرة الثالث تنوين
كل وبعض واي اذا حذف ما تضاف اليه نحو وكل في فلك فضلنا بعضهم على بعض ايا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى والمحققون
على ان التنوين في ذلك للتمكن رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه الرابع اللاحق لاذ في نحو وانتم حينئذ تنظرون
اي حين اذ بلغت الروح الحلقوم فحذفت الجملة المضاف اليها تخفيفا وعوض عنها التنوين وكسرت الذال للساكنين و
قال الأخفش هو للتمكن والكسرة اعراب المضاف اليه وانما اختص الاسم بهذه الاقسام الاربعة من التنوين لانها لمعان
لا توجد الا فيه واما النوعان الأخيران فاحدهما تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف الاطلاق وهو
الألف والواو والياء في انشاد كثير من بني تميم كقوله وقولي ان اصبت لقد اصابن وكذا الأعاريض المصرعة والمقفاة كقوله
قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بيتوا الفرق بين التقفية على المشهور جعل العروض
الموافق للضرب في الزنة موافقا له في الروي والتصريع جعل العروض الذي حقه ان يخالف الضرب في الوزن موافقا له
فيه والعروض اسم لآخر جزء في النصف الاول من البيت والروي هو الحرف الذي تعزى اليه القصيدة واما القافية فالمختار
عندهم من اقوال سبعة انها عبارة عن المتحرك قبل الساكنين الى آخر البيت وعما بينهما ايضا ان كان كما قرر في محله ونظم
جماعة ان هذه التنوين يحصل الترنم وبه صرح ابن يعيش زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وتبعه السيد في
شرح اللباب فقال هذا التنوين يستعمل في القوافي للتطريب وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين
حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم اشهر وعلى هذا يكون تسميته تنوين الترنم حقيقة والمحققون على انه جيء به لقطع الترنم الحاصل
من حرف الاطلاق لقبوله لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون بدلا منه لقطعه فعلى هذا يكون التسمية اما مجازا من
باب الحذف اي تنوين ترك الترنم او من باب التضاد كقولهم داود القياسي وفي الحديث القدرية مجوس هذه الامة وداود
ينفي القياس والقدرية ينفون القدر ويقولون الامر انف قاله ابن عقيل وهو مبني على ان القدرية طايفة ينكرون ان
الله تعالى قدر الاشياء في القدم وقد انقرضوا وصار القدرية لقبا للمعتزلة لاسنادهم افعال العباد على انفسهم واثباتهم
القدرة فيها لهم فقول ابن هشام في حواشي التسهيل ان قول ابن عقيل ليس بشيء لان القدرية اثبتوا لانفسهم مبني على
الثاني وكلام ابن عقيل على الاول نبه عليه الشمني في حاشية المغني الثاني تنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي
المقيدة اي التي آخرها ساكن ليس حرف مد كقوله كان فقيرا معدما قال وانن وكذا الاعاريض المصرعة كقوله وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن وسمي غاليا من الغلو اما لقلته وقوعه في الكلام او لتجاوزه حد الوزن وفائدته الفرق بين الو

والوصل فاذا جيئ به آذن بالوقف وجعله ابن يعيش من نوع الترنم والذي يصح ان تسمية هذين القسمين تنوينا مجاز لعدم اختصاصهما بالاسم ومجامعتهما ال وثبوتهما خطا ووقفا وحذفهما في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة وزاد بعضهم تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وللمنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين الشذوذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وتنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فتحكيه بتنوينه وجعل ابن الخباز كلا من تنوين ما لا ينصرف وتنوين المنادى قسما برأسه فتكون الاقسام على هذا عشرة ونظمها بعضهم في قوله اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم او احك واضطر غال وما همزا **و** يختص **بالنداء** بالمد مع كسر النون وضمها وهو دعاء المسمى الكلمة بحرف نايب عن ادعو كيا زيد ويا فل بمعنى يا رجل قيل وانما اختص به لان المنادى مفعول به وهو لا يكون الا اسما قيل فكان الاولى وان يخص بمطلق المفعول لا بخصوص المنادى واجيب بان تلك خاصة خفية لا يدركها المبتدي بخلاف النداء والمقصود من ذكر الخواص تقريب الفهم من المبتدي فالحد مغن عنها **تنبيه** اذا دخل يا ما ليس بمنادى كالفعل في الا يا اسجدوا وقوله الا يا اسقياني قبل غارة سنجال ثم الحرف في يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة والجملة الاسمية كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار فقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا البيت او امر كتلك الآية فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا آدم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا والا فهي للتنبيه قاله ابن هشام في المغني **و** يختص **بالتثنية والجمع** لان فيهما معنى النعت والنعت من خواص الاسم لان المراد منه اختصاص المنعوت ليفيد الاخبار عنه والفعل والحرف لا يخبر عنهما فلا يصح نعتهما وهذا التعليل احسن من غيره واما نحو يضربان ويضربون فالتثنية والجمع انما وردا على الضمير الذي هو الاسم لا الفعل وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله تعالى رب ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني فليس الاول تثنية ولا الثاني جمعا اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى واضربا وارجعون بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم شيء الى مثله في اللفظ والمعنى للتاكيد والتقرير والغالب في التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى فارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة

المثنى

المثنى وليس به قاله الرضي **تنبيه** كتب المصنف في الهامش وجعل بعضهم التصغير ايضا من خواصه واورد عليه ما احسنه ودفع بانه شاذ انتهى قلت ومثله قول الشاعر يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر قال ابن هشام في المغني لم يسمع تصغير افعل في التعجب الا في احسن واملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه حملا له على افعل التفضيل لشبهه به وزنا واصلا وافادة للمبالغة ولم يحك ابن مالك اقتياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال ابو بكر ابن الانباري ولا يقال الا لمن صغر سنه انتهى قيل وهو مما اقيم فيه الفعل مقام المصدر للدلالة عليه بلفظه وقيل ان التصغير راجع الى المتعجب منه اي حسن مليحات على معنى الشفقة نحو يا بني فهو مما وضع في غير موضعه كتاء قامت هند وقيل انه راجع الى ما لانها واقعة على السبب الخفي والتصغير يناسب الخفاء لكن لما لم يمكن تصغيرها في فعل التعجب الذي هو خبر عنها **و الفعل كلمة معناها مستقل** بالمفهومية اي لا يحتاج في تعقله والدلالة عليه بها الى ضم ضميمة كما قلناه في الاسم واعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان الحدث الذي هو المصدر والزمان والنسبة الى الفاعل وهي نسبة حكمية ملحوظة من حيث انها حالة طرفيها وآلة لتعريف حالهما مرتبطة احديهما بالآخر ولا خفاء في ان هذه النسبة معنى حرفي لا تستقل بالمفهومية فالمراد باستقلال معنى الفعل ليس تلك النسبة ووصف المعنى بالاقتران بالزمان يعين كون المراد به الحدث فالمعنى ليس معناه المطابق بل اعم لكن لا تحقق الا في ضمن التضمن فقوله كلمة شامل للكلمات الثلاث وقوله معناها مستقل مخرج للحرف وقوله **مقترن باحدها** باحد الازمنة الثلثة المقدم ذكرها مخرج للاسم لانه غير مقترن كما مر والمراد باقترانه باحدها اقترانه بحسب الوضع ليخرج اسماء الافعال ويدخل الافعال المنسلخة لاقتران معناها بالزمان بحسب الوضع الاول كما مر بيانه **و** يختص الفعل **بقد** الحرفية اذا كان متصرفا خبريا مثبتا مجردا عن ناصب وجازم وحرف تنفيس نحو قد يقوم وهي معه كالجزء ولا يفصل منه بشيء الا بالقسم كقوله فقد واسرتي لي عناني وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد يحذف ما بعدها لدليل كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت وانما اختص بها لانها لمعان لا تصلح الا له وهي احدها تقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة الثاني التحقيق نحو قد يعلم اسد الثالث التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وسياتي مزيد كلام على هذه المعاني في حديقة المفردات انتهى الرابع النفي حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرفه واليه اشار في التسهيل بقوله وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها قال ابن هشام وهو غريب وحمله على خلاف ذلك احسن الخامس التكثير كقوله قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد والاحسن الاستشهاد على ذلك بيت العروض قد اشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب السادس التوقع نحو قد يقدم المسافر وهو مع المضارع واما

مع الماضي فانبته الاكثرون قال الخليل بن قد فعل لقوم ينتظرون الخبر وتختص بلم لانها لنفي الفعل وهو معنى لايتصور الا فيه **والحرف كلمة معناها غير مستقل** بالمفهومية اي يحتاج في تعقله والدلالة عليه بها الى ضم ضميمة لانه انما يكون ملحوظا باعتبار انه آلة للغير فيحتاج الى ملاحظة الغير من حيث انه متبوع له فلا يكون مستقلا كالابتداء الذي هو مدلول من في قولك سرت من البصرة الى الكوفة فانه لا يتصور ولا يتميز الا بذكر السير والبصرة ولا يتعقل الا بتعقلهما وقس على ذلك ساير معاني الحروف واما الابتداء الذي هو مدلول لفظ الابتداء فهو معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ للعقل بالذات يمكنه ان يحكم عليه وبه ولا ترد الاسماء الموضوعة للنسبة لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية وتحقيق هذا المقام موقوف على تمهيد مقدمات احديها ان وضع الحروف كلها من وضع العام لموضوع له خاص وان وضع الاسماء الموضوعة للنسب انما هو من قبيل الوضع العام لموضوع له عام الثانية ان النسبة بين الامرين انما يتعقل بتعقلهما ان عاما فعاما وان خاصا فخاصا غاية ان افرادها ليست الا حصصا لا افراد حقيقة اذ مفهوم الكلية والجزئية مخصوص بالمعاني المستقلة الثالثة مدار كون مدلول اللفظ مستقلا بالمفهومية على احد امرين اما ان يكون ملحوظا بالذات للتعرف احواله لا بالتبع بان يكون آلة لملاحظة ما هو حاله من جوه او بان يكون اللفظ الدال عليه كافيا في احضاره في الذهن بحيث لا يتوقف على ذكر ضميمة وان لوحظ بالتبع اذا تمهد هذا فتعقلها بمقتضى المقدمة الثانية موقوف على تعقل متعلقاتها المعينة ثم لما كان تعقلها آلة لملاحظة تلك المتعلقات ولم تكف الفاظ الحروف في احضارها في الذهن بل لا بد معها من الضمايم وهي الالفاظ الدالة عليها لم تكن مدلولاتها بمقتضى المقدمة الثالثة مستقلا بالمفهومية منها بخلاف مدلولات الاسماء الموضوعة للنسبة كلية يكفي في تعقلها تعقل متعلقاتها اجمالا كانت هي كافية في احضار تلك المتعلقات كانت مدلولاتها مستقلة بالمفهومية لكن لما كانت لا تستعمل في مفهوماتها الا مقتضيا الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات فاندفع ما يتوهم من اختلال حد الاسم بها جمعا وحد الحرف منعا فقوله كلمة شامل للكلمات الثلاث وما بعده مخرج للاسم والفعل وقوله **ولا مقترن** قيد لتحقيق ماهية الحرف لا للاحتراز به عن شيء ولا يجب في القيد ان يكون للاحتراز بل قد يكون لتحقيق الماهية او للايضاح وقال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية لابن معط واري انه لا يحتاج في الحقيقة الى حد الحرف لانه كلمة محصورة **ويعرف** اي يتميز الحرف **بعدم قبول شيء من خواص اخويه** الاسم والفعل المذكورة او غيرها وانما ميزه بذلك مع ان الحد مغن عنه تسهيلا على المبتدي وتفهيما له لان حد الحرف مما اطال فيه المحققون الكلام واضطربت فيه آراء الائمة الاعلام ونحن بحمد الله قد اتينا بلباب التحقيق فعليك بالتمسك به فانه بذلك حقيق **تنبيه** قال ابن الخباز في شرح الدرة ما معناه ان تمييز الحرف بعدم قبوله شيئا من خواص اخويه رديء لانه ح يتوقف معرفة الحرف على معرفة تلك الخواص ومنها ما هو حرف فيلزم الدور واجيب بان توقف معرفة الحرف على تلك الخواص انما هو من حيث انها علامات واما توقفها عليه فمن حيث انها حروف فاختلف الجهة فلا دور وهذا **تقسيم** للاسم من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ان تضم اليه قيود متباينة او متغايرة فقط ليحصل من انضمام كل قيد اليه قسم منه **الاسم ان وضع لذات** اي لمعنى قائم بنفسه بقرينة مقابلته **فاسم عين** ويقال له اسم شخص وهما بمعنى والاول اشهر **كزيد** ورجل **او وضع لحدث** اي معنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والشراء ام لم يصدر كالطول والقصر **فاسم معنى كضرب** وقول بعضهم ان العين يطلق على المعنى نحو عين اليقين وعين الربا فكيف يجعل قسيما للمعنى ليس بشيء لان العين مشترك بين الشخص والحقيقة **تنبيه** المراد بالقيام بالغير كونه ناعتا له اي بحيث يصح ان يشتق منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب او كونه حالا في الغير ومختصا به بحيث تكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر تحقيقا كالضرب في الضارب او تقديرا كالاصوات القائمة بالاجسام والعلوم والمعارف القائمة بالمجردات والصفات القائمة بالمجردات والصفات القائمة بذاته تعالى فان شيئا من هذه الامور سوى الاجسام غير مشار اليه بحسب الحس لكن كل واحد منها بحالة لو امكن الاشارة اليه لكانت عين الاشارة الى ما حل فيه ان كان محلا لشيء وعين الاشارة الى محله ان كان حالا في محله واما تفسيره بالتبعية في الوجود فينتقض بصفات الباري تعالى وصفات المجردات بل بالصفات الاعتبارية للمجردات كذا قرره بعض المحققين فتامله **او وضع لمنسوب اليه حدث** نسبة تقييدية **فمشتق** وهو اعم من المنسوب اليه الحدث اما ان يكون ذاتا مبهمة لا تعين لها اصلا ويسمونه صفة وهو اما ان ينسب اليه الحدث على وجه الحدوث فاسم الفاعل **كضارب** او على وجه الثبوت وهو الصفة المشبهة كحسن او وقوعه عليه وهو اسم المفعول كمضروب او زيادة موصوفه على غيره فيه وهو اسم التفضيل كافضل واما ان يكون متعينا باعتبار فاما ان يعتبر كونه زمانا للحدث وهو اسم الزمان او كونه مكانا له وهو اسم المكان او كونه آلة لحصوله وهو اسم الآلة وانما قلنا انه متعين في هذه الثلثة باعتبار دون الصفات لان معنى مقام مثلا مكان فيه القيام لا شيء او ذات فيه القيام بخلاف القائم فان معناه ذات ما له القيام كذا قرره غير واحد من المحققين ثم المراد بالذات ههنا ما يستقل بالمفهومية لا ما يقوم بنفسه ليدخل نحو مفهوم مضروب مما يقوم بغيره من المشتقات **وايضا** مصدر آض اذا رجع وهي كلمة لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر فخرج بالشيئين نحو جاء زيد ايضا مقتصرا عليه لفظا وتقديرا وبالتوافق نحو جاء ومات ايضا وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو ايضا

فلا تو فى شئ من ذلك فهو مفعول مطلق حذف عامله سماعا او حال حذف عاملها وصاحبها اى وارجع الى تقسيم الاسم رجوعا او

راجعا الاسم **ان وضع لشئ بعينه فمعرفة** والمراد ليستعمل فى شئ بعينه وليس المراد التعين الشخصى

التعين بوجه ما وقيد الحيثية مراد اى ليستعمل فى شئ بعينه وحاصله الاشارة الى معين عند السامع من حيث هو معين بوجه ما وهذا

من حيث انه بعينه

يخرج النكرات عن التعريف لان معانيها وان وجب تعينها عند السماع لكن ليس فى اللفظ اشارة اليه بخلاف الضماير الراجعة

اليها فان فيها اشارة الى ذلك التعين وكذا المعرف بلام العهد اذا كان المعهود منكرا كما فى قوله تعالى وارسل الى فرعون رسولا

فعصى فرعون الرسول فان الاول نكرة والثانى معرفة ولا فرق بينهما الا بما ذكرنا من الاشارة وعدمها ثم الشئ المذكور فى التعريف

اعم مما وضع له اللفظ كما فى الاعلام ومما وضع لما يصدق عليه كساير المعارف وهذا مبنى على ما اشتهر من ان المعتبر فى المعرفة هو التعين

عند الاستعمال دون الوضع سواء كان معينا فى الوضع ام لا فيندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وساير

المعارف فان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا فى اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا

لكانت فى غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم وهو باطل اتفاقا اذ لا يمكن ان يتصور

واضع اللغة اصطلاحا كل واحدة من الخصوصيات التى يطلق عليها لفظ انا فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلى شامل لتلك الافراد

ويكون الغرض من وضعها له استعمالها فى افراده المعينة دونه وقس عليه ساير المعارف سوى العلم ولهذا صرح العلامة التفتازانى

بان ما سوى العلم انما وضع لمعان كلية ليستعمل فى افرادها المعينة هذا هو المشهور عن اهل العربية ونسب الى الجمهور لكن اقتفقه بعض

المتاخرين باستلزامه كون هذه الالفاظ التى اتية الاستعمال مجازات لا حقايق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هى له من المفهومات الكلية

بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا كيف ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة فى عدم استلزام المجاز الحقيقة

ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك فى ذلك بامثلة نادرة قال والحق ما افاده بعض المحققين من انها موضوعة لكل واحد

من جزئيات تلك المفهومات الكلية وضعا واحدا عاما وتلك جعلها الواضع آلة لملاحظتها عند الوضع فلا يستلزم الاشتراك ولا

كونها مجازا فى شئ منها ولا وجود المجاز بدون الحقيقة وتعريف المعرفة محمول على ظاهره فتبصر والمعارف كلها على المشهور سبعة بادخال

المعرفة بالنداء كما ذهب اليه ابن مالك واختاره المصنف ووجه الانحصار فيها ان التعين المشار اليه فى لفظ المعرفة اما ان يفيده جوهر

اللفظ وهو العلم وهو اما جنسى ان كان الحاضر المعهود جنسيا وذهنيا كاسامة او شخصى ان كان فردا منها كزيد او يفيده حرف وهو

قسمان ما لا يحتاج الى القصد وهو المعرف باللام وما يحتاج اليه وهو المعرف بالنداء القرينة فى الكلام وهو المضمر او يفيده الاشارة

٢ او تقييده

الحسية الى نفسه وهو اسم الاشارة العقلية الى نسبة معلومة للسامع اما جزئية وهو الموصول او لا وهو الاضافة لكن الاضافة الى غير

معين

معين لا تفيده تعينا فهو المضاف الى احد الخمسة **الاول** من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج

بالمعين النكرة وبما بعده بقية المعارف وهو نوعان كما علمت شخصى وجنسى فالشخصى مسماه انواع اولها العلم **كزيد** وخرنق

وما يولف كالقبائل كقرن والبلاد كعدن والخيل كلاحق والابل كشدقم والبقر كعرار والغنم كهيلة والكلب كواشق وينقسم الى مرتجل

من اول الامر علما كسعاد وقعفس وموهب ومعقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله اما من اسم عين كاسد

وثور او اسم معنى كفضل وزيد او من مشتق اما وصف لفاعل كحارث وقائم وحسن او لمفعول كمنصور ومحمد وغير ذلك ومما وقع

لابن معط فى الغنية من ان محمدا مرتجل حيث قال ثم الذى فى الناس منها مفرد مرتجل مثاله محمد فسهو ظاهر واما من

فعل اما ماض كشمر وكعب او مضارع كيشكر وتغلب او امر كاصمت لقطع الهمزة ليدل على النقل علم لبرية مغنية وقيل

هو علم جنس لكل قفر كاسامة والمسموع فى الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما قيل فى شمس ابن مالك

شمس بضم السين واما من جملة اما فعلية كتأبط شرا او اسمية كزيد منطلق وليس بمسموع ولكنهم قاسوه ثم التقسيم الى مرتجل

ومنقول هو راى الاكثرين وقيل الاعلام كلها منقولة ولا يضر جهل اصلها وهو ظاهر مذهب سيبويه وقيل كلها مرتجلة

وهو راى الزجاج والمرتجل عنده ما لم يقصد فى وضعه النقل من محل آخر الى هذا وموافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد قالوا

والتقسيم انما هو بالنسبة الى الاعم الاغلب والا فما هو علم بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وينقسم ايضا الى مفرد كزيد وهند والى

مركب وهو ثلاثة انواع مركب اسنادى كبرق نحره وشاب قرناها وحكمه الحكاية كقوله كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها

تصر وتحلب ومزجى وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا ونزل ثانيهما منزلة تاء التانيث فيبنى الاول على الفتح ما لم يكن آخره يا

فيبنى على السكون كبعلبك ومعدى كرب واما الثانى فيعرب بالاعراب ما لم يكن اسم صوت كويه من سيبويه فيبنى على الكسر

واضافى وهو الغالب وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله كعبد الله وابى سعيد وحكمه ان يجرى الاول

بحسب العوامل ويجر الثانى بالاضافة والعلم الجنسى مسماه ثلثة انواع اعيان لا تولف كالسباع والحشرات نحو اسامة وام

عريط للاسد والعقرب واعيان تولف كهيان ابن بيان للمجهول العين والنسب وابى المضا للفرس وامور معنوية

كسبحان للتسبيح ويسار للميسرة وبرة للمبرة وفجار للفجرة ثم العلم باعتبار ذاته شخصيا كان او جنسيا اما اسم وهو الذى لا يقصد

به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كالمصطفى والمرتضى وتاج الدين فى المدح وقفة وبطة و

عابد الكلب فى الذم او كنية وهو ما صدر باب او ام كابى الحسن وام كلثوم وابى المضا للفرس وام عريط للعقرب وزاد الرضى

او ابن او بنت كابن آوى وبنت وردان قال والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى

ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف بان تخاطب باسمها
ورده بعضهم بقول الشاعر قصدت ابا المحاسن كي اراه * لشوق كان يجذبني اليه فلما ان رايت رايت فردا * ولم ار من بنيه
ابا لديه قال فلاحظ في الكنية ما دلت عليه من المعنى الاصلي يسلبه عن المكنى به واجيب بانه لعل مراد الرضي ان الكنية
من حيث انها كنية لا تعظم المكنى بها لا مدحا وافادتها للتعظيم فيما ذكر ليس من حيث انها كنية بل لخصوص المادة فلا اعتراض فليتأمل
وقال شعبان في الالفية: بكنية تعظيم وتحقير في اللقب * وقيل في تبت يدا ابي لهب تحكم او لاحمرار يعني تسفي وجهه او لاسم عبد
العزى به وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المؤمنين عليه السلام وقد يكنى في الصغر تفاؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد باسم
ذاك كابي القاسم واذا اجتمع الاسم واللقب اخر اللقب عن الاسم غالبا لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى الصفة
فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ومن غير الغالب قوله: انا ابن مزيقيا عمرو وجدي * ابوه منذر ماء السماء ولا ترتيب بين الكنية
وغيرهما ثم ان كان اللقب وما قبله مفردين اضيف الاسم الى اللقب نحو هذا زيد بطة وسعيد كرز على تاويل الاول بالمسمى والثاني
بالاسم كانك قلت هذا صاحب هذا الاسم ولم يجز عند البصريين او جمهورهم في ذلك الا الاضافة واجاز الكوفيون الاتباع والقطع
بالرفع والنصب وهو الاولى لقولهم هذا قيس قفة ويحيى عينان واما اذا لم يكونا مفردين فلا بد من الاتباع سواء كانا مركبين نحو
هذا عبد الله انف الناقة او احدهما مركبا نحو هذا زيد عائذ الكلب وهذا عبد الله بطة وصرح بعض المتاخرين بجواز الاضافة اذا
كان مجرد الاسم مفردا **تنبيه** محل الاضافة في المفردين حيث لا مانع كان يكون الاسم مقرونا بال كالحارث قفة او كان
اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف فيهما
في التصريح **تتمة** ومن العلم ما كني به عن غيره كفلان وفلانة تجري مجرى المكنى عنه واسماء الايام عند الجمهور اعلام توهمت فيها
الصفة فدخلت عليها ال للمح كالحارث والعباس ثم غلب فصارت كالدبران فالثلاثا مشتق من معنى القطع والجمعة من معنى
الاجتماع وباقيها من الواحد والاثنين والثالث والرابع والخامس وذهب المبرد انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها
كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل
من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ قاله الرضي ولا يبطل التصغير العلمية سواء كان تصغير ترخيم او غيره وما قيل من ان
تصغير الترخيم يبطلها مردود بقول الشاعر وكان حريث في عطائي جاهدا يريد الحارث بن وعلة ولو كان منكرا لادخل عليه اللام
قاله ابن جني قالوا وقد ينكر العلم وصور ذلك بوجهين احدهما ان يراد به مسمى بكذا وجعل منه قولهم لا زيد كزيد بن ثابت و
الثاني ان يراد به الصفة كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار او لكل مبطل محق قال بعض المحققين ولا يخفى ان ارادة

التعريف

التعريف هو الوضع فاستعمال العلم في احد هذين المعنيين وهو مجاز قطعا لم يخرج عن كونه معرفة فالقول بتنكيره مبني على
المسامحة وهو حسن وقدم المصنف التمثيل للعلم بناء على انه اعرف المعارف وهو قول الصيمري ونسب الى سيبويه والكوفيين
وفي ترتيبها اختلاف سياتي ذكره في آخر المبحث انشاء الله ق الثاني من المعارف المعرف بالاداة نحو الرجل وكونها ال
كهل هو مذهب الخليل والهمزة عنده قطعية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وصححه ابن مالك ونقل عن سيبويه ما يوافقه في كونه
ال ايضا لكن يخالفه في اصالة الهمزة فهي عنده زائدة معتد بها في الوضع والمشهور عنه انها اللام وحدها والهمزة وصلية
جلبت قبلها لتعذر الابتداء بالساكن وفتحت مع ان الاصل في همزات الوصل الكسر لكثرة الاستعمال ونقل ابو حيان هذا القول
عن جميع النحويين الا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط الى المحققين وتظهر فايدة الخلاف في نحو قام القوم فعلى الاول حذفت
الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم يكن ثم همزة حتى يقال حذفت لم يؤت بها لعدم الحاجة اليها لتحرك ما قبل اللام وذهب المبرد الى ان
اداة التعريف هي الهمزة وحدها وجيئت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهي على كل قول اما جنسية او عهدية او زائدة
فالجنسية نحو انت الرجل ادبا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة وان لم تخلفها كل حقيقة نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي فهي لبيان الحقيقة
والعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح
في زجاجة الزجاجة او معهودا حضوريا نحو اليوم اكملت لكم دينكم والزائدة نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى كالتي في الاسماء
الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى او
لارتجالها كالسموأل او لغلبتها على بعض من هي له في الاصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل للعهد
الذهني **تنبيه** ال في البتة غير لازمة كما يشعر به ما في ص حيث ق لا افعله بتة ولا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه ونصبه على
المصدر وكذا في العباب للصغاني وق للمجد بن يعقوب ونقل عن سيبويه انها لازمة مع كونها للتعريف وقطع الهمزة سماعي
والثانية غير اللازمة نوعان واقعة في الفصيح بكثرة او لا فالاولى هي الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها ملمح اصله
تقول فيها الحارث والعباس وهو يتوقف على السماع فلا تقل في محمد واحمد المحمد والاحمد والثانية ضربان واقعة في الشعر وشذوذ
من النثر فالاول الداخلة على علم لا للمح الاصل كعمرو ويزيد في قوله: باعد ام العمرو عن اسيرها * حراس ابواب على قصورها وقوله: رايت
الوليد بن اليزيد مباركا والثاني الداخلة على الوليد فللمح الاصل والثانية كالداخلة على ما هو واجب التنكير كالحال في نحو ادخلوا
الاول فالاول وجاؤوا الجماء الغفير وارسلها العراك وليخرجن الاعز منها الاذل على قراءة من فتح الياء ولم يعتبر الاذل مفعولا
مطلقا على حذف مضاف اي خروج الاذل ومن اعتبر ذلك لم يحتج الى دعوى الزيادة **مسئلة** اجاز الكوفيون وبعض البصريين

وكثير من المتأخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد

الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن والمانعون يقدرون له في الآية ومنه في الأمثلة وقيد ابن مالك الجواز بغير

الصلة قال الزمخشري في وعلم آدم الأسماء كلها ان الأصل اسماء المسميات وقال ابو اسامة في قوله شعر بدأت بسم الله النظم اولا

اي في نظمي يجوز نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغيب قاله في المغني

الثالث من المعارف اسم الاشارة نحو ذا بالف ساكنة للمفرد المذكر وتي ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف وذائه بهاء

مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال شعر هذاؤه الدفتر خير دفتر في كف قوم ماجد مصور

يروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما للضرورة والأصل فيهما والفه اصلية عند البصريين

لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الأصل حذفت لامه على الأصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الأصح قاله في

التصريح في الدار المصون اختلف البصريون هل عينه ولامه ياء فيكون من باب حيي او عينه واو ولامه ياء فيكون من باب

طويت ثم حذفت لامه تخفيفا وقلبت العين الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذا كله على سبيل التمرين والا فهذا مبني

المبني لا يدخله التصريف وقال ابو حيان لو قيل بان ذا ثنائي الوضع نحو ما وان الالف اصل بنفسها غير منقلبة عن

شيء واصل الأسماء المبنية ان يوضع على حرف او حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى قال ثم رأيت هذا المذهب

للسيرافي والمختار ونقله عن قوم انتهى الرابع من المعارف الموصول الاسمي نحو الذي للمفرد المذكر العالم او

غيره والتي للمفرد المؤنث كذلك الخامس من المعارف المضمر نحو هو وسيأتي الكلام على هذه الثلاثة مستوفى في

المبنيات ان شاء الله تعالى تنبيه في الضمير العائد على النكرة اربعة مذاهب احدها انه نكرة مطلقا الثاني انه معرفة

مطلقا الثالث ان رجع الى واجب التنكير كما في ربه رجلا فهو نكرة والا فمعرفة وانما قلنا ان رجلا في المثال واجب

التنكير لانه تمييز والتمييز واجب التنكير الرابع ان رجع الى نكرة مخصوصة بصفة او حكم نحو مررت برجل كريم واكرمته

وجاءني رجل فضربته فهو معرفة والا فنكرة والحق ان الضمير العائد الى نكرة معرفة مطلقا لأن التعريف هو التعيين

اي الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير

العائد الى النكرة ولهذا يجري عليه احكام المعارف اتفاقا السادس من المعارف المضاف الى احدها

اي الى احد الخمسة المذكورة ولو بواسطة نحو غلام ابيك معنى مفعول مطلق اي اضافة معنى اي اضافة

مفيدة معنى واحترز به عن المضاف الى احدها اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وانما يتعرف بالاضافة ما ليس

من الأسماء المتوغلة في الابهام كغير ومثل على ما سيأتي بيانه في باب الاضافة ان شاء الله تعالى السابع من المعارف المعرف بالنداء

نحو يا رجل لا نحو يا رجلا فانه نكرة ولا نحو يا زيد فانه معرف بغير النداء على الصحيح المختار عند ابن مالك وازداد بالنداء وضوحا

واغفل اكثرهم هذا النوع لكونه داخلا في المعرف بال بناء على ان تعريفه بها مقدرة وهو مذهب المتقدمين قال ابو حيان الذي

الذي صححه اصحابنا لكونه فرع الضمير لأن تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب واستظهره بعضهم والمفهوم من ظاهر قول سيبويه

ان تعريفه بالاشارة والمواجهة قال ابن مالك واذا كانت الاشارة دون مواجهة معرفة لاسم الاشارة فلأن تكون معرفة

ومعها المواجهة اولى واحرى قال وهو اظهر وابعد من التكلف فجعله قسما سابعا براسه اولى تنبيهات الأول كتب المحشي

في الهامش انما اخر ذكره يعني المعرف بالنداء عن المضاف الى احدها لئلا يرد عليه ما ورد على ابن الحاجب اشهر يريد ان

ابن الحاجب اخر ذكر المضاف الى احدها عن جميع المعارف فاورد عليه انه يلزم من ذلك صحة الاضافة الى المنادى ايضا

المنادى لا يضاف اليه اصلا فاخر المص ذكره فسلم من ذلك ورام صاحب الفوائد الضيائية التفصي عن ذلك

فقال لا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد ما اورده انتهى قال عصام الدين لا يخفى

انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة الثاني هذا الترتيب الذي استعمله المصنف في المعارف

لم ار من ذكره والذي عليه الجمهور ان الأعرف الضمير ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام

والنداء والمضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى الضمير فهو في رتبة العلم ومذهب الكوفيين

ان الأعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو الأداة وعند ابن كيسان ان الأعرف المضمر ثم العلم ثم اسم

الاشارة وذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج ان اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك

ان اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام ثم المشار به والمنادى ثم الموصول

وذو الاداة والمضاف بحسب ما يضاف اليه وقد يعرض للمعرف ما يجعله مساويا او فائقا كقول من لا شريك

له في اسمه لمن قال له من انت انا فلان ومنه انا يوسف فالبيان لم يفد بانا بل بالعلم كالموصول في قولك

لمن قال لك من انت انا الذي فعل كذا او من هذا القبيل سلام على من انزل عليه القرآن وعلى من سجدت

له الملائكة ومن حفر بئر زمزم وقد اختلف في اعرفها اختلافا كثيرا حتى قال ابن هشام سمعت من يقول انه

قد قيل في كل واحد من المعارف انه اعرفها وقال ابو حيان لم يذهب احد الى ان المضاف اعرف المعارف

الثالث قال غير واحد يستثنى مما تقرر اسم الله تعالى فهو اعرف المعارف بالاجماع انتهى قالت بعض

المحققين وقد يقال لا حاجة الى هذا الاستثناء لان الكلام في التفاضل بين الانواع **والا** يكن الاسم لشيء بعينه بل لشيء لا بعينه كرجل وفرس **فنكرة** وكيت الا انها للاستثناء كما قد يتوهم وانما هي ان قرنت بالهاء ان نافية نحو قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله **تنبيه** قال بعض المحققين تقسيم الاسم الى المعرفة والنكرة المراد به منع الخلو لا منع الجمع ايضا لثبوتهما في المقرون بال الجنسية كاللئيم في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ومن ثمة جوزوا في الجملة بعده ان تكون حالا وصفة انتهى قال بعضهم وفيه نظر فان المتبادر من التقسيم منع الجمع والخلو معا والاستدلال على الاجتماع بالمقرون بال الجنسية انما يتم لو كان يعد في اصطلاح القوم نكرة حقيقة كما انه عندهم معرفة حقيقة وكلامهم كالصريح او صريح في خلافه انتهى **وايضا** تقسيم آخر للاسم باعتبار التذكير والتانيث **ان وجد فيه** اي في الاسم **علامة التانيث** وهي التاء التي تبدل هاء في الوقف خلافا لمن زعم ان التانيث بالهاء وانها تبدل تاء في الوصل والالف المقصورة والهمزة التي قبلها مدة وهي عند البصريين بدل من الالف المقصورة ومذهب الكوفيين والزجاج ان الهمزة ليست مبدلة من الالف وانما هي علامة التانيث ومذهب الاخفش ان الالف والهمزة معا علامة التانيث وزاد الكوفيون في علامة التانيث تاء بنت واخت والالف والتاء في نحو المسلمات ونحوه قاله في الارتشاف وذهب الزمخشري الى ان الياء ايضا علامة التانيث في نحو ذي والمائلة في نحو تومي وتقومين والفاعل مستتر قال الرضي والاولى ان يقال في ذي هذه الصيغة بكمالها موضوعة للمؤنث كتا وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث انتهى **ولو كان** وجودها **تقديرا** اي مقدرا انها وجد فيه علامة التانيث لفظا **كناقة** او تقديرا **كنار فمؤنث والا** توجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا **فمذكر** وهو الاصل لدليلين احدهما انه ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر والثاني بانه لا يفتقر الى زيادة والتانيث لا يحصل الا بزيادة وعلى هذا فكان الانسب تقديم المذكر الا انه اخره لان تعريف المؤنث والسلب مسبوق بالايجاب في التعقل بخلاف المذكر كذلك **تنبيهان** الاول لا يتحقق التذكير والتانيث في الاسماء الا اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكير حروف الهجاء لا يجوز الا في الشعر قاله المرادي في شرح التسهيل **الثاني** لا يقدر من علامات التانيث الا التاء لان وضعها على العروض ولانفكاك فيجوزان يحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف وهي تقدر قياسا في الصفات المختصة بالمؤنث على وزن فاعل او مفعل

يشتمل على سلب بتعريف

لحايض

كحايض ومرضع ان اريد الثبوت بتاويل شخص حايض وانسان مرضع عند سيبويه وبمعنى النسبة اي ذات حيض وذات ارضاع وعند الخليل لا لاختصاصها بالمؤنث كما ذهب اليه الكوفيون لورود الضامر بلا اختصاص والمرضعة مع الاختصاص وسماعا في نحو العين والاذن قال الرضي كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير في نحو هنيدة في هند وقديرة في قدر واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة انتهى **الثالث** يعرف تانيث ما لم تظهر العلامة فيه بتصغيره ان كان ثلاثيا ويقع في غيره شذوذا كما ذكر وبصفته ونعني به المعنوي لا الصناعي ليشمل النعت نحو وتعيها اذن واعية فيهما عين جارية بكاس من معين بيضاء والخبر نحو درا كه واسعة والحال نحو ولسليمان الريح عاصفة وبضميره نحو والشمس وضحاها وبالاشارة اليه نحو تلك الدار وبتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التاء نحو ثلث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل من الصفات كطوالق وحوايض او على مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها في المؤنث غالبا على افعل وقد جاء في المذكر قليلا كمكان وامكن ويعلم ايضا بالحاق علامة التانيث بفعله المسند اليه نحو طلعت الشمس والتفت الساق بالساق **والمؤنث** ينقسم الى حقيقي التانيث ولفظيه فهو **ان كان ذا فرج** سواء كان ظاهر العلامة كضاربة وحبلى ونفساء او مقدرها كزينب وسعاد **فحقيقي** التانيث ولا يكون الا حيوانا **والا** يكن ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة ايضا كغرفة وصحراء وبشرى او مقدرها كما تقدم **فلفظي** التانيث وهو قد يكون حيوانا ايضا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر **فائدتان** الاولى قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى فالاول كقوله ترى رجلا منهم اسيفا كانما يضم الى كشحيه كفا مخضبا ذكره على معنى العضو والثاني كقول بعضهم جاءته كتابي فاحتقرها فيما حكاه الاصمعي عن ابي عمرو قال سمعت رجلا من اهل اليمن فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له اتقول جاءته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب قال الاحمق ومن تانيث المذكر حملا على المعنى تانيث المخبر عنه لتانيث الخبر نحو قوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا انث المصدر المنسبك من ان والفعل وهو المخبر عنه لتانيث الخبر وهو فتنتهم **الثانية** اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر وبذلك استدل على انه الاصل وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد قاله في الاشباه والنظاير هذا **تقسيم آخر** للفعل **الفعل اما ان يقترن بزمان سابق وضعا فماض** كتب المصنف رحمه الله في الهامش كثيرا ما يقولون الفعل مقترن ويريدون به الحدث اعني الفعل اللغوي وهو المراد ههنا وقوله فماض خبر مبتدا محذوف اي فهو

ودليه

ماض ويمكن ان يرد عليه ان الضمير ح راجع الى وليس هو المراد ههنا وقد يدفع بمراعاة الاستخدام انتهى كلامه والاستخدام هو ان
يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بضميره الآخر وبيانه ههنا ان الفعل له معنيان اصطلاحي ولغوي فاراد به اولا اللغوي
ثم اعاد عليه الضمير يريد به المعنى الآخر وهو الاصطلاحي وينبغي ان يراد بالحدث ح اعم مما هو مدلول مادة الكلمة وصيغتها لئلا
يخل المقسم بحدث الأمر فانه جعله مقترنا بالحال كما ستراه وليس حدثه المقترن بالحال مدلول مادته بل مدلول صيغته كما سنبينه
بخلاف الماضي فان حدثهما المقترن بالزمان السابق او المستقبل او الحال انما هو مدلول مادتهما فيكون حدث الأمر غير
مندرج في الحدث الذي هو المقسم ويصح ان يراد بالفعل الذي هو المقسم الفعل الاصطلاحي ويراد باقترانه اقتران حدثه
تضمنا على التعميم المذكور فيكون الأقسام داخلة فيه وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب ولما
يضرب ونحو ذلك من المضارع الذي انصرف الى المضي باداة كما سيأتي ولا جمعه بان ضربت وبعت واشتريت
مريدا للانشاء ونحو ذلك مما الماضي فيه مصروف الى الحال او الاستقبال نحو غفر الله لك فان دلالته على ذلك ليس من
حيث اصل الوضع وانما هي لعارض وسمي هذا الفعل ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه وقدمه في التقسيم لأنه جاء على الاصل
او هو متفق على بنائه **ويختص** اي الماضي **بلحوق احدى التاءات الأربع** وهي راجعة الى
تائين احدهما تاء التأنيث الساكنة وهي تلحقه متصرفا كان او جامدا الا افعل في التعجب وحبذا في المدح وما عدا وما خلا
وحاشا في الاستثناء وكفى في قولهم كفى بهند: لا يقدح في كونها افعالا ماضية لأن العرب التزمت تذكير فاعلها وانما خصت
الساكنة لأنه انما سكنت للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء وكانت اولى بالسكون لخفته لجبر ثقل تركيب معناه
ابدا من الحدث والزمان والنسبة بخلاف غيره فانه خفيف لبساطة معناه غالبا والمراد بالساكنة الساكنة بالذات فلا
يضر تحركها لعارض كالتقاء الساكنين نحو قالت امرأة العزيز وقالت اخرج بكسر الأولى وضم الثانية في قراءة ابي
عمرو والتقييد بالساكنة للاحتراز عن المتحركة فانها تلحق الاسماء كقائمة والحروف كربت وثمت الا ان
حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء كلا حول ولا قوة الا بالله وثانيهما تاء الفاعل قال ابن مالك وتقييد هذه التاء
باضافتها الى الفاعل اولى من تقييدها بالاضافة الى المتكلم او المخاطب لأن الفاعل يعمهما وذكره مانع من دخول تاء الخطاب
اللاحقة في انت فانها حروف وقد اتصلت باسم فلو قيل بدل تاء الفاعل تاء الخطاب او المخاطب فدخلت تاء انت فيلزم
كون ما اتصلت به فعلا انتهى وانما اختصت هذه التاء بالفعل لأنها فاعل ولا بد له من فعل وهو ما اتصلت به وهي تنقسم الى الثلاثة
انواع تاء المتكلم نحو ضربت بضمها وتاء المخاطب نحو ضربت بفتحها وتاء المخاطبة نحو ضربت بكسرها فالتاءات اربع وهذا تلفيق

من المصنف رح في العبارة وقد انفردت تاء التأنيث بلحوقها نعم كما انفردت تاء الفاعل بلحوقها تبارك كذا قيل وقال
الشهاب البخاري ان تبارك تقبل التائين تقول تباركت بالله وتباركت اسماء الله وهو حسن ان ساعده السماع والا فلا
عبرة به اذ اللغة لا تثبت بالقياس **او** يقترن الفعل **بزمان مستقبل** وهو بكسر الباء وفتحها والأول ارجح
والثاني اشهر وهو الزمان الممتد من بعد زمن التكلم الى آخر زمان الامكان **او** هو **بزمان حال** وهو زمان التكلم وليس هو قسما
ثالثا من الزمان خارجا عن الماضي والمستقبل بل هو اجزاء ملفقة من اواخر الماضي واوائل المستقبل **وضعا فمضارع**
فهو حقيقة في المستقبل والحال معا هذا وفيه اربعة اقوال اخر احدها انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الثاني
عكسه الثالث انه حقيقة في الحال ولا يستعمل في الاستقبال اصلا لا حقيقة ولا مجازا الرابع عكسه وما ذهب اليه المص
هو المشهور وهو ظ كلام سيبويه على ما ذكره ابو حيان في الارتشاف قال ابن الحاجب في شرحه على المفصل وهو الصحيح لأنه
يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك فوجب القول به كسائر المشتركات واختار الرضي القول الأول من الأقوال الأربعة
وهو كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال قال لأنه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال
الا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه بالماضي المنصرف الى الحال او الاستقبال
لعارض كما مر ولا جمعه بما ينصرف منه الى المضي باداة نحو لم ولما الجازمة ولو الشرطية غالبا واذ وربما وقد التقليلية وانما
والتحقيقية في بعض المواضع فانه ينصرف بذلك الى المضي لكن ليس ذلك باصل الوضع فلا نقض وسمي هذا الفعل مضارعا
وهي المشابهة لمشابهته الاسم في ان كلا منهما تطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة فيفتقر الى ا
التمييز بينهما الى الأعراب فالاسم كما في نحو ما احسن زيد برفع زيد اذا قصدت النفي ونصبه اذا قصدت التعجب وخفضه اذا
مع رفع احسن اذا قصدت الاستفهام عما هو الأحسن منه والفعل كما في نحو لا تأكل سمكا وتشرب اللبن برفع تشرب اذا
اردت النفي عن الأول واباحة الثاني وتنصبه اذا اردت النهي عن الجمع بينهما اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن
وتجزمه اذا اردت النهي عن كل منهما وقضية ذلك الاشتراك في الأعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الأسم لا
يميزها الا الأعراب لأن الرافع والناصب والخافض انما هو واحد والمعاني المتعاقبة على المضارع تميزها غيره ايضا
كاظهار العوامل المقدرة من ان في النصب ولا الناهية في الجزم والقطع في الرفع كان الأسم اشد احتياجا الى
الأعراب من المضارع فكان اصلا في الأعراب وذلك فرعا فيه هذا قول ابن مالك قال م ومراده الجمع بينهما بالابهام
والتخصيص ودخول لام الابتداء ومحاذاة اسم الفاعل لأن المشابهة لهذه الأمور بمعزل عما جيء بالأعراب لاجله

بخلاف الراعبة بها قال ابن هشام وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين فان البصريين لا يسلمون قوله
ويرون اعرابه بالشبه والكوفيين يسلمون ويرون اعرابه اصالة كالاسم وابن مالك يسلمه وادعى ان الاعراب
بالشبه لا اصالة **ويختص المضارع بالسين** اى سين الاستقبال فاللام للعهد وهى بمنزلة
الجزء منه ولذا لم يتخط فيه مع اختصاصه بها وكذا كل حرف اختص بشئ وتنزل منزلة الجزء فانه لا يعمل
بخلاف ما اذا لم يتنزل وليست السين منقطعة من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال معها اضيق
منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها تقلب
المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح من عبارتهم قول الزمخشري
وغيره حرف استقبال قاله فى المغنى وانما اختص المضارع بها لانها تخلصه الى الاستقبال وهو معنى
يختص به قال ابن هشام وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة
ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد والوعيد مقتض لتوكيده و
تثبت معناه وقد اومى الى ذلك فى سورة البقرة فسيكفيكهم الله معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تاخر
الى حين وصرح به فى سورة براءة فى اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة فهى تؤكد الوعد كما تؤكد
الوعيد اذا قلت سانتقم منك **ويختص بلم** وكذا كل الجوازم وانما اختص بلم لانها لمعنى لا يصلح الا لما
هو قبله ماضيا وذهب قوم الى انها تدخل على لفظ الماضى فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى المضى باق فيه
ووجهوه بان المحافظة على اللفظ وقال المرادى فى الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع بعد
بعد لولا والقول الثانى لا نظير له قال ابن مالك فى شرح الكافية وتميز المضارع بلم مغن عن علامة الاخر
وان تفاوت فى الاختصاص **ويختص بافتتاحه باحد زوايد انيت** اى الزوايد التى جمعتها
كلمة انيت اى ادركت وانما سميت زوايد لانها ليست اصلية فى الفعل وتسمى حروف المضارعة واذا اريد
تمييز المضارع بها اشترط فى الهمزة ان تكون للمتكلم وحده مذكرا كان او مونثا وفى النون ان تكون للمتكلم
ومعه غيره مذكرا كان او مونثا او مختلطا او للمعظم نفسه ولو ادعاء وفى الياء ان تكون للغائب المذكر واحدا
كان او اثنين او جماعة ولجمع الغائبات وفى التاء ان تكون للمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة
مذكرا كان او مونثا او للغائبة او للغائبتين وبهذا ظهر ان تعبير المصنف بانيت انسب بالنسبة التضعيفية

من تعبير غيره بنايت واتين وانتى وغير ذلك وانما اشترطنا هذا الشرط لان هذه الحروف بعدمه توجد فى الماضى
نحو اكرمت زيدا وتعلمت العلم ونمت عمروا ويممت الكتاب فلا يصح ان يميز بها المضارع ولا يكون مختصا بها
او يقترن بالحال وقد عرفت معناه **فقط** بفتح الفاء وسكون الطاء اى بحسب **وضعا
فامى** فخرج بقيد الوضع المضارع فانه وان دل فى بعض الاحيان على الحال فقط الا انه فى اصل الوضع
مشترك بين الحال والاستقبال قاله المصنف فى الحاشية قلت وهذا مخالف لما عليه جميع النحويين من ان الامر
مقترن بالاستقبال فقط والا لزم تحصيل الحاصل قال شيخ شيوخنا العلامة الحرفوشى فى شرحه على تهذيب
المصنف ولكن الحق ان يقال ان فسر الامر بطلب الفعل على جهة الاستعلاء كما هو عند ارباب الاصول فهو
للحال كما ذكر وان فسر بانه حدث واقع فى زمن الاستقبال فهو للمستقبل اشهر ولشيخنا الامام العلامة محمد بن على الشامى
اطال الله بقاءه كلام فى تحقيق المقام به يتبين معنى كلام المصنف بما لا مزيد عليه وهو غاية ما يقال فيه ونصه
الحق عند النحاة ان الامر بالصيغة قسم من الفعل براسه لا مندرج تحت قسم المضارع وانه موضوع فى اصل
اللغة بالوضع النوعى على وجه القانون الكلى لطلب ادخال حقيقة الفعل او فرد منها منتشر فى جنسه فى الوجود
على النحو الذى لذلك الفعل من الوجود من فاعل معين بالخطاب وان معنى الطلب مستفاد من نفس الصيغة
بسبب وضعها له لا من لام الامر المقدرة والطلب لكونه نسبة تقتضى بطبعه التعلق بمطلوب فينحل معنى هذه الصيغة الى حدثين
احدهما مسند فى المعنى الى المتكلم وهو الطلب فى الحال والاخر مسند فى اللفظ الى المخاطب وهو ما تعلق الطلب بايقاعه
فى المستقبل والاول مدلول لهيئة الكلمة والثانى مدلول لمادتها والمقصود باللفظ انما هو افهام الحدث الاول والثانى
انما وقع قيدا له وان كان الغرض من افهام الاول هو التوصل به الى وقوع الثانى فمن نظر الى جانب اللفظ حكم بان
الامر للاستقبال ومن نظر الى جهة المعنى حكم بانه للحال لكن الاول انسب بمصطلحات الفنون الباحثة عن الاحوال اللفظية
والثانى اليق بتعارف العلوم المتكفلة بالمباحث المعنوية فالجرى على خلاف ذلك خلط بين الاصطلاحين فان احتج
على كونه للاستقبال على كل حال بانه انما يدل عليه بالتضمن لان دلالته عليه من جهة كونه فعلا وعلى الحال بالالتزام لان
دلالته عليه انما هى لضرورة وقوعه انشاء لكن كلامنا انما هو فى الزمان الذى يقترن به الحدث فى الفهم عن لفظ الفعل عارضنا
بالمثل بان نقول هو انما يدل على الحال بالتضمن لان دلالته عليه من حيث كونه فعلا والمعتبر فعليته انما هو الحدث الذى
وضع له لا الحدث الذى وقع عليه ما وضع له وعلى الاستقبال بالالتزام لان دلالته عليه لضرورة امتناع تحصيل

الحاصل غاية ما في الباب انها رعاية جانب اللفظ اوجبت ان نقول انه تضمن كلا الزمانين لتضمنه لكلا الحدثين فتدبر هذا الكلام

وسمي هذا الفعل امرا اما عند المصنف فظ لكونه موضوعا وهو الأمر حقيقة لطلب الفعل على جهة الأستعلاء واستعماله عنده في

غير ذلك مجاز كما صرح به في الزبدة واما عند النحاتين فلأستعماله غالبا في طلب الفعل على جهة الأستعلاء **ويعرف**

اي يميز عن قسيمه **بفهم الامر منه** اي من نفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لتقم فانه وان فهم الأمر منه لكن

ليس من الصيغة نفسها بل نشاء من اللام والمراد بالأمر المفهوم الأمر اللغوي فلا يلزم اخذ الأمر فيما يعرف به الأمر ليلزم الدور ولا بد

مع فهم الأمر منه **قبوله احدى نوني التاكيد** الثقيلة والخفيفة نحو قومن وقومن فلو فهم الأمر من كلمة ولم يقبل احدى

نوني التاكيد وهو اسم فعل كنزال بمعنى انزل ودراك بمعنى ادرك او مصدر كضربا زيدا او حرف نحو كلا بمعنى انته او قبلهما

ولم يفهم منها الأمر فهو مضارع نحو ليسجنن وليكونن او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس بامر على الأصح بل على صورته **تنبيه** كل من

نوني التاكيد اصل براسه عند سيبويه والبصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل والخفيفة فرع ومعناهما التوكيد قال الخليل

التوكيد بالثقيلة ابلغ قال في التصريح ويدل له قوله تعالى ليسجنن وليكونن من الصاغرين فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه

من كينونته صاغرا او يهما من خصائص الفعل واما قوله اقائلن احضروا الشهود فضرورة سوغها شبه الفعل ويؤكد بهما صيغ الأمر مط ولو كان

دعائيا كقوله فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي مط وشذ قوله دامن سعدك ان رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا

والذي سهله انه بمعنى افعل واما المضارع فله حالات ذكرها في الأوضح احديها ان يكون توكيده بهما واجبا وذلك اذا كان

مثبتا مستقبلا جوابا للقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو تالله لأكيدن اصنامكم ولا يجوز توكيده بهما ان كان منفيا نحو تالله

تفتؤ تذكر يوسف اذ التقدير لا تفتؤ او كان حالا كقراءة ابن كثير لأقسم بيوم القيمة وقول الشاعر يمينا لأبغض كل امرئ

او كان مفصولا من اللام مثل ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون الثانية ان يكون قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا

لأن الشرطية المؤكدة بما نحو واما تخافن فاما تذهبن واما ترين ومن ترك توكيده قوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي

من الخلان من شيمي وهو قليل وقيل يختص بالضرورة الثالثة ان يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد اداة طلب كقوله تعالى

ولا تحسبن الله غافلا الرابعة ان يكون قليلا وذلك بعد لا النافية وما الزائدة التي لم تسبق بان الشرطية

كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقوله ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث الخامسة

ان يكون اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما وكقوله ومن يثقفن منهم فليس بآئب هذه

تبصرة تتعلق باحكام اقسام الفعل واذا تحققت مدلول كل من الأفعال فاعلم ان لكل احكاما تخصه **فالفعل الماضي**

مبني وهو على وفق الأصل اذ الأصل في الأفعال البناء لأستغنائه عن الأعراب باختلاف صيغها لأختلاف المعاني

المعتورة عليها وبناؤه **على الفتح** ثلاثيا كان او رباعيا او خماسيا او سداسيا ولا مزيد على ذلك وبني على الحركة لمشابهته المضارع

في الجملة لوقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو مررت بالذي قام وشرطا وجزاء نحو ان ضربتني ضربتك وحالا نحو جاء في

رجل وقد ضرب وخص بالفتحة طلبا للخفة **الا اذا كان اخره الفا** سواء كان منقلبة عن واو نحو غزا او ياء نحو رمى فان

اصلهما غزو ورمي قلبت الواو والياء الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيكون مبنيا على السكون للأعلال المذكورة هذا

مفهوم كلام المصنف وهو خلاف ما صرح به النحاة من ان المعتل الآخر مبني على الفتح تقديرا والسكون عارض ولهذا اذا

قدر سكون الآخر رجعت الواو والياء نحو غزوت ورميت نعم وقع في شرح الزنجاني للعلامة التفتازاني ما يوافق كلام

المصنف ولعل المصنف منه اخذ فانه قال يبنى الفعل الماضي على الفتح الا اذا اعتل آخره نحو غزا ورمى لكن تعقبه المحقق

اللقاني في حاشيته عليه فقال في كون الفعل المعتل آخره مستثنى من قوله على الفتح نظر لأن وجود الألف فرع عن فتح ما انقلبت عنه

فان قلت هو مستثنى باعتبار الألف فانها الآن آخر قلت قد استوفى البناء مقتضاه في الحرف الأصلي فلا يكون السكون

في الألف بناء انتهى وهو في محله **او اتصل به ضمير رفع متحرك** فيكون مبنيا على السكون

نحو ضربت بتثليث التاء كراهة توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وخرج بتقييد

الرفع ضمير النصب نحو ضربك فانه مفعول وليس كالفاعل في شدة الأتصال وبالمتحرك الساكن غير الواو فهو في هاتين

الحالتين مبني على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه **او اتصل به واو الجماعة** فيكون مبنيا على الضم

لمجانسة الواو نحو ضربوا واما نحو دعوا واشتروا فالأصل دعووا بواوين اولاهما مضمومة واشتريوا بياء مضمومة فقلبت

الواو والياء الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف لألتقاء الساكنين هي الألف والواو وكذا قال غير واحد وفيه

انه لا يتعين ذلك بل يجوز ان يقال استثقلت الضمة على الواو والياء فخففت ثم حذفت الواو والياء لألتقاء الساكنين هي

الياء وواو الجماعة وذهب بعضهم الى ان الماضي مبني على الفتح مط واما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان

اوجبهما ما مر قال بعضهم وهو التحقيق ولا ينافي ذلك قولهم الأصل في المبني ان يسكن لأن ذلك في المبني من حيث هو وهذا في

الماضي فقط قال بعض المحققين ويعارضه القول بان نحو ضربوا مبني على الضم تصريحهم عند الكلام على القاب البناء ان

الضم لا يدخل الفعل وكذلك فليتم **والفعل المضارع اذا اتصل به نون اناث** سواء كان

ضميرا او حرفا ولم يقيدها بالمباشرة لأنها لا تكون الا كذلك **كيضربن** من نحو الهندات يضربن ويضربن الا تبني

على السكون ردّا الى الأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضى لاعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل وبني على السكون لأنه الأصل في البناء ولك تعليل الحكمين بالحمل على الماضي المتصل بضمير رفع متحرك وتعليلهما فيما اذا كانت النون ضميرا بان الضمير يردّ الأشياء الى اصولها وفيما اذا كانت حرفا بالحمل عليه طرد الباب وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدرا لاعراب لالزامهم محله السكون ولم تعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين وعزاه ابو حيان في شرح التسهيل الى السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين رادا به على ابن مالك في دعواه الاتفاق على بنائه او اتصلت به نون تاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مباشرة اي متصلة به من غير حاجز لفظا او تقديرا فمبني على الفتح كيضربنّ من نحو زيد ليضربن ولنسفعا هذا مذهب الجمهور وعلة البناء تركيبه وصيرورته معها كالكلمة الواحدة فلو دخل الاعراب قبلها لزم دخوله في وسط الكلمة ولا اعراب في الوسط ولو دخل عليها لزم دخوله على الحرف ولاحظ للحرف في الاعراب وقيل هو معرب مط واما المتصل به نون التاكيد منه باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما استثقل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لأجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في غلامي على ما ذهب اليه بعضهم وتقييده بقوله مباشرة احتراز عن المفصول بينها وبين الفعل بالف الاثنين او واو الجماعة او ياء المخاطبة فان الفعل باق على اعرابه معها نحو قوله تعو ولا تتبعان فان الالف حاجز لفظا ونحو لتبلون فلا يصدنك فان الواو في الاول حاجز لفظا وفي الثاني تقديرا ونحو فاما ترين فان الياء حاجز لفظا وذهب قوم الى البناء مط لأنه اتصل به ما يختص بالفعل واما قوله تع قائلن احضروا الشهود انه فضرورة كما تقدم واما ما حكي عن الامام ابي الفتح ابن جني من قوله ودل هذا على ان نون التاكيد لا يختص بالفعل فغريب ورد ابن مالك هذا المذهب ودليله بانه كان يلزم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة لأنها تختص بالفعل بل هي أليق من جهة انها ناسبت لفظا ومعنى والنون ناسبت لفظا لا معنى لأن معناها يصلح للاسم وهو التاكيد قاله المرادي في شرح التسهيل وان لا تتصل به نون اناث ولا نون تاكيد مباشرة فمرفوع ان تجرّد عن ناصب وجازم اي عن كل جازم وناصب والنكرة في الاثبات قد يكون للعموم واما قول ابي طالب رضه يخاطب النبي صلعم محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فعلى تقدير الجازم وهو لام الطلب اي لتفد والتبال الوبال ابدلت الواو تاء

تا

كما قالوا في وراث ووجاه تراث وتجاه فاما قول امرئ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فقوله اشرب مجزوما وانما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة او على تنزيل ربغ من قوله اشرب غير منزلة عضد فانهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل فكما يق في عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل في ربغ بالضم ربغ بالاسكان قاله ابن هشام في شرح الشذور وفيه امران احدهما حذف لام الطلب في الاول والثاني في حذف حركة الاعراب في الثاني وكلاهما مما اختلف في جوازه اما حذف لام الطلب فالذي حققه في المغني وصححه غيره انه مختص بالشعر وقيل باطراده في نحو قل له يفعل وعليه الكسائي وقيل بجوازه بعد القول مط وعليه ابن مالك وقيل بالمنع مط وعليه المبرد وقال في البيت انه لا يعرف قائله مع احتماله لأن يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر لك الله ويرحمك وحذفت الياء تخفيفا واجتزئ عنها بالكسرة واما حذف حركة الاعراب فقيل بجوازه مط وعليه ابن مالك وقيل بالمنع مط وعليه ~~[illegible]~~ وقال ابو عمرو وحكاه عن لغة تميم وخرج عليه آيات من القران منها قوله تعو وبعولتهن فيمن قرأ بسكون التاء وقول الشاعر وقد بدا هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب وقيل بالمنع مط وعليه المبرد وقال الرواية في البيتين وقد بدا ذاك فاليوم اسقى وقيل بالجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور وقال ابو حيان واذا ثبت نقل ابي عمرو كان حجة على المذهبين قاله في الهمع وسياتي بيان الخلاف في رافع المضارع في الحديقة الرابعة ان شاء الله تعالى وان لم يتجرد عن ناصب وجازم فمنصوب بحرف واحد من اربعة سياتي ذكرها في حديقة الافعال او مجزوم بحرف سياتي عدها ثمة وفعل الامر يبنى وهو على وفق الاصل كما مر وبناؤه على ما يجزم به مضارعه المبدوء بتاء الخطاب فيبنى على السكون اذا كان صحيحا لم يتصل باخره الف الاثنين وواو الجماعة ولا ياء الواحدة المخاطبة نحو اضرب وانطلق واستخرج فان مضارعه يجزم بالسكون الا اذا كان مضعفا نحو ردّ فيجوز تحريكه بالحركات الثلث وبها روي قول جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وعلى حذف النون اذا اتصلت به احدى المذكورات سواء كان صحيحا او معتلا نحو اضربا واغزوا واخشيا وارميا واضربوا واغزوا واخشوا وارموا واضربي واغزي وارمي واخشي فان مضارعه يجزم بحذفها وعلى حذف حرف العلة اذا كان معتلا ولم يتصل به نون الاناث ولا نون التاكيد المباشرة نحو اغز واخش وارم فان مضارعه يجزم بحذفه وان اتصلت به نون الاناث بني على السكون نحو اغزون واخشين وارمين يا هندات او نون التاكيد بني على الفتح نحو اغزونّ واخشينّ وارمينّ يا زيد كالصحيح في الموضعين هذا هو الاصح عند جمهور البصريين وذهب الكوفيون والاخفش من البصريين الى انه مقتطع من المضارع فهو معرب مجزوم بلام الامر الا انها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم وقعد

والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارع واختاره ابن هشام في المغني قال ويقولهم اقول لأن الأمر معنى فحقه ان يودى بالحرف ولأنه اخوا النهى ولم يدل عليه الا بالحرف ولأن الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امراً او خبراً خارج عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمين وكقراءة جماعة وبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولأنك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ولأن المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واعتقت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لأنه ليس له حالة غير هذا وح فيتحد فعليته فاذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى بنقصه وقال الدماميني في شرحه لا اشكال فان افعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي انشاء والأمر لا دلالة على الزمان بحسب الوضع من حيث الانشائية وليست هذه الحيثية هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب من المخاطب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلاً لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء قال وكذا اذا قلنا بان الانشاء لا بد من زمان حالي كما ذهب اليه بعضهم في ساير الانشاءات لم يتحد الأمر لأنا نقول له زمانان زمن ايقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه المسند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو فعل وح فالانشاء نوعان انشاء حدثه مسند الى غير المخاطب وهو الخبر كبعت وهذا حالي فقط وليست الحال من دلالته بل من ضرورة وقوعه وانشاء حدثه مسند الى المخاطب وهو الأمر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث هو انشاء واما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المأمور فهو مستقبل ولا شك انه فعل بهذا الاعتبار انتهى وفيه بحث يظهر من مراجعة كلام شيخنا الذي اسلفناه عند ذكر الأمر في تقسيم الفعل فليرجع اليه هذا فصل في حد الاعراب والبناء وانواعهما **الاعراب** لغة يطلق على معان كثيرة حكى ابن فلاح في المغني وجه نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين خمسة اوجه احدها انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه الثاني انه مشتق من قولهم عربت معدة البعير اي فسدت واعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب كما تقول اشكيت الرجل اذا ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه الثالث انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا لالتباس المعاني فلما اعرب افسد بالتغير الذي

لحقه

لحقه وظاهر التغير فساده وان كان اصلاحا في المعنى الرابع انه منقول من التحبب ومنه امرأة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع الخامس انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لأن المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لأن اللغة الفاسدة ليست من العربية والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية اشهر ويجوز كونه من الوجه الثالث بعلاقة التضاد واصطلاحا على القول بانه لفظي **اثر** من حركة او حرف او سكون او حذف **يجلبه** بضم اللام وكسرها والحديثة **العامل** وهو ما ثم في آخر الكلمة اثراً له تعلق بالمعنى التركيبي بخلاف ما لا يجلبه عامل كحركة النقل والاتباع والحكاية والتقاء الساكنين فليس اعرابا **في آخر الكلمة** من اسم متمكن وفعل مضارع مجرد عن نوني الاناث والتوكيد اذ لا يعرب من الكلمات سواهما والتقييد بالآخر بيان لمحل الاعراب لا للاحتراز به عن شيء اذ العامل لا يجلب اثرا في غير الآخر خلافا للكوفيين والمراد به ما كان حقيقة كدال زيد او منزلة منزلته كدال يد وكذا الأفعال الخمسة فان علامات الاعراب فيها النون وحذفها وليست آخر الكلمة ولا متصلة بالآخر بل الضمير الذي هو فاعل لكن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل كذا اثنا عشر واثنتا عشرة فان الاعراب فيهما في جزء اول الكلمة واما الجزء الثاني فوق ابن هشام الذي نظهر في الجواب انه حال محل النون وهي بمنزلة التنوين وهو لا يخرج ما قبله عن ان يكون آخرا كما ان النون في نحو مسلمان ومسلمون كذلك ولا يخفى ان ادخال ذلك كله انما هو بالعناية والا فالحد غير شامل له فالاحسن ان يزيد في الآخر وما ينزل منزلته او في الآخر حقيقة او مجازا وانما كان الاعراب في الآخر لأنه صفة المعرب وهي لا تكون الا بعد تمام الموصوف **لفظا** اي ملفوظا به ويعبر عنه بالظاهر كزيد يقوم وان زيدا لم يقم ومررت بزيد لم يقم **او تقديرا** اي مقدرا وجوده لمانع كالفتى ويخشى وان الفتى لن يخشى ومررت بالفتى ولم يقم الفتى وهما حالان من الأثر وتقسيمه اليهما هو المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر ومقدر ومنوي وخص المقدر بما الفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو ملهى والمنوي بما الفه غير منقلبة عن شيء نحو حبلى وارطى وبغير الألف كغلامي قاله في الهمع ثم القول بان الاعراب لفظي هو اختيار ابن خروف والشلوبين والأستاذ ابو علي وابن الحاجب وذهب اليه ابن مالك قال انه مذهب المحققين وعلى القول بانه معنوي هو تغير آخر الكلمة او ما نزل منزلته لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا قيل ويدل عليه انه يقع حركات الاعراب فلو كانت الحركات وما يجري مجراها اعرابا لم يضف الى الاعراب لأن الشيء لا يضاف الى نفسه قال ابن مالك وهذا قول صادر عن لا تأمل له لأن اضافة احد الاسمين الى الآخر مع توافقهما معنى او تقاربهما

واقعة فى كلامهم باجماع وكثر ذلك فيما يقدر اوّلهما بعضًا او نوعًا والثانى كلا اوجنسًا وكلا التقديرين فى حركات
الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله خلاف ماذكرنا هذا والقول به مذهب كثير من المتاخرين بل جعله ابن اباج
قول اكثر اهل العربية وتقسيمه الى اللفظى والتقديرى هو المعروف ايضًا كما مرّ فى اللفظى وقسّمه بعضهم الى
لفظى وتقديرى ومحلى وفسّر المحلى بموضع الاسم المبنى بمعنى انه لو كان فيه كلمة معربة لظهر فيه الاعراب **تنبيهان**
الاول ما فسرنا به العامل هو معناه الاعم وهو الذى ينبغى ارادته هنا لينطبق على عامل الاسم والفعل
وله معنى اخص وهو ما به يتقوم به المعنى المقتضى للاعراب وهذا انما ينطبق على عامل الاسم فلا يصح ارادته فى
هذا الباب اذ المقصود تعريف الاعراب مطلقًا سواء كان فى الاسم او فى الفعل وبهذا يندفع ما توهمه بعضهم من
استلزام الدور فى تعريف الاعراب الثانى الاصل فى العامل ان يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من
الاسم والاصل مخالفته مع المعمول فى النوع فان كانا من نوع واحد فلهما بهته ما لا يكون من نوع
المعمول كاسم الفاعل ولا يؤثر العاملان اثرين فى محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد الا فى التقدير
نحو ليس زيد بجبان خلافًا للفراء فى نحو قام وقعد زيد ولا يمتنع ان يكون للعامل معمولات قاله فى الارتشاف
فايدة الصحيح فى الاعراب انه زائد على ماهية الكلمة كما جزم به ابو حيان خلافًا لابن مالك فى انه جزء منها. وبعضها
وذكر الزجاج فى اسرار النحو ان الكلام سابق على الاعراب فى المرتبة وهل تلفظت العرب به زمانًا غير معرب ثم رأت
اشتباه المعانى فاعربت او نطقت به معربًا فى اول تبلبل الالسنة به ولا يقدح ذلك فى سبق رتبة الكلام كتقدم
الجسم الاسود على السواد وان لم يزايله خلاف فانحاو فى اللباب لابى البقاء ان المحققين على الثانى لان واضع اللغة
حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لابد ان يعرض فيه لبس فحكمته تقتضى ان يضع الاعراب مقارنا للكلام قاله فى الهمع وهو عند
البصريين اصل فى الاسماء فرع فى الافعال كما مر وعند الكوفيين اصل فيهما وعند بعض المتاخرين ان الفعل احق بالاعراب
من الاسم قال ابو حيان وهو من الخلاف الذى لا يكون فيه كثير منفعة والاعراب جنس تحته انواع **وانواعه** عند
النحاة اربعة بالاستقراء **رفع** بحركة او حرف **ونصب** بذلك او بحذف **وخفض** بحركة او حرف او
جر **وجزم** بسكون او حذف وانما كانت اربعة لانه اما سكون وهو واحد او حركة وهى ثلثة وعن المازنى ان الجزم
ليس باعراب وانما هو عدم الاعراب ق فى الهمع وهو مذهب الكوفيين وفيه نظر **تنبيهان** الاول التعبير بالانواع كما
فعله اولى من تعبير بعضهم بالالقاب لان حق الالقاب مساواة كل منها البقية والملقب ان يطلق كل منها على البقية

كان

كان يطلق الرفع النصب وعلى الملقب كان يطلق الاعراب الرفع وكل منهما ممتنع لاستلزام الاول حمل الشئ على مباينه والثانى
حمل الاخص على الاعم فثبت ان هذه الامور انواع داخل تحت الاعراب وهو جنس لها لا انها القاب له وهو ملقب بها
قاله القاضى فى شرح الشذور وغيره وانما قال اولى لامكان ان يقال ان من عبر بالالقاب مراده القاب الانواع فيصح
التعبير بها ايضا الثانى خبر قوله انواعه مجموع قوله رفع ونصب وجر وجزم لا مجرد الرفع والبواقى معطوفة عليه والا لزم
ان يكون كل من الاربعة انواعه وتحقيق ذلك ان العطف فى التابع يتاخر عن ربط الشئ بالمعطوف عليه وربط المعطوف
عليه بشئ وربما يتقدم فيفيد ربط المجموع وما نحن فيه من قبيل الثانى لكن جعل هذا داخلا فى المعطوف مشكل لان المعطوف
تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية فى الاعراب لان المعنى المقتضى للاعراب قائم بالمجموع لا بالكل واحد فالمجموع
يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحيته لكل واحد للاعراب اجرى اعراب الكل على الكل دفعا للتحكم
ونظير ذلك قولهم جاءنى القوم ثلثة فان الحال هو المجموع المفصل فالمستحق للمجموع اعراب واحد الا انه اجرى على الاسمين دفعا للتحكم
فليس هنا عطف بل صورته وما قيل من ان العطف مقدم على الربط مسامحة كذا قال عصام الدين فى شرح الكافية وقدم
الرفع كما فعله كثيرون لانه اشرف لانه اعراب العمدة ولا يخلو منه كلام ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان
عامله قد يكون فعلا والعامل فيه بالاصالة فيكون معموله اصلا بالنسبة الى المجرور ثم الجر لاختصاصه بالاشرف وسيبويه قدم
النصب لانه اوسع مجالا فان انواعه اكثر ق ابو حيان ولو قدم الجر لانه مختص بالاسم الذى الاعراب فيه اصل لاتجه ايضا
فالاولان من انواع الاعراب وهما الرفع والنصب **يوجدان فى** كل واحد من **الاسم والفعل**
نحو زيد يقوم وان زيدا لن يقوم اما وجودهما فى الاسم فبالاصالة لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
والفاعل والمفعول لا يكونان الا اسمين واما وجودهما فى الفعل فبطريق الحمل والتفريع على الاسم وذلك لقوة عاملهما
بالاستقلال **والثالث** من الانواع وهو الخفض **يختص بالاسم** لان عامله لا يستقل لافتقاره لما يتعلق
فلا يمكن حمل غيره عليه لضعفه **والرابع** وهو الجزم **يختص بالفعل** لكونه كالعوض من الجر فانه من المشاركة فجعل لكل
واحد من صنفى المعرب ثلثة اوجه من الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه ودخل
وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك ان المنون من الاسماء ان جزم التقى فيه ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك
الساكن الاول فيؤدى وجود الجزم الى عدمه وغير المنون محمول عليه ق ابو حيان والصواب فى ذلك ما حرره بعض اصحابنا
ان التعرض لامتناع الجزم من الفعل والجزم من الاسم ولحوق التاء الساكنة للماضى واشباه ذلك من تعليل الوضع

والسؤال عن مبادي اللغات وذلك محرم لانه يؤدي الى تسلسل السؤالات اذ ما من شيء الا ويقع فيه لم كان كذلك وانما يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع والذي كان يجب قياسا جر الفعل المضارع اذا اضيف اليه اسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع وجزم الاسماء التي لا ينصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الاول ان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة بعد حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة انتهى **والبناء** لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظي **كيفية** وهي في الاصل الهيئة التي يكون عليها الشيء حال وجوده والمراد بها ههنا هيئة من شبه الاعراب **لا يجلبها عامل** ولا تختلف باختلاف العوامل وليست حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فقولنا من شبه الاعراب بيان للهيئة اي من الحالة المشابهة للاعراب في كونها حركة ضم او فتح او كسر او سكون وفي كونها في آخر الكلمة لا في اولها ولا في حشوها وعلى الثاني لزوم آخر الكلمة حالة واحدة بغير عامل ولا اعلال وقول المصنف هذا قابل لحمله على القولين لكن الاولى حمله على الاول كما فعلنا ليطابق حده للاعراب اذ هو لفظي كما عرف ولا يخفى انه مختل على انا حملناه لاحتياجه الى زيادة فيه ليتم بها والا فهو ناقص اما اذا حملناه على الاول فلاحتياجه الى ما زدناه فيه من بيان الكيفية والا انتقض بكل كيفية لا يجلبها عامل في الكلمة سواء كانت في اول الكلمة او حشوها والى تقييدها بكونها ليست حكاية نحو من زيدا في جواب من قال رايت زيدا فان الصحيح انها ليست حركة اعراب خلافا للكوفيين او اتباعا لما بعده كقراءة بعضهم الحمد لله بكسر الدال او نقلا كقراءة ورش الم تعلم ان الله او تخلصا من سكونين نحو من يشاء الله يضلله كما ذكرناه والا انتقض بذلك كله ايضا واما اذا حملناه على الثاني فلاحتياجه الى تقييد الكيفية بكونها في الآخر والا انتقض بما علمت والى تقييدها بكونها بغير اعتلال والا انتقض بتلزم دم رحى الفتى للاعتلال بقلب يائه الفا فان قلت كيف خفي على المصنف اختلال هذا الحد قلت الظاهر انه قصد به تعريف اللفظ وهو قد اجيز فيه ان يكون اعم من المعرف كما قرر في محله **تنبيهان** الاول قال في الهمع محل البناء آخر الكلمة ولا يكون فيما نزل منزلته فيما اعلم انتهى قال بعض المحققين وفيه نظر كيف وقد صرحوا بان نحو يا حار ويا منص مرخما على لغة من لا ينتظر مبني على هذه الضمة التي على العين دون اللام التي هي الآخر وكذا نحو لا رجلين ولا مسلمين ويا زيدان ويا زيدون واحد عشر وبعلبك ومن بين بين ويوم يوم وبيت بيت وقوما وقوموا وقومي وامثالها فالبناء في هذه كلها واقع فيما نزل منزلة الآخر فتدبر انتهى الثاني ليس المراد بقولهم الاعراب والبناء محلهما الآخر ان يكونا على الحرف الآخر

في الآخر

من الكلمة لان الحرف على ما قرر في محله صفة والحركات والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الصفات بل المراد انه كان يأتي عقيب الحرف الاخير بلا فصل ببعض حروف المد المسمى الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبعد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حرف مد تاما فاعلمه انتهى ملخصا من اللآلي الدرية لشيخ شيوخنا الحرفوشي رحمه الله وفيه كلام طويل اضربنا عن ذكره طلبا للايجاز والبناء ايضا جنس تحته انواع **وانواعه** اربعة بالاستقراء **ضم وفتح وكسر وسكون** ويقال فيه وقف وهو الاصل لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يبنى عليها الا بسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف كباء بمت وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لها اصل في التمكن كاول وكشبهها بالمعرب كضرب قاله في التصريح **تنبيهان** الاول لم يفرق المصنف في التعبير في جانبي الاعراب والبناء فعبر في الموضعين بالانواع وابن الحاجب فرق بينهما فعبر في جانب الاعراب بالانواع وفي جانب البناء بالالقاب ووجهه بعض شراح كلامه بانه انما لم يقل لحركات البناء والانواع لانعقد ما يكون جنسا شاملا لها بالنظر الى الاصل لان يكون جنس البناء منحصرا في نوع واحد وهو السكون بالفعل فانهم قالوا الاصل في البناء السكون فلما كان من حق البناء ان لا يشمل هذه الاشياء نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية لجانب الاصل انتهى الثاني انما سمي الاول ضما لانه ينشأ من ضم الشفتين اولا ثم رفعهما ثانيا والثاني كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحي الاسفل انجرارا قويا والثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم قاله في التصريح الثالث انهم اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقتان من غير ترتيب والاول هو الاقوى قاله في البين وهو خلاف لا ثمرة له الرابع اختلفوا في القاب المعربات والمبنيات هل يطلق كل منهما على الآخر لان المراد الفرق وذلك يعدمه ومنهم من يجوز مجازا والمجاز لا بد له من قرينة وتلك القرينة تنبيه ومنهم من يجوز اطلاق اسم البناء على الاعراب ولا ينعكس قاله الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب وفي شرح الكافية للرضي اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فلا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الآخر مطلقا انتهى فا **لاولان** من انواع البناء وهما الضم والكسر **يوجدان في كل واحد من الاسم والحرف** لخفتهما بدلالتهما على شيء واحد وانما لم يوجد في الفعل لكونهما ثقيلين لاحتياجهما الى احدى العضلتين او كليهما والفعل ثقيل

كما عرفت فلم يجمعوا بين الثقيلين اما وجود الضم في الاسم وهو نحو حيث وبنيت عند غير فقعس لافتقارها الى الجملة
افتقارا لازما وكان البناء على الحركة فرقا بين ما اصله البناء وبين ما طرء عليه للاشعار بان لها اصلا في الاعراب وكانت
الحركة ضمة لشبهها بالغايات ووجه الشبه انها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر اخواتها فمنعت من ذلك كما منعت
قبل وبعد من الاضافة وذهب الزجاج الى ان حيث موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة الذي كذا قيل وفيه نظر وقد تفتح
للخفة وتكسر على اصل التقاء الساكنين وفي حوث وحاث بتثليث الثاء فيهما ايضا ففيها عشر لغات وقراءة بعضهم سنستدرجهم
من حيث لا يعلمون بالكسر تحتمل لغة فقعس ولغة البناء على الكسر وهي ظرف مكان اتفاقا قال الاخفش وترد للزمان ووافقه
ابن هشام في المغني والغالب كونها في محل النصب بالظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث القت رحلها ام
قشعم وجوز قوم وقوعها مفعولا به في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته قالوا ولا تكون ظرفا لانه تعالى لا يكون في مكان
اعلم منه في مكان ولان المعنى انه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان وعلى هذا فالناصب
لها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا به لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به الا اوله تعالى بعالم في راي بعضهم وقال
ابو حيان الظاهر اقرارها على الظرفية المجازية وتضمين اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فالتقدير الله انفذ علما حيث
يجعل اي هو نافذ العلم في هذا الموضع قال ابن هشام ولم يقع اسما لان خلافا لابن مالك ولا دليل في قوله اي حيث
استقر من انت راعيه حمى فيه عزة واما ان بجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما فان قيل يؤدي الى جعل المكان حالا في
المكان قلنا هو نظير قولك ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة انتهى قال ابو حيان
والصحيح انها لا تتصرف لكنها جرت بمن كثيرا وبفي شاذا وبعلى والباء والى ولدى ولم تجئ فاعلا ولا مفعولا به ولا
مبتداء انتهى وسياتي الكلام على لزوم اضافتها الى الجملة في بحث الاضافة ان شاء الله تعالى ق اما وجود الكسر في الاسم فنحو امس
عند اهل الحجاز مط ان اريد به معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر وبني لتضمنه معنى لام التعريف
وكان البناء على حركة اشعارا بان له اصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين
واكثر بني تميم يوافقهم الا في حالة الرفع فيعربه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن الامس ومنهم من اعربه
كذلك مط فان فقد شرط من الشروط المقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعملت المجرد المراد به معين
ظرفا كان مبنيا على الكسر بالاجماع لتضمنه معنى الحرف وقد نظم العلامة شرف المدرسين الشيخ عبد الرحمن بن
علي المرشدي شروط بناء امس فقال جرد عن ال امسا اذا شئت بناه ولا تضف ولا تقل امسنا مصغرا

وافرون وعنه ظرفا فجامع لهذه الشروط اتفاق لكن عند العربية فان فقدت واحدا فاعرابه بلا خلاف في
سوى الاخيرة ومع خلاف بينهم شهير في فقدك الاخير منها وحده كامس خير من غد فعند [illegible]
الحجاز قالوا بالبناء ايضا كما لو كان ظرفا مبنيا واما التميميون فقالوا يعربه مجموع صرف ذا البعض منهم
وبعضهم اعربه منصرفا ولذا شكر الناظم بالشروط فقد وقت قلت قد علمت ان اكثر التميميين يوافق الحجازيين الا في حالة
الرفع وغير الاكثر يمنعه الصرف مط بل ذا هو المشهور عنهم فالاولى ان يبدل البيت الاخير وجلهم يخص
ذا الاعراب بحال رفع فافهم انتهى ق اما وجود الضم في الحرف فنحو منذ وتصلح للتمثيل لوجود الضم في
الاسم فانها في لغة من جر بها حرف وفي لغة من رفع بها الاسم اسم وبنيت الاسمية لقطعها عن اضافة مرادة
في المعنى لان معنى قولك منذ يوم الجمعة اول مدة يوم الجمعة فقد تضمنت المضاف اليه كتضمن قبل وبعد عند
الحذف وكان البناء على الحركة لما مر وكانت ضمة لشبهها بالغايات تنبيه قال ابن الدهان في الغرة لم يبن من
الحروف على الضم الا منذ قال بعض المحققين وهو منقوض بنحو رب بالضم في لغة والكاف في ذلكم وذلكما وذلكن و
التاء في انتما وانتم وانتن والهاء في اياه واياهما واياهم واياهن ق اما وجود الكسر فنحو لام الجر الداخلة
على ظاهر غير مستغاث نحو لزيد قال الرضي ونقل فتحها مع جميع المظهرات والاخيران وهما الفتح والسكون
يوجدان في الكلم الثلث الاسم والفعل والحرف اما السكون فللخفة واما الفتح فلكونه اقرب
الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا
الواصلتين الى طرف الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل تنبيه الكلم اسم جمع
للكلمة خلافا للجرجاني وجماعة لانه يجوز تذكير ضميره والغالب على الجمع التانيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لان
له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك بل هو اسم جنس لدلالته على الماهية من حيث هي وهل هو افرادي
او جمعي خلاف ذهب الى الاول جماعة تمسكا بقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والمختار عند المحققين الثاني
فهو لا يقع الا على ما فوق كلمتين وعند الاكثرين لا يطلق الا على ما فوق العشرة فوجود الفتح في الاسم نحو اين
استفهامية كانت او شرطية وبنيت لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط وكان البناء على حركة لما مر وكانت
فتحة لاستثقال الضم والكسر بعد الياء ق وجوده في الفعل نحو قام وضرب وكان بناؤه على الفتح لما
ق وجوده في الحرف نحو سوف وبنيت على الحركة وكانت فتحة لما قلناه في اين وهي مرادفة للسين كما مر

وقال البصريون هي اوسع زمانا منها لأن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ويقال فيها سف بحذف الاوسط وسو بحذف الأخير وسي بحذف
وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف حكاه صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى حتى
قال ابو حيان وانما امتنع ادخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في لسيدحرج ثم طرد الباقي قال ابن بابشاذ والغالب على سوف
استعمالها في الوعيد والتهديد والغالب على السين استعمالها في الوعد انتهى قال وجود السكون في الأسم نحو كم سواء كانت استفهامية
بمعنى اي عدد او خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت في الموضعين لشبهها بالحرف وضعا وتضمن الاستفهامية همزة الاستفهام
الخبرية حرف التكثير اما محققا وضعا نحو رب واما مقدرا وستوفي الكلام عليها في حديقة المفردات انشاء قال وجوده في الفعل نحو
قم على الأصح عند جمهور البصريين كما مر قال وجوده في الحرف نحو هل وقد تكون حركات البناء مقدرة بتقدير الضم في يا سيبويه والفتح
في نحو لا مثنى الا على قائل ثم اذا جاءنا شيء مما الأصل فيه البناء مبنيا فلا يسال عن سبب بنائه لمجيئه على اصله ثم ان جاء مبنيا على السكون
فلا يسال ايضا عن سبب بنائه عليه لذلك او على حركة يسال عنه سؤالان لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاءنا شيء مما
الأصل فيه الأعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد لم بني او على حركة سئل عنه ثلثة اسئلة لم بني ولم عدل الى الحركة ولم
كانت الحركة كذا كما ذكرنا ذلك كله فيما مر من الأمثلة **فصل** في علامات الرفع **علايم الرفع** وهو ما يحدثه عامله سواء كان لفظيا
او معنويا وهذا هو النوع الأول من انواع الأعراب وهي **اربع** بالأستقراء لا زايد عليها فان قلت ما وجه جمع المصنف العلامة
جمع كثرة والعلامات كلها اربع وجمع الكثرة اقله باتفاق النحاة احد عشر قلت قد يعتذر عنه بانه من وضع جمع الكثرة موضع جمع
القلة كقوله تعالى ثلثة قروء او انه اراد التنبيه على مسئلة غريبة ذكرها السعد التفتازاني في التلويح وان المشهور خلافها وهي ان
جمع الكثرة والقلة متفقان باعتبار المبدأ مفترقان باعتبار المنتهى فمبدأ كل منهما الثلثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نهاية
لجمع الكثرة قال وهذا اوفق بالأستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات فيصح على هذا تعبير المصنف من غير تجوز وبه يخل اشكال
اتفاق الفقهاء على من اقر بدراهم يقبل منه تفسيرها بثلثة ولا حاجة الى دعوى المجاز واستشكاله بعدم قبول التفسير من ان طرح
بحقايق الألفاظ في الأقارير بالمجاز والعلايم الأربع احدها **الضمة** وبدأ بالأعراب بالحركات اصل الأعراب
بالحروف ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها ولذلك قدمها قال الثانية **الألف** وهي فرع نايب عن الضمة عند
تعذرها لكونها اخت الواو المتولدة عنها عند اشباعها اذ هما من حروف المد واللين وكان الأنسب ان يقدم الواو
عليها كما فعل صاحب الأجرومية وغيره لكنه اراد ان يرتب على تقديمها تقديم المثنى على المجموع في المواضع التي
تنوب فيها هذه الفروع كما سيأتي فقدمها فما خلا ذلك عن فايدة قال الثالثة **الواو** وهي ايضا فرع نايب عن الضمة عند
تعذرها

تعذرها لكونها متولدة منها عند اشباعها كما قال فهي بنتها قال الرابعة **النون** وهي ايضا كذلك لكونها مقاربة للواو في المخرج
ولهذا تدغم فيها ولكل واحد من هذه العلايم مواضع تخصها **فالضمة** تكون علامة الرفع اصالة في اربعة مواضع احدها
الأسم المفرد والمراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الأسماء الستة منصرفا كان نحو جاء زيد او غير منصرف نحو قال ابراهيم مؤنثا
نحو جاءت هند او مذكرا كما مر ظاهرة فيه الضمة او مقدرة كقام عمرو وقال موسى **تنبيه** قال بعضهم استشكل هذا الأطلاق بان من
المفرد ما لا يرفع بالضمة كملحقات المثنى والمجموع ويمكن الجواب بان هذه القاعدة واما اغلبية وبان الألف واللام في المفرد
للجنس وبان المراد بالمثنى ما يشمل المثنى حقيقة او حكما وكذا المجموع قال وثانيها **الجمع المكسر** وهو ما تغير فيه بناء مفرده اما بزيادة
ليست عوضا كصنو وصنوان او نقص كتخمة وتخم او بتغيير شكل من غير زيادة ولا نقصان كأسد وأسد او مع زيادة كرجل ورجال او
مع نقص كرسول ورسل او معهما كغلام وغلمان تحقيقا كما مر او تقديرا كفلك مما الجمع والواحد فيه متحدان في الصورة نحو في الفلك
المشحون وترى الفلك فيه مواخر فالضمة فيه اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة أسد واما جنب وان كان يطلق على
الواحد والجمع بلفظ واحد نحو زيد جنب والزيدان جنب والزيدون جنب فانهم لم يعدوه من هذا الباب وان امكن التقدير بجعل
جنب المفرد كعنق والجمع ككتب وذلك لأنه لم تسمع له تثنية يقوم دليلا على انهم قصدوا التغيير اللفظ عند اختلاف مدلولاته بل
استعمل بلفظ واحد في الحالات الثلث بخلاف فلك فانه سمع تثنيته حيث قيل فلكان فدل ذلك على انهم قصدوا التغير اللفظ
عند اختلاف المدلول فسلك بالجمع سبيل المثنى تقديرا فكان الفرق واضحا واما من ثنى فقد جمعه ايضا وقال ابن مالك في باب امثلة
الجمع من التسهيل الأصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير انتهى **تنبيهان** الأول ما ذكرناه من التقسيم
هو تقسيم ابن مالك واعترض عليه بانه لا تحرير فيه لأن صنوانا من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لأن
الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقديرا كما يؤخذ من
كلامه قاله في التصريح وفي الجواب الثاني نظر الثاني يرد على اطلاق المصنف ان من جمع التكسير ما لا يرفع بالضمة كملحقات جمع
المذكر السالم نحو سنين وارضين ويجاب بان هذه القاعدة واما اغلبية كما تقدم وبان المراد بجمع التكسير حينئذ **فائدة**
يفارق جمع التكسير جمع السلامة في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة يختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه
يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند
الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله ابو البقا ذكره في التصريح **الثانية** مطلق الجمع على ضربين
قلة وكثرة والقلة أفعال وأفعل وأفعلة وفعلة ومطلق الصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة والمراد بالقليل من الثلثة

اي تطير النوق بين الفلك
والحب باد في طلوع
الفلك بسبيله تقديرا

الى العشرة وغير ذلك كثير وقد نظم بعضهم جموع القلة فقال افعل ثم اِفعال ثم افعلة وفِعلة للجمع القليل وافعلة كجمل واجمال وفلس وافلس وفتية صدق والغزال واغزلة ومن جمعه الجمع المصحح كله كزيدون والهندات نحو كم فتية قال الثالث الجمع المؤنث السالم وهو ما سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما او وصفا وعبر بعضهم بما جمع بالف وتاء مزيدتين وهو اولى ليشمل ما كان مفرده مذكرا كاصطبلات وحمامات وما سلم فيه بناء الواحد وما تغير فيه ذلك كسجدات لا يقال يرد ذلك على تعبير المصنف لانا نقول التعبير به جرى على الغالب او ان في الكلام حذف مضاف اى صيغة جمع المؤنث او حذف معطوف اى الجمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالف وتاء من جمع المذكر ولا ما تغير فيه بناء مفرده لان صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النحاة وان كان في الحقيقة جمع مذكر او مكسر او انه لم يلتفت لما جمع بالالف والتاء من جمع المذكر او المكسر لقلته وذا بهم المالوف ذكر ما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاندر او ان المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالف وتاء مزيدتين مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المؤنث السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية تكفي في صحة المجاز فان قلت فيلزم ان يكون جمع المؤنث السالم مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لهما وعلى التقديرين يلزم المجاز على الخلاف في جواز الاول قلت هو مجاز مشهور على انه يمكن ان يدعى ان نحو اصطبلات وجليات جمع مؤنث سالم حقيقة عرفية لا مجاز تنبيهان الاول قوله السالم صفة للجمع كما قال بعضهم وجوز بعض المحققين كونه صفة للمؤنث فانه موصوف بالسلامة حقيقة لانه واقع على المفرد الثاني ورد على قولهم ما جمع بالف وتاء مزيدتين ان الذي جمع بهما هو المفرد وليس هو المراد في مقام الجمع المذكور واجيب بان الذي جمع بهما معناه الذي وقع عليه ما جمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره ضابطة الذي يجمع بالف وتاء قياسا مطردا انواع احدها ذو التاء مطلقا كجوزة وشاة وشفة وامة مراة وامراة وفلانة وفلة ونقل في امة اميات وامات ويحتاج الى نقل من العرب الثاني علم المؤنث مطلقا العقل او غيره الا نحو قطام على لغة من بني تميم واشترط ابن ابي الربيع العقل الثالث صفة مذكر لا يعقل بخلاف صفة المؤنث العاقل والعاقل الرابع مصغره بخلاف مصغر المؤنث الخامس اسم الجنس المؤنث بالالف الا فعلاء فعلان او اذا غير منقولين الى الاسمية وجمع حروف المعجم فما كان فيه الف جاز قصره ومده بالاجماع فيوقف على القصريات بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المدبات بالاقرار بالهمزة قال رابعها الفعل المضارع الذي لم يتصل

بآخره

ما يوجب بنائه كما مر او يتصل ما يوجب اعرابه كما اذا اتصل به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير المؤنث المخاطبة ويكون علامة رفعه ما ستعرفه ولا فرق بين ان يكون الفعل المضارع المذكور صحيح الآخر او معتله فاذا كان معتلا كانت الضمة فيه مقدرة نحو يدعو ويخشى كما سياتي قال الالف وتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضع واحد وهو المثنى وحده المصنف تبعا لابن هشام في الاوضح بقوله وهو ما دل على اثنين واغنى عن متعاطفين قال شارحه فقوله ما وضع جنس وقوله على اثنين فصل اول مخرج لما وضع لاقل كرجل او لاكثر كصنوان وقوله اغنى عن متعاطفين فصل ثان مخرج نحو كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج وزكى بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمرين للشمس والقمر انتهى واعترض بعضهم على هذا التعريف بانه صادق على الضمير في انتما وعلى اثنين واثنتين اذ هي مغنية عن انت انت وعن رجل ورجل وامراة وامراة وفي صدقه على الاخيرين بحث اذ يصدق على كل من الاثنين والاثنتين ذات متصفة بالاثنينية مطرد دون تعرض لكونه رجلا او امراة فتدبر وزاد بعضهم في الحد قوله من لفظه احترازا عن العمرين والعمرين من الفاظ التغليب فليس مثنى بل ملحق به وسكوت المصنف عن ذلك وعدم عده في الملحقات دال على ادخاله في حد المثنى والمسالة موضع خلاف فمن اخرجه من باب المثنى وادخله في ملحقاته ابن مالك في تسهيله حيث قال ويعرب اعراب المثنى مجازا او غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق به وقال ابن هشام والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى واوضح ذلك في بعض تعاليقه بزيادة فقال اخراج هذا النوع من باب المثنى لا يعرف لغير ابن مالك ولا تجد احدا يذكره فيما حمل على المثنى سواء لعلمهم بشمول اسم المثنى له وذلك انما جاز بعد ان قدر تسمية الشمس قمرا ونحوه انتهى فان قلت هذا انما يصح عند من لم يشترط اتفاق المعنى في التثنية كابن علان بن مالك واما عند من اشترطه فلا يصح وقد ذهب الى اشتراطه اكثر المتاخرين فلا يقال العينين للشمس والذهب ولحن الحريري في قوله جاد بالعين حين اعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين قلت قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص بناء هذا القول يكونه مجازا وجمع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وقال في شرح المفتاح واما بيان التغليب والعلاقة فيه انه من اي نوع منه فلم ار احدا حام حوله انتهى وقال الدماميني في المنهل اقول يمكن ان يجعل النوع منه من قبيل المشاكلة فعبر عن مدلول ابي بكر مثلا بلفظ عمر وعن مدلول الشمس بلفظ القمر لوقوعه في صحبته تحقيقا وكلامهم في المشاكلة ان جهة التجوز فيها هو وقوع مدلول هذا اللفظ في صحبة الآخر تحقيقا او تقديرا فنقول فيكون العلاقة

فيه المجاورة اشهر وكون ما ذكره مبسوطا كلامهم فى جهة التجوز ليس على اطلاقه قال المحقق الشريف فى شرح المفتاح المشاكلة هى
ان يذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته فان كان بين ذلك الشئ والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال
ويكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كما بين السيئة وجزائها وان لم تكن فلابد ان يجعل الوقوع فى الصحبة علاقة مجوزة للمجاز
فى الجملة فلا وجه للتعبير عنه اشهر وفى فصول البدايع والتحقيق ان عدّ الصحبة علاقة باعتبار انها دليل المجاورة
فى الخيال فهى العلاقة فى الحقيقة وآلافا لمصاحبة فى الذكر بعد الاستعمال والعلاقة تصحح الاستعمال فيكون قبله

تنبيهات

الاول قال بعض المحققين ههنا اشكال وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان
فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لان الكل معنى اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع حينئذ لجريان هذه
العلة فى كل جمع والجواب ما اشار اليه المحقق الشريف فى حاشية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد
منهما مرادا باللفظ وههنا اريد معنى واحد مركب من المعنى الحقيقى والمجازى ولم يستعمل اللفظ فى واحد منهما بل فى
المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك فى جمع المعانى الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط يجعلها معنى
واحدا عرفا يقصد اليه بارادة واحدة فى استعمالات الالفاظ انتهى

الثانى هذا النوع من نحو القمرين والعمرين مسموع يحفظ ولا يقاس عليه ثم تارة يغلب الاشرف كالابوين وتارة الاخف كالعمرين وتارة الاعظم
نحو مرج البحرين قاله فى الهمع وانما كان هذا من باب التغليب لان المراد بالبحرين الملح والعذب والبحر خاص بالملح
كذا قيل ودعوى اختصاصه به مبنية على المشهور والا فقد صرح جماعة من اهل اللغة ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان
او عذبا فعلى هذا لا يكون من باب التغليب

الثالث يشترط فى كل ما يثنى عند الاكثرين سبعة امور الافراد والاعراب
وعدم التركيب والتنكير فالعلم ينكر ثم يثنى واتفاق اللفظ واتفاق المعنى وقد علمت ما فيهما وان لا يستغنى بتثنية
غيره فلا يثنى سوا استغناء بسيان وهذه الشروط تعتبر فى الجمع ايضا كما صرح به فى الهمع وغيره

الرابع الاسم
اذا ثنى وكان صحيحا غير مهموز او منزلا منزلته لحقته العلامة من غير تغيير كرجلان وامرأتان ودلوان وظبيان وشذ
اليان وخصيان او مهموزا فان كان ما قبل الهمزة الفا زائدة والهمزة اصلا اقرت كقرآن فى قراء بضم
القاف وتشديد الراء المهملة وهو الناسك او مبدلة من اصله فاقرارها اولى ككسائان فى كساء اصله كساو
وشذ كسايان او ملحقة بالاصل فقلبها واوا اولى كعلباوان فى علباء اصله علباى بياء فقلبتها لتلحقها بقرطاس ثم
ابدلت الياء همزة او بدلا من الف التانيث كحمراوان فى حمراء وكان معتلا منقوصا لحقته العلامة من غير تغيير
ايضا سوى رد يائه كقاضيان فى قاض او مقصورا فالقياس ان كان زائدة على ثلثة او بدلا عن ياء او مجهولة الاصل وامليت
قلبت ياء كحبليان فى حبلى وفتيان فى فتى ومتيان فى متى مسمى به والالفوا والعصوان فى عصى وكذوان فى كذا مسمى به

وملحقاته اى ملحقات المثنى والمراد بها الفاظ شابهته فى الدلالة على معناه وليست منه لفقد ما اعتبر فيه من
الشروط وهى جملة الفاظ كلا للمذكرين وكلتا للمؤنثين ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او مضمر وانما يكونان
ملحقين بالمثنى حال كونهما مضافين بالتذكير على التغليب اوالتا وبل الى مضمر وهو ثلثة الفاظ كما وهما و
نحو كلاكما وكلاهما وكلانا فلا تكون الالف فيهما علامة للرفع ما لم يكونا كذلك واما اذا اضيفا الى ظاهر فالفهما لازمة
واعرابه بحركات مقدرة عليهما لانهما لا تقبل الحركات وذلك لانهما باعتبار لفظهما مفردان وباعتبار معناهما مثنيان
ولفظهما تقتضى الاعراب بالحركات ومعناهما يقتضى الاعراب بالحروف فروعى فيهما كلا الاعتبارين فاذا اضيفا
الى الظاهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظهما الذى هو الاصل واعربا بالحركات التى هى الاصل نحو جاء فى كلا اخويك
ورايت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك واذا اضيفا الى المضمر الذى هو الفرع اعربا بالحروف التى هى الفرع نحو جاء
كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما وورآء هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف مطلقا فى لغة كنانة والثانى الاعراب
بالحركات مطلقا وهى لغة بلحارث حكاه الفراء وغيره وقال الرضى ولا ادرى ما صحته انتهى وزعم بعضهم انهما فى لغة الجمهور
معربان بحركات مقدرة وان انقلاب الفهما جرا ونصبا للتشبيه بالفى على ولدى قال ابن مالك وفى كنانة وليد على ضعف
هذا القول تتمة ولكون كلا وكلتا مفردين لفظا مثنيين معنى جاز فى ضميرهما الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى
وقد اجتمع الامران فى قوله كلاهما حين جد الجرى بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابى وقال نعم كلتا الجنتين آتت
ثم قال وفجرنا خلالهما قال ابن طاهر وقوم لا يجيزون كلاهما قام لانهم جعلوهما مثنى حقيقة

الثلث الملحقات الاخر اثنان للمذكرين واثنتان للمؤنثين ولغاه وهما اثنتان فى لغة الحجاز وثنتان فى لغة تميم وكلاهما للمؤنثين ولم يقيدا
بما مر فى الملحقين السابقين لانها ملحقة بالمثنى مطلقا سواء اضيف الى مضمر ام لا لانه وضعها وضع المثنى وان لم
تكن مثنيات حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد لا يقال اثن ولا اثنة ولا اثنت

تنبيهات

الاول قيل هذا الاطلاق
يوهم جواز اضافة الثلثة الى كل مضمر وليس كذلك فانها لا تضاف الى ضمير مثنى فلا يقال جاء الرجلان اثناهما وا
لمراتان اثنتاهما وثنتاهما قياسا على جاء فى تثنيتهم لان ضمير التثنية نص فى الاثنين فاضافة الاثنين اليه من
اضافة الشئ الى نفسه وقد اجيب عن ذلك فى شرح الارشاد وادرجت ما ذكره الحريرى فى درة الغواص فى

هذا البحث وتكلمت عليه فليرجع اليه الثاني الحق بالمثنى ايضا ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالألف كهو وينصب ويجر بالياء مثاله ايضا كما سياتي ويجوز فيه ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون واذا دخل عليه الألف واللام جر بالكسر الثالث نون المثنى لا يجوز الا كسرها مطلقا عند البصريين واجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء لا مع الألف واجاز بعضهم ضمها مع الألف لغة وما مع الياء فلا يجوز حكاه الشيباني وقد من العرب من يجعلها متعقب الأعراب فعلى هذا تفتح مع الياء نصبا وتكسر جرا وحذفها للأضافة كثير وشبه الاضافة في اثني عشر واثنتي عشرة لتقدير الأضافة نحو رايت يدي وجلي زيد وللتقصير الصلة مطلقا عند سيبويه والفراء خلافا للمبرد واقتصر ذلك على قولك اللذا واللتا قال في الارتشاف

وأما الواو فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضعين احدهما

الجمع المذكر السالم

وهو ما دل على اكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء مفرده ومن ثم سمي سالما ويسمى بالجمع الذي على حد المثنى لشبهه له في كونه اعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف في الاضافة وقد يقال له الجمع بالواو والنون تسمية له باشرف حاليه والجمع على هجائين لكونه ياتي على وجهين تارة بالواو وتارة بالياء قاله السخاوي في شرح المفصل وقد عد بعضهم لهذه الواو ثمانية معان فقال هي علامة الجمع والسلامة والعقد والعلمية والقلة والرفع وحرف الأعراب والتذكير اشهر وفيه من المسامحة ما لا يخفى ونشترط في كل ما جمع هذا الجمع ثلثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة وعلامة الثاني ان يكون لمذكر فلا يجمع زينب ولا حائض الثالث ان يكون لعاقل فلا يجمع نحو واشق علما لكلب وسابق صفة لفرس ثم نشترط ان يكون اما علما غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع نحو برق نحره ومعدي كرب واما صفة تقبل التاء او تدل على التفضيل نحو قائم ومذنب والأفضل فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح وصبور وسكران واحمر قال ابن هشام في الأوضح تنبيهات الأول ينبغي تقييد تاء التانيث بكونها غير عوض فلو كانت عوضا من فاء الكلمة نحو عدة او لامها نحو شبه وجعلت بابهما فيه علما جاز جمعه بالواو والنون كعدون وشبون ما لم يكسر قبل العلمية فيلزم تكسيره كشفاه او يعتل لامه كدية فيلزم جمعه بالألف والتاء كديات هذا مذهب سيبويه وخالف المبرد فقال لا يجوز في عدة الا عدات ولا يجوز عدون الثاني قال ابن مالك المراد بالمذكر المسمى لا اللفظ فان تذكير الأسماء ليس شرطا في هذا الباب بل الشرط خلوه من تاء التانيث فلو سميت رجلا بزينب وسعدى جاز ان يقال في جمعه زينبون كما لو سمي بزيد مؤنث جمع بالف وتاء كزيدات

الثالث التصغير قائم مقام الوصف فلذلك لو صغر نحو رجل وغلام جمع بالواو والنون مع انه ليس بعلم ولا صفة وذلك لأن التصغير وصف في المعنى قاله المرادي وكذا المنسوب نحو بصري وبصريون الرابع ما وقع في الأوضح من التعبير بلفظ العاقل وهو المشهور وفي غير واحد الأولى التعبير بالعالم ليشمل فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لأيهام العقال المنع من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا فيه وفيه انه ليس قياسا بل مقصور على السماع صرح به في التسهيل وانه جمع مجازي لجعل الواحد بمنزلة جمعه الخامس شرط المازني في العلم ان لا يكون معدولا فلا يجوز في نحو عمر ان يجمع هذا الجمع بل لا يثنى ولا يجمع مطلقا والجمهور على خلافه فان قلت الأسم العلم اذا جمع زالت العلمية منه ضرورة ان تثنية العلم وجمعه تقتضي اخراجه عن حقيقة كونه علما اذ يصير نكرة لأن العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده لموضوعه لكونه لم يوضع علما الا فردا فهو دال على الوحدة والتثنية والجمع يدلان على التعدد والوحدة والتعدد متضادان قلت اجيب بان معنى كلامهم ان الأسم اذا كان علما يشترط صح ايراد الجمع عليه وذلك بعد ان نكره وليس المراد انه يبقى علما ويجمع على تلك الحال فيؤول الأمر الى ان ما يشترط وجوده للأقدام على الحكم عدمه شرط لثبوت ذلك الحكم وقد نظم الدماميني ذلك لغزا فقال: ايا علماء الهند لازال فضلكم يدر الدهر بين في منازل سعده الم تكم شخص غريب لتحسنوا بارشاده عند السؤال لقصده وما هو يبدي ما تعسر فهمه عليه لتهدوه الى سبل رشده فيسأل ما امر شرطتم وجوده بحكم فلم تقض النجاة برده فعلنا وجدنا ذلك الأمر حاصلا يمنع ثبوت الحكم الا بفقده فهذا لعمري في الغرابة غاية فمن جواب تنعموا برده وتابع ابن دسي في بعضهم ان اريد بالجمع المذكور ما هو جمع في الأصل او في الحال ورد عليه جمع جعلت نونه معتقب الأعراب نحو سنين فانه يعرب بالحركات والياء ثم فيه كالألف في مثنى كذلك وان اريد الجمع في الحال خرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء اشهر واجاب بعض المحققين باختيار الأول ولا يضر خروج العلم لأنه شاذ الى آخ حكم الأسم اذا جمع هذا الجمع كما اذا ثني من لحوق العلامة من غير تغير ولا يستثنى الا المنقوص والمقصور فان آخرهما يحذف لألتقاء الساكنين ثم يضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع ويكسر في غيره مناسبة للحرف نحو جاء القاضون ورايت القاضين ومررت بالقاضين ويفتح ما قبل آخر المقصور ولا تدل على ما حذف نحو وانهم عندنا لمن المصطفين

والملحقات وقدم معناها وهي اربعة انواع احدها اسماء جموع وهي اولوا بمعنى صاحب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو كقوله تعالى ولا ياتل اولوا الفضل منكم وتكتب بواو بعد الهمزة حملا على اولي وكتب اولي بالواو لئلا تشتبه بالي وعشرون وبابه وهو سائر العقود الى تسعين بادخال الغاية فكلها اسماء جموع وليس عشرون

جمعاً لعشرة ولا ثلثون جمعاً لثلثة والاصح اطلاق عشرين على اثنين وثلثين على تسعة لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد على

هذا القياس البواقي وايضاً هذه الكلمات تدل على معان معينة ولا تعيين في معاني الجموع كذا قيل قال بعض المحققين وفي كلا

التعليلين نظر اما الاول فان اريد الاطلاق على سبيل الحقيقة فالصحة على اثنين ممنوعة لجواز كون عشرين منقولاً عرفاً عن معنى الجمع

الى هذا العدد المعين واطلاق المنقول على المعنى الاصلي مجاز وان اريد به الاطلاق على سبيل الحقيقة وعلى سبيل المجاز فمسلم لكن

بطلان التالي ممنوع لجواز ان يكون استعمال عشرين في اثنين على سبيل المجاز وقس على ذلك اخواتها واما الثاني فان اريد انه لا تعيين

في الجموع اصلاً فممنوع لجواز وضع الجمع لشيء معين وان اريد انه لا تعيين في الجموع من حيث انها جموع فمسلم لكن لا يلزم منه عدم

كون عشرين جمعاً انتهى والاولى ان يقال هذه الاعداد الملتئمة من الآحاد حاصلة من تكرار الآحاد لا من تكرار مراتب الاعداد كما دل

في انها لا واحد لها من لفظها ومن اسماء الجموع المذكورة عالمون بفتح اللام اسم جمع لعالم وهو ما سوى الله تعالى من الاجناس قرينة ليس

بعالم بل من العالم وانما لم يكن جمعاً لعالم لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده ولذلك ابى

سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين وهذا قول ابن مالك ومن تبعه

وذهب كثير الى انه جمع لعالم فيكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط من حيث ان عالماً اسم جنس وليس بعلم ولا صفة وبالجملة فهو من ملحقات

الجمع المذكر الثاني جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها اهلون ووابلون جمع اهل ووابل لانهما ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلاً

غير عاقل الثالث جموع تكسير منها ارضون بفتح الراء جمع ارض وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها وبابه وهو كل ما كان جمعاً ثلاثياً

حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم تكسر كعزة وعزين وعضة وعضين بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان

المحذوف الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ ابون واخون ونحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء وشذ بنون واخون ونحو

شاة وشفة لتكسيرهما على شياه وشفاه الرابع ما سمي به منه كزيدون وعليون اسم لاعلى الجنة وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام

مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو **تنبيهات** الاول يجوز في هذا النوع المسمى به ان يجري مجرى غسلين في لزوم

الياء والاعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة ان لم يكن اعجمياً فان كان كقنسرين امتنع التنوين واعرابه اعراب ما لا ينصرف

ودون هذا ان يجري مجرى هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كاحمدون او مجرى عربون في

لزوم الواو والاعراب بالحركات الثلث على النون منونة ودون هذا لزوم الواو وفتح النون مطلقاً ذكره السيرافي وبعضهم

يجري بنين او باب سنين وان لم يكن علماً مجرى غسلين بالتنوين على لغة بني عامر وبدونه على لغة تميم قال وكان لنا ابو حسن علي

اباً بر ونحن له بنين وقال دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيباً وشيبننا مرداً انه بعضهم يطرد هذه اللغة اعني لزوم

الياء والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه الثاني نون الجمع المذكر وملحقاته مفتوحة وقد تكسر ضرورة

وقد من العرب من يكسرها على الاصل وتسقط في الاضافة وفي الصلة كقراءة الحسن والمقيمي الصلوة بنصب التاء وفي اللذ

كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم ... وقبل لام الساكنة كقراءة من قرأ غير معجزي الله بفتح الهاء وقد

تنحذف كقراءة الاعمش وما هم بضاري به وفي ضرورة كقوله لو كنتم منجدي حين استغثتكم قاله في الارتشاف وقال الثاني

الاسماء الستة وهي ابوه واخوه وحموها

انث الضمير لان الحم قريب المرأة من زوجها كابيه وقد يطلق

على قريب الرجل من زوجته كابيها وصرح في القاموس باطلاقه عليهما بلا تفصيل **وفوه وهنوه وذو مال**

اي صاحبه لكن ذو يقتضي تعظيم ما اضيف اليه والموصوف بها بخلاف صاحب فيهما والاسماء الستة علم بالغلبة على هذه

الامثلة كلفظ العبادلة في عرف الفقهاء والمحدثين ومنهم من عدها خمسة بنقص الهن منكراً جواز اتمامه والحق الجواز

في لغة قليلة ولقلتها وعدم شهرتها انكرها من انكره وكان على المصنف التنبيه على قلته لئلا يتوهم مساواته لغيره قال ابن مالك ومن

لم ينبه على قلته فليس بمصيب ولو حظي من الفضل بأوفر نصيب وفي غيره واحد الافصح فيه النقص بحذف الآخر وجعل

ما قبله آخراً فيعرب بالحركات الثلث ظاهرة عليه قال ابن هشام وهذه اللغة مع كونها اكثر استعمالاً هي افصح قياساً لان

ما كان ناقصاً في الافراد فحقه ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد لما حذفت لامها في الافراد وجعل الاعراب على ما قبل

اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة فاعربت بالحركات وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عما

يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة واحترز باضافة ذو الى مال عن ذو الموصولة فانها بالواو ومبنية على السكون

لا على الواو وصلاً فالمعرب منها ذو وتسمى ذو الطائية لانها انما تكون في لغة طي وقد تعرب كهذه نحو قوله فحسبي من ذي عندهم ما

كفانيا في رواية ذي بالياء فكان الاحسن تقييدها بالمعربة كما في الكافية والعمدة لابن مالك الا احترازاً عن ذو بمعنى

الذي فانما على لغة اعرابها فانها تجري مجرى ذو بمعنى صاحب فيتعين ادخالها وانما يكون الواو علامة للرفع نيابة عن

الضمة في هذه الاسماء وكذا الالف والياء عن الفتحة والكسرة فيها كما سيأتي حالة كونها **مفردة** فلو كانت

مثناة او مجموعة اعربت اعراب المثنى والمجموع **مكبرة** فلو كانت مصغرة اعربت بحركات ظاهرة وذو

في غير ذو اذ لا تصغر **مضافة الى غير الياء** عدل عن قول كثير ياء المتكلم لان التقييد بذلك كما

قال ابن هشام حشو اذ ليس لنا ياء يضاف اليها سواها سواء كانت الاضافة لفظاً كما مر او تقديراً كقوله خالط

من سلمى خياشيم وفا اذ التقدير خياشيمها وفاها فلو كانت مضافة الى الياء اعربت على الاصح بحركات مقدرة

كما سياتى وكلها تضاف الا ذو فانها لا تستعمل الا مضافة لغير الياء بل لا يضاف الى ضمير اصلاً واما قوله انما يعرف ذا
الفضل من الناس ذووه فشاذ وزاد بعضهم قيداً رابعاً وهو ان يكون غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت معربة با
الحركات وهو مستغنى عنه بقيد الاضافة قال وقد يستغنى عن ذكر هذه القيود بالنطق بالاسماء المذكورة كذلك ويعتذر
عمن لم يذكرها بذلك وهو غير سديد اذ لا استغناء عن ذكرها لان النطق بها كذلك يوهم ان الشرط اضافتها الى ضمير الغائب
خاصة فلذلك لم يكتف المص فى بيانه بالمثال وكذا ابن الحاجب مع الكفاية به فى غيره نعم الاكتفاء بنطق فوه كذلك
عن تقييده بالخلو عن الميم صحيح فان لم تخل منها اعرب بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه منقوصاً وبحركات
مقدرة مقصوراً كالعصا ولك تثليث فائه تضعيفاً وقصراً ونقصاً واتباعها لميمه فهذه عشر لغات كاملة ذكرها ابو حيان
فى الارتشاف وغيره واقتصر فى التسهيل على تسع **تنبيهان** الاول ما ذكر من اعراب هذه الاسماء بحركات
مقدرة حال اضافتها الى الياء قال بعض المحققين لا يظهر لى اذا الفرق بينه وبين ... تحكم الا ان يق لو قيد فى حال
النصب فان لوجب الحكم بان الياء فى نحو اعرابا او بدل منه فلما قيد فى نظ علم ان الياء المدغمة فى ... فى الاحوال الثلثة على
نحو واحد وان اعرابه على ما كان عليه فى حال افراده دون حال اضافته اشهر وقد يق فى الفرق ان الياء فى اعدت
حال الاضافة لئلا يبقى الاسم المتمكن على حرف واحد بخلافها فى مسلمى فتدبر **الثانى** لا يختص النقص بابن بل يجوز فى الاب
والاخ والحم بقلة ومنه قول رؤبة بابه اقتدى عدى فى الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم وحكى ابو زيد جاءنى اخك والعزاء
هذا حمك وقصرهن اولى من نقصهن كقوله ان اباها وابا اباها قد بلغا فى المجد غايتاها وقول بعضهم مكره اخاك لا
بطل وقولهم للمراة حماة حكاه الاصمعى **واما النون** فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة فى الفعل المضارع
المتصل به ضمير رفع المثنى وهو الالف سواء كان ذو الضمير حاضراً او غائباً **او الجمع**
وهو الواو كذلك **او المؤنث مخاطبة** وهو الياء والنون بعدها مفتوحة **نحو يفعلان** بالياء
المثناة التحتية للاثنين الغائبين **وتفعلان** بالتاء المثناة الفوقية للاثنين المخاطبين والاثنين
المخاطبتين والغائبتين **ويفعلون** بالياء المثناة التحتية لجماعة الذكور الغائبين **وتفعلون**
بالتاء المثناة الفوقانية لجماعة الذكور المخاطبين **وتفعلين** للواحدة المخاطبة وتسمى هذه الافعال الامثلة الخمسة لانها ليست افعالاً باعيانها كما ان الاسماء
الستة اسماء باعيانها وانما هى امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان تفعلان كناية عن يذهبان ويستخرجان

ونحوهما وكذلك الباقى وانما جيء بها نظراً الى لفظها كما هو الانسب بنظر الفن ولو عبر المص بذلك ولم يصرح بالضمير
لكان اولى ليكون الالف والواو اعم من ان يكونا ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين نحو
يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء المخاطبة فلا يكون الا ضميراً **فصل** فى علامة النصب **وعلامات**
النصب وهو ما يحدثه عامله سواء كان العامل اسماً او فعلاً او حرفاً **خمسة** لا زائد عليها بالاستقراء
اصالة ونيابة احدها **الفتحة** وهى الاصل لما مر ولهذا لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها ومن ثم قدمها
والثانية الالف وهى فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها لكونها ناشئة عنها عند اشباعها فمن ثم تليها **و**
الثالثة الياء وهى ايضاً فرع نائب عند تعذرها لكونها اخت الالف فتليت كاختها **والرابعة الكسرة**
وهى ايضاً كذلك لكونها اصل الياء التى هى علامة النصب فى بعض المواضع فتليت حملاً على فرعها **والخامسة**
حذف النون وهو ايضاً فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها لانه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق الا ان
يكون حذفها علامة للنصب ولكل من هذه العلامات مواضع تخصه **فاما الفتحة** التى هى الاصل فتكون علامة
للنصب فى ثلثة مواضع احدها **الاسم المفرد** المتقدم ذكره سواء كان منصرفاً كرايت زيداً او غير منصرف كرايت
احمد ظاهرة فيه الفتحة كما مر او مقدرة كرايت موسى **و** الثانى **الجمع المكسر** المتقدم بيانه منصرفاً كان كرايت
رجالاً او غير منصرف كدخلت مساجد ظاهرة فيه الفتحة كما مر او مقدرة كقوله تعالى انكحوا الايامى منكم **و** الثالث
الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب من نواصبه الآتى ذكرها ولم يتصل مع ذلك باخره شىء يوجب بناءه او نقل
اعرابه كما مر صحيحاً كان اخره نحو لن يضرب او معتلاً نحو لن يخشى فالفتحة فى هذه مقدرة كما سياتى بيانه **و اما الالف**
فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة فى موضع واحد وهو **الاسماء الستة** المتقدم ذكرها نحو رايت اباك
الى اخرها **و اما الياء** فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة فى موضعين وهما **الجمع و المثنى** المذكر
السالم المتقدم ذكرهما **و ملحقاتهما** وقد مر ذكرها نحو رايت الزيدين والزيدين بفتح ما قبل الياء فى الاول وكسره
فى الثانى ورايت الرجلين كليهما والمراتين كلتيهما وعدت عشرين من الدراهم وقس على ذلك **و اما الكسرة** فتكون علامة
للنصب نيابة عن الفتحة فى موضع واحد وهو **الجمع المؤنث السالم** المقدم بيانه نحو رايت الهندات
وحمل عليه اولات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات بمعنى صاحبة نحو وان كن اولات حمل
وكتبت الواو بعد الفه حملاً على مذكره اولو للفرق بينه وبين الى كعرفات وانما نصب هذا الجمع بالكسرة حملاً للنصب على الجر

كما في اصله وهو الجمع المذكر السالم وقضية اطلاقه ان الكسرة علامة للنصب فيه وان كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو مذهب اليه البصريون وذهب بعضهم الى ان المحذوف اللام اذا لم ترد اليه اللام في حال الجمع يكون نصبه بالفتحة وابن مالك في التسهيل على ان ذلك لغة والكسرة فيه اعراب خلافا للاخفش والمبرد في انها بناء واما **حذف النون** فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة عند تعذرها في موضع واحد وهو **الافعال الخمسة** المقدم ذكرها نحو الزيدان لن يفعلا وقس على ذلك واما قوله تعالى الا ان يعفون فالواو فيه لام الكلمة والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات ووزنه يفعلن ولهذا لم تحذف عنه عند دخول الناصب بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين والنون علامة الرفع فتحذف عند دخول الناصب فتقول لن يعفوا قال تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى اصله تعفوون بواوين احدهما لام الكلمة والثانية واو الجمع فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة وحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت الاولى ثم دخل الناصب فحذفت النون ووزنه يعفوا وانما اختصت الاولى بالحذف دون الثانية لانها جزء الكلمة والثانية كلها وحذف الجزء اسهل من حذف الكل ولانها آخر الفعل والحذف بالآخر اولى ولانها لا تدل على معنى بخلاف الثانية وحذف ما لا يدل اولى من حذف ما يدل ولهذه الاوجه الثلاثة حذفوا لام الكلمة في غاز وقاض ونحوهما دون التنوين لانه جيء به لمعنى وهو كلمة مستقلة ولا يوصف بانه آخر يزيد موجها رابعا وهو انه صحيح والياء معتلة قاله ابن هشام في شرح الشذور **تنبيه** قال ابن هشام في شرح اللمحة سميت الافعال المذكورة خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة انتهى قال بعض المحققين وفيه بحث من وجهين احدهما ما قدمناه من ان عدها خمسة نظرا الى اللفظ هو الانسب بنظر الفن الثاني ان تسميتها خمسة ليس مبنيا على ادراج المخاطبتين فقط تحت المخاطبين بل على ادراج الغائبتين ايضا تحت المخاطبين كما علم مما مر في علامات الرفع ومن هنا توجه القدح في قوله والاحسن ان تعد ستة اذ الاحسن على رأيه بناء على ما بيناه ان تعد سبعة

فصل في علامات الجر وعلامات الجر

وهو ما يحدثه عامله سواء كان العامل حرفا ام اسما **ثلث** لا زائد عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احدها **الكسرة** وهي الاصل في بابها لما مر ولذا قدمها الثانية **الياء** وهي فرع نائب عن الكسرة عند تعذرها لان الكسرة نائب عنها في جمع المؤنث السالم فكانها نائب اما الكسرة فتكون علامة للجر اصالة في ثلثة مواضع احدها **الاسم المفرد** الثاني **الجمع المكسر** المقدم ذكرهما **المنصرفين** بفتح ما قبل الياء صفة للمفرد والجمع واما غير المنصرفين فجرهما بالفتحة كما سياتي والمراد بالمنصرف ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الامكنية وجرا بالكسرة وقد تلخص مما مر الى هنا ان الاسم المفرد والجمع

المكسر

المكسر المنصرفين يرفعان بالضمة وينصبان بالفتحة ويجران بالكسرة هذا هو الاصل نحو جاء زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال وما عدا ذلك فرع كما ستقف عليه والثالث **الجمع المؤنث السالم** فهو يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاءت الهندات ورايت الهندات ومررت بالهندات وكذا ما حمل عليه واما الياء فتكون علامة للجر نيابة عن الكسرة في ثلثة مواضع احدها **الاسماء الستة** المقدم ذكرها فلخص انها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء نيابة عن الحركات هذا هو المشهور من اقوال عشرة ذكرها ابو حيان في الارتشاف وشرح على التسهيل وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين ورد بان الاعراب زائد على الكلمة فيؤدي الى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد ولا نظير لذلك واجاب الرضي بانه لا محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما عن علامة التثنية والجمع اذ هما من سنخ المثنى والمجموع انتهى قالوا وانما اعربت هذه الاسماء بالحروف لانهم لما اعربوا المثنى والمجموع بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد منافرة تامة ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف علة كحركتين فكرهوا استبداد المثنى والمجموع الفرعيين عن المفرد بالاعراب بالاقوى فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو الحروف وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لتشابهها في ان معانيها منبئة عن التعدد كالاخ للاخ والاب للابن مع وجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حتى الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف وخصوا ما ذكر بحالة اضافتها لتقوى الشابهة لظهور التعدد وقال ابو حيان والصحيح انها معربة بحركات مقدرة في الحروف فانها اتبع فيها ما قبل الآخر فاذا قلت قام ابوك فاصله ابوك بوزن فرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار ابوك فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت فاذا قلت رايت اباك فاصله ابوك بوزن فرسك فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء وقد ذهبت حركة الباء لتتبع حركة اللام ثم انقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واذا قلت مررت بابيك فاصله بابوك على وزن بفرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بابوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء كما انقلبت في ميزان قال وهذا الاتباع

وجد نظيره فى امرء وابنم على وجود اللغتين فيهما فتقول هذا ابنم وامرؤ ورايت ابنما وامرأ ومررت بابنم وامرء وهذا مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى ان امرأ وابنما معربان من مكانين فالحركة فى الراء والنون ليست اتباعا للحركة
الهمزة والميم واللغة الاخرى فيهما فتح الراء والنون فى الاحوال الثلثة ولم يسمع تانيث ابنم ولا جمعه بالواو
والنون ولا تكسيره ق وهذا المذهب من اتباع ما قبل الاخر للاخر كما هو مذهب سيبويه والفارسى والجمهور من
البصريين واصحابنا انتهى ق الدمامينى ولا خفاء بما فى هذا التقدير من التكلف للاتيان بما يوجب زيادة النقل
من غير داع اليه **تنبيه** لا يرد على ما تقرر ما وجد بيد اليهود بخط امير المؤمنين على بن ابى طالب عليه كتبه على بن
ابو طالب قيل لان خطه ذلك كان بالكوفى والياء فيه قريبة من الواو فى الشكل فاشتبه على من قرء خطه الياء بالواو
فظنها واوا وانما هى ياء وهذا الخط المعروف الآن انما هو حادث ق ابن خلكان اول من نقل هذه الطريقة من
الخط الكوفى وابرزها فى هذه الصورة على بن مقيلة الوزير انتهى وقيل بل هى واو وهو محمول على الحكاية وعليه حديث قال
بن حجر من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الشيخ المهاجرين ابو امية قال ابن الوردى فى شرح التحفة الوردية وعندى ان
الواو فى ابو هنا انما هو تنبيه على الاصل فى الخط ولا ينطق بها فى اللفظ كالواو فى الصلوة والزكوة فاعرفه فهو حسن
انتهى وفى شرح الكافية لابن مالك يمكن ان يكون من الحكاية ما كتب بالواو فى خط الصحابة فلان بن ابو فلان بالواو
كانه قال فلان بن المقول فيه ابو فلان والمختار عند المحققين ان يقرء بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما تقرء الصلوة
والزكوة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطوق منقلب عن واو انتهى وق الشيخ خالد الازهرى
فى التصريح وعندى ان تقرء بالواو لوجهين احدهما ان الغرض انه محكى وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف
الصلوة والزكوة فانهما غير محكيين والثانى انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم على اول احواله
وذلك لا يغير انتهى ق الثانى والثالث **المثنى والجمع المذكر السالم** وملحقاتهما فلخص ان المثنى يرفع
بالالف والجمع بالواو وكلاهما يجران وينصبان بالياء نيابة عن الحركات الثلث وكذا ملحقاتهما وانما اعربا بذلك
اعنى بالحروف لانهما فرعا الواحد وفى آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل
ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركات واختص المثنى فى الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو لان المثنى اكثر دورانا فى الكلام من الجمع
والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة فجعلوا الخفيف فى الكثير والثقيل فى القليل ليكثر فى كلامهم ما يستخفون

ويقدر

ويقدرا يستثقلون قاله ابن اياز فى شرح الفصول وفيه نظر اذ لقائل ان يقول لم لم يجعلوا الالف علامة النصب او الجر فى المثنى و
الواو كذلك فى الجمع مع بقاء هذا التعليل فيحتاج الى تعليل آخر نعم هذا يصلح تعليلا لجعل الالف علامة للتثنية والواو للجمع وصوابا
ان يق انما اعرب المثنى والجمع بهذا الاعراب المعين اى بالالف فى المثنى والواو فى المجموع رفعا والياء فيهما جرا ونصبا لان الالف
كان قد جلب قبل الاعراب فى المثنى علامة للتثنية والواو فى الجمع علامة للجمع وهما يصلحان للاعراب كما مر واسبق الاعراب الرفع
لانه علامة العمدة فجعل الف المثنى وواو الجمع علامة للرفع فيهما فلم يبق الا الياء للجر والنصب فيهما والجر اولى بها اذ
علامته الاصلية الكسرة وهى بعض الياء وحمل عليه النصب لكونهما علامتى الفضلات وفرق ما بين المثنى والمجموع بان فتحوا ما قبل
الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة المثنى وكسروه فى الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وكسر وفتحت النون المزيدة ايضا فى الرفع توهم
اضافة وافراد فى الجمع للفرق فى نحو المصطفين وطرد الباب فى الباقى **واما الفتحة** فتكون علامة للجر نيابة عن الكسرة عند
تعذرها فى موضع واحد وهو **غير المنصرف** ويق ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان مؤثرتان من علل تسع او واحدة تقوم مقام
العلتين وسياتى بيانها ان شاء الله تعالى فى الحديقة الثانية سواء كان مفردا او جمع تكسير كقوله تعالى واوحينا الى ابراهيم واسمعيل ويعملون
له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان واذا دخلت عليه ال او اضيف جر بالكسرة كما سياتى نحو وانتم عاكفون فى المساجد ولقد خلقنا
الانسان فى احسن تقويم **تنبيهان** الاول قيل يرد عليه نحو عرفات من قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات لكونه غير منصرف
وجره بالكسرة وقد يجاب بانا لا نم ان عرفات غير منصرف بل هو منصرف كما صرح به الزمخشرى او لا يوصف بالانصراف وعدمه كما
ذهب اليه بعضهم قاله الدمامينى فى شرح التسهيل ق بعض المحققين والاوجه ان يجاب بان الغرض كما هو ظاهر بيان غير منصرف من
حيث انه غير منصرف وجر مثل عرفات بالكسرة على القول بانه غير منصرف كما ذهب اليه الجمهور واختاره ابن الحاجب وابن مالك
وغيرهما ليس من هذه الحيثية بل من حيث انه كان فى الاصل يجر بالكسرة فقصد استصحاب ذلك الحكم انتهى **الثانى**
ق بعضهم الذى لا ينصرف مثل جوار من نحو مررت بجوار فان الفتحة ليست فيه علامة للجر نيابة عن الكسرة لا لفظا ولا تقديرا اذ لم
كان مفتوحا لفظا لخفة الفتحة انتهى واجيب بان الفتحة مقدرة وان كانت فى نفسها خفيفة لكنها لما كانت هنا نائبة عن
الكسرة التى حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على الياء ثقيلة بل انك اعطى نائبها وهو الفتحة حكمها فى الاستثقال فقدرت فيها
ان المفهوم من كلام المص فيما سياتى ان المقدر هنا فى حالة الجر هى الكسرة لا الفتحة كما ستراه **وعلامتا الجزم** وهو
حركة او اسقاط حرف العلة والنون للجازم اصالة ونيابة احدهما **السكون** وهو حذف الحركة وهو الاصل ولذا قدمه والثانية
الحذف وهو اسقاط حرف العلة او النون للجازم وهو فرع نائب عن السكون اذ الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة

اثنتان

او بالسكون ومتى كان بالحروف او بالحذف كان على خلاف الأصل **اما السكون** فيكون علامة للجزم اصالة لفظا او تقديرا في موضع
واحد وهو الفعل **المضارع** حال كونه **صحيحا** وهو في اصطلاح النحويين ما ليس لامه حرف علة اي الواو والألف والياء ولذا
لم يحتج الى ذكر الآخر بل لا يصح ذكره نعم يحتج ذلك على اصطلاح الصرفيين فان الصحيح عندهم ما ليس احد اصوله حرف علة سواء كان فاء
او عينا او لاما وسميت هذه الأحرف علة لأن من شأنها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله وقيده بذلك لاخراج
المعتل فان حكمه سيأتي وينبغي تقييده ايضا بكونه غير متصل به شيء وامر نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن الذين **واما الحذف** فيكون
علامة للجزم نيابة عن السكون في موضعين احدهما **فيه** اي في الفعل المضارع حال كونه **معتلا** وهو في اصطلاح النحويين
ما لامه حرف علة ولذلك لم يحتج الى ذكر الآخر كما مر بخلافه في اصطلاح الصرفيين فانه ما احد اصوله حرف علة وانما جزم بحذف الآخر
نيابة عن السكون لأن احرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات في الخفة فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات وذلك نحو لم
يغز ولم يخش ولم يرم بحذف آخرهن والحركات قبله عليهن واما قوله تعالى لا تخاف دركا ولا تخشى باثبات الألف فما ول بحذف
الألف التي هي لام الفعل وهذه الألف الف اخرى جيء بها للفواصل كما في السبيلا والرسولا قاله السيرافي وقال ابن هشام ان لا
الثانية نافية فالواو للاستئناف اي وانت لا تخشى واما قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله
الم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق فضرورة قدر لاجلها
الجزم في الجميع على حرف العلة لأنه آخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا او مقدرا قاله ابن مالك وقيل هذه الأحرف اشباع
والحروف الأصلية محذوفة للجازم **تنبيهان الأول** ما ذكره من ان علامة الجزم في الأفعال المذكورة حذف حرف العلة
انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تبعه من ان هذه الأفعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة
النصب وعلل ذلك بان الاعراب انما قدرناه في الاسم لأنه فيه اصل فيجب المحافظة عليه واما الفعل فهو فرع فلا حاجة
لتقديره فيه وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب
فيها فعليه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما
بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير
يقول ان الجزم ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركة وحذف الآخر للفرق نبه عليه ابن هشام وغيره فقول المصنف ان الحذف
علامة للجزم اي الجزم به لا يناسب ما ذهب اليه فيما يأتي عن قريب من ان الفعل المضارع مقدر فيه الاعراب ويقدره من مقدر
الثاني اذا كان حرف العلة بدلا من همزة كيقرئ مضارع قرأ ويوضؤ مضارع وضؤ بضم الضاد المعجمة بمعنى حسن وجمل

جاز

جاز فيه وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وابقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل هو بدل
قياسي او غير قياسي فان قلنا انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لأنه همزة كما كان قبل البدل وان قلنا انه
بدل غير قياسي صار حرف العلة محضا وليس بهمزة فيحذف كما يحذف حرف العلة المحض في يغزو ويخشى ويرمي قاله ابن
النحاس وقال ابن هشام في الأوضح ان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسي ويمتنع الحذف لاستيفاء الجازم
مقتضاه وان كان قبله فهو ابدال شاذ ويجوز مع الجازم الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض وهو
الأكثر والاعتداد به انتهى وما ذكر من جواز الأمرين هو قول ابن عصفور والصحيح القول بوجوب الاثبات وهو ما عليه الأكثرون فلا
ينافي قولك ما اقتضاه انتهى وكلام المصنف هنا لا احتمال بناؤه على هذا القول **والثاني في الأفعال الخمسة**
يعني الأمثلة الخمسة المقدم ذكرها فمحصله انها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها نحو تفعلون ولم تفعلوا ولن تفعلوا
حملوا النصب على الجزم كما حملوه على الجر في المثنى وجمع المذكر السالم لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص ويفعلان كالزيدان
ويفعلون كالزيدون وقد استعمل المصنف قدس سره في تعداد هذه العلامات وذكر مواضعها ما فعله صاحب الآجرومية
فيه وهو من ارذل العبارات لما فيها من تشويش الخاطر على المبتدئ بكثرة التكرار وكان الأولى ان يبين ما جاء على غير
الأصل ويترك ما جاء على الأصل اذ امره بين كما فعله اكثر المؤلفين في مختصراتهم ومطولاتهم هذا **فصل** في الاعراب
التقديري ولم يتعرض لتعيين المقدر اعرابه لامكان ضبطه فيبقى ما عداه ظاهر الاعراب **تقدير الاعراب**
حركة كان او حرفا **في سبعة** اشياء من اسم او فعل **كما هو المشهور** اي على ما هو المشهور
عند النحويين واما غير المشهور ففوق السبعة كما سنبينه **مطلقا** اي فيقدر تقديرا مطلقا اي حال كونه مطلقا او
زمانا مطلقا اي في الحالات الثلاثة الرفع والنصب والجر او الرفع والنصب والجزم والثلاث الأول **في الاسم**
المقصور وهو كل اسم معرب بالحركات آخره الف لازمة قبلها فتحة **كموسى** لتعذر تحريك الألف
كونها الفا وسمي مقصورا من القصر لامتناع مده او لأنه مقصور عن الحركة والقصر الحبس قال الرضي والأول اولى لما
يلزم على هذا من اطلاق المقصور على المضاف الى الياء انتهى وفيه ان المراد من قوله يلزم اللزوم بحسب الظاهر دون
التحقيق لأن ما ذكر وجه مناسبة للتسمية ووجه المناسبة لا يوجب التسمية كما هو المشهور قال صاحب المفتاح واعتبار
التناسب في التسمية مزلة اقدام ربما شاهدت فيها من الزلل ما تبجحت به فاياك والتسوية بين تسمية انسان له
حمرة باحمر ان تزل فان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى واعتبار المعنى في الوصف

وبين وصفه باحمر

لصحة اطلاقه عليه فاين احدهما عن الآخر اشهر وقال بعضهم لك ان تجعل المقصور من القصر **تنبيه** في تمثيله بموسى
اشارة الى اختياره قول ابن فلاح اليمني من ان المقصور الغير المنصرف يعرب بالحركات الثلث تقديرا قال لان
الكسرة انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحسن للثقل فلا تقبل مع التقدير والذي عليه الجمهور ان اعرابه بالحركات الثلث
مقدرة مخصوص بالمنصرف منه اما غير المنصرف منه كموسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة لعدم دخولها فيه
ق في الاسم المعرب بالحركات **المضاف الى الياء كغلامي** لالتزامهم الاتيان بحركة قبل الياء تجانسها وهي
الكسرة فاذا استحق الاسم الاعراب بالتركيب لم يمكن المجيء بحركات الاعراب اذ لا يقبل المحل الواحد في الآن الواحد حركتين
متماثلتين او مختلفتين وبهذا يرد على ابن مالك في دعواه ان الكسرة لم تقدر في حالة الجر بل هي اعراب لانها استحقه قبل
التركيب كذا قال غير واحد وحقق بعض محققي المتاخرين وفي الحكم بتقدم كسرة المناسبة مع تقدم عامل الجر بها نظر
قال الدماميني في شرح التسهيل وينبغي لابن مالك اذ زعم في نحو غلامي اذا جر فيه ظاهر ان يقول في نحو مسلمات اي
ما جمع بالف وتاء مزيدتين انه في حال النصب كذلك اشهر وذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي ونقله الرضي عن النحاة
ان نحو غلامي مبني لاضافته الى المبني والحق انه معرب مقدر الاعراب كما ذهب اليه المص وفاقا للمحققين بدليل اعراب
نحو غلامه وغلامك وغلاماي والاضافة الى المبني مطلقا ليست من اسباب البناء وقال ابو البقاء في اللباب ذهب
قوم الى انه غير مبني اذ لا علة فيه توجب البناء وغير معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة اعرابه وسموه خصيا
والذي ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبني عند آخرين على ان تسميتهم اياه خصيا خطاء لان الخصي ذكر حقيقي
واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا و ق تقدر الثلث الاخر وهي الرفع والنصب
والجزم في **المضارع به نون تاكيد غير مباشرة ليضربان** من نحو قولك هل تضربان و
ان لا تضربان ولا تضربان يا زيدان مقدرا اي كل ذلك الاعراب هذا مفهوم كلامه وهو سهو منه رحمه الله فان الاعرا
ب انما يقدر في الصورة الاولى فقط وهي قولنا هل تضربان فانه المقدر فيه ثبوت النون والاصل هل تضربانن
بثلاث نونات الاولى نون الرفع والثانية نون التاكيد المثقلة حذفت نون الرفع لتقدر الاجتماع بحيث حذفت
وقدر ثبوتها لانها علامة الرفع بخلاف نحو ان لا تضربان من قولك امرتكما يا زيدان ان لا تضربان عمروا فان اصله قبل دخول
الناصب لا تضربان بتخفيف نون الرفع ولا نافية فدخل الناصب فحذفت نون الرفع علامة للنصب ثم اكد بالنون
الثقيلة وجاز تاكيده بها لمكان لا النافية فانه يجوز تاكيده بها وكذا نحو لا تضربان نون التاكيد في الصور الثلث لالتقاء

الساكنين

الساكنين الالف والنون المدغمة ولم يحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها وحركت
بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف وقد ظهر ان المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشرة لا يقدر فيه الا
الرفع فقط بخلاف النصب والجزم فانهما فيه لفظيان واحترز بقيد غير المباشرة عن المباشرة فان الفعل مبني معها كما
مر واظن ان المصنف رحمه تبع في هذا السهو ابن هشام في الاوضح لكن ابن هشام لم يذكر التقدير الا في صورة الجزم والمص قاس
النصب عليه على ان تاكيد المضارع بالنون بعد ان صب غير مسموع ولا يجوز الا في نحو المثال الذي ذكرناه على تقدير ان تكون
لا نافية وان مصدرية والا تجوز تقديرها ناهية وان مفسرة لا مصدرية فيجب الجزم ح ويجوز الرفع ايضا على تقدير لا نافية و
ان مفسرة **تتمة** ويقدر الاعراب بالحركات مطلقا ايضا اعني الرفع والنصب والجر في الاسم الذي يسكن آخره للادغام كجاء
قاضي ورايت قاضي ومررت بقاضي بكسر الضاد وتشديد الياء المفتوحة في الثلث والاصل قاضيي بياءين متحركة وساكنة ادغمت
احديهما في الاخرى فالمانع من ظهور الحركة استحالة ظهورها لوجود ادغام حرف الاعراب فكونه واجب اذ المدغم لا يكون الا
ساكن ومثل ابو حيان في حالة الرفع بنحو قتل داود جالوت بادغام دال داود في جيم جالوت فداود مرفوع بضمة مقدرة
في حالة النصب بنحو وترى الناس سكارى بادغام السين في السين فالناس منصوب بفتحة مقدرة وفي حالة الجر بنحو والعاديات
ضبحا بادغام التاء في الضاد والعاديات مجرور بكسرة مقدرة وتقدر ايضا في الحكايات على قول البصريين نحو من زيد لمن قال
جاء زيد ومن زيدا لمن قال رايت زيدا ومن زيد لمن قال مررت بزيد وتقدر مطلقا في الحروف في نحو جاء ابو القوم ورايت ابا
القوم ومررت بابي القوم لانه لما سقطت حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديرا
وهذه الصور الثلث زيادة على السبعة التي ذكرها المص وظ كلامه انها غير مشهورة وليس كذلك و ق تقدر الاعراب **رفعا**
وجرا اي في حالة الرفع والجر لا غير كاين في **الاسم المنقوص** وهو كل اسم معرب بالحركات آخره ياء لازمة
بعد كسرة **كقاض** تقول جاء قاض ومررت بقاض مقدرة الضمة والكسرة لاستثقالهما على الياء واما الفتحة فتظهر لخفتها
عليها نحو فليدع ناديه وينبغي على راي ابن فلاح ومختار المص كما فهم مما مر من تمثيله بموسى ان لا يكون ههنا فرق بين ما كان على صيغة
منتهى الجموع وغيره في ان الكسرة هي المقدرة كما تقدر في المقصور فيه واما على مذهب الجمهور فلا يقدر فيما كان على صيغة منتهى
الجموع الا الضمة والفتحة واما الكسرة فلا لعدم دخولها فيه قالوا وانما لم تظهر الفتحة فيه لنيابتها عن حركة ثقيلة كما تقدم وقد
جاء ظهورها عن بعض العرب في الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وهي لغة قليلة واجازه
يونس والكسائي وسمي هذا الاسم منقوصا لكونه نقص بعض الحركات وقيل للحذف لامه بسبب التنوين **تنبيه** قال ابن هشام

في بعض كتبه يستثنى من هذه القاعدة منقوص هو اول جزئين جعل مجموعهما اسما واحدا على لغة من جعلهما اسمين متضايفين
نص عليه من النحاة ابو علي عبد القاهر وغيرهما لثقل التركيب قال ابو حيان ما اعرب من مركب اعراب متضايفين وختم
او لياء نحو رايت معدي كرب ونزلت قالي قلا فانه يقدر في آخر الأول منهما الفتحة في حالة النصب بلا خلاف استصحابا
لحكمه في حالتي البناء ومنع الصرف انتهى فان قلت هذه الصورة واردة على كلام المص قلت لا ورود اذ لا منقوص
في ذلك على التحقيق كما يظهر بتامل تعريفه السابق واما استثناء ابن هشام فبناء على الظاهر دون نفس الأمر قاله بعض
المحققين **ومرفوعا ونصبا** اي في حالتي الرفع والنصب لا غير كاين في **الفعل المضارع المعتل**
بالالف لتعذر تحريكها **ليحيا** ويخشى واما الجزم فقد مر بيانه **تنبيه** كل الف رابعة فصاعدا سبقت
بياء تكتب بالألف سواء كانت منقلبة عن ياء او واو كيحيا واحيا والدنيا كراهة اجتماع اليائين الا في يحيى علما
فانه تكتب بالياء للعلمية ولا يقاس عليه مثله وقيل للفرق بينه فعلا وبينه اسما وانما لم يعكس لأن الأسم اخف
من الفعل فكان احمل لاجتماع المثلين قيل ويتفرع على هذا الخلاف في كتابته بعد التنكير فان عللناه بالعلمية
كتبناه بالألف لأنه قد زالت علميته وان عللناه بالفرق كتبناه بالياء لأن الاسمية موجودة فيه انتهى وفيه بحث فقد
مر عن بعض المحققين ان العلم المنكر باق على تعريفه وعلميته فراجعه **ومرفوعا** اي في حالة الرفع فقط كاين في
الفعل المضارع المعتل بالواو والياء لثقل الضمة عليهما **كيدعو ويرمي** واما في
حالة النصب فلا يقدر لخفة الفتحة فتظهر وقد تظهر الضمة في الضرورة كقوله اذا قلت علّ القلب يسلو قيضت
هواجس لا تنفك تغريه بالوجد وقوله فعوضني عنها غناي ولم تكن تساوي عنزي غير خمس دراهم وقد تقدر الفتحة
ايضا كقوله وما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب **تنبيه** قد مر ان من يقول بتقدير الحركات
في المعتل يقول ان جزمه بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يقول ان جزمه بحذف آخره والمص رحمه جمع بين
تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا وقد تبع في ذلك ابن هشام في الشذور فتامل
وفي جمع المذكر السالم المضاف الى الياء كمسلمي لأن علامة الرفع فيه الواو وقد ابدلت
في حالة الرفع بالياء وذلك لأن اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت ياء و
ادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء تتميما للتخفيف فلما لم يبق الواو لفظا قدرت ضرورة ولا يجوز الحكم بان هذه الياء
المنقلبة عن الواو علامة الرفع كما كانت علامة الجمع لأن كون الواو علامة الجمع من حيث حرف لين وهو باق وعلامة

الرفع

الرفع من حيث خصوصية الواو وهو زايل بالأبدال واما في حالتي النصب والجر فاعرابه لفظي نحو رايت مسلمي ومررت بمسلمي
لأن الياء التي بها اعرابه في هاتين الحالتين ثابتة لفظا غاية ما هناك انها مدغمة فيما بعدها والأدغام لا يخرج الحرف
عن حقيقته بخلاف الأبدال فان قيل خصوصية الواو وان لم تبق لكن بقي بدلها وهو خصوصية الياء فلم لا يجوز ان يكون
معربا بالأعراب اللفظي في حالة الرفع لوجود بدل خصوصية الواو كما انهم حكموا على غير المنصرف وعلى جمع المؤنث السالم
في النصب بالأعراب اللفظي لوجود البدل فيهما وهو الفتحة في الأول والكسرة في الثاني فالجواب عن ذلك اما اولا فان
ذلك من قبيل الحمل والحمل في باب الأعراب انما يكون بين النصب والجر لا بينهما والرفع واما ثانيا فان الواو في حكم الموجود
لا لأن المقدر الأصلي يعتبر قطعا وانما لأن الزايل بالأعلال في حكم الباقي واذا كان في حكم الموجود يكون الرفع بالواو
التقديري لأنا لا نعني بالأعراب التقديري الا الأعراب بما هو في حكم الموجود فلو كان خصوصية الياء اعرابا لكان للكلمة
اعرابان ولصار تقديري ولفظي ولم يعهد مثله بخلاف الكسرة في غير المنصرف والفتحة في جمع المؤنث السالم فانهما ليستا في حكم الموجود
قاله نجم الائمة نجم الدين سعيد في شرح الكافية ثم القول بان الأعراب في هذه الحالة مقدر كما ذكر المص هو مذهب ابن الحاجب
وابن مالك وزعم ابو حيان انه لا تحقيق فيه لأن المقدر ما لم يوجد والواو فيه موجودة الا انها انقلبت ياء كما في ميزان فانك
هنا وبما مر يعلم ان هذا هو الذي لا تحقيق فيه **تنبيه** من ذهب الى ان الأعراب في الأسماء الستة والمجموع على حده بحركات
مقدرة يحتاج الى عدها في قسم التقديري كما لا يخفى **الحديقة الثانية فيما يتعلق بالأسماء** وذكر
غيرها من الأفعال والحروف استطرادي ضرورة تعلق الأسماء بها كما ستراه انشاء الله تعالى **الاسم ضربان معرب ومبني لأنه ان**
اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه في وضعه او معناه او استعماله او افتقاره او اهماله او لفظه **فمبني والا**
يشبه الحرف بان سلم من شبهه **فمعرب** هذا مذهب ابن مالك وتعقبه ابو حيان بان الناس ذكروا للبناء اسبابا غير ذلك و
اجيب بانه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن القواس عن ابي علي الفارسي وغيره صرح به ابن جني
في الخصايص وابو البقاء في التعليقين وابن السراج في الأصول والزجاجي في الجمل وذكر بعض شراحه انه مذهب الحذاق
من النحويين وذهب الزمخشري والجزولي وابن معط وجماعة آخرون الى ان سبب البناء ليس الشبه المذكور وحده بل او وقوع
موقع المبني والأضافة الى المبني وزاد بعضهم غير ذلك ثم على كلا القولين هل السبب مجوز للبناء او موجبه قولان ذهب الشيخ
عبد القاهر الى الأول مستدلا بأي الموصولة والجمهور الى الثاني واعتذروا عن اعراب اي ويحتاجون الى الأعتذار عن اعراب
قد الاسمية فانهم قالوا ابنيتها مع جواز الأعراب ونعني بالشبه الوضعي ان يكون الأسم موضوعا في الأصل على حرف او

حرفين كتاء قمت ونا قمنا والشبه المعنوي ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا فالاول
كمتى والثاني كهنا والشبه الاستعمالي ان يكون الاسم نائبا عن الفعل ولا يتاثر بالعامل كهيهات والشبه الافتقاري
ان يكون الاسم لازم الافتقار الى جملة تتم بها معناه كالذي والشبه الاهمالي ان يكون الاسم شبيها للحرف في كونه لا عاملا
ولا معمولا كاوايل السور والاسماء قبل التركيب وادخل بعضهم هذا القسم تحت الشبه الاستعمالي والشبه اللفظي ان يكون
الاسم شبيها للحرف في صورة لفظه كحاشا الاسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية ذكره ابن مالك واورد عليه ان مجرد الشبه
لفظا غير كاف بدليل الاسماء التي بمعنى النعمة اذ هي معربة قطعا مع مشابهتها لفظا الى التي هي حرف جر

تنبيهات

الاول قد يجتمع في مبني شبهان فاكثر ومنه المضمرات فان فيها الشبه المعنوي اذ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف
والافتقاري لان كل ضمير يفتقر الى ما يفسره والوضعي اذ غالب الضماير على حرف او حرفين وحمل الباقي عليه طردا للباب

الثاني ما ذكرناه من ان اوايل السور مبنية للشبه الاهمالي انما هو على القول بانها لا محل لها من الاعراب لانها من
المتشابه الذي لا يدرك معناه وقيل انها في محل رفع على الابتداء او الخبر او نصب باقرء او جر بالقسم والله اعلم

الثالث الاصح انحصار الاسم في المعرب والمبني خلافا لمن اثبت واسطة بينهما لا يوصف بالاعراب ولا بالبناء
وذلك في اشياء منها الاسماء قبل التركيب ذهب قوم الى انها واسطة لا معربة ولا مبنية لفقد موجب الاعراب
والبناء وسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف سين وليس في المبنيات ما يكون كذلك وهو مختار ابي حيان
وتبعه جماعة من المحققين واختار ابن مالك انها مبنية كما مر والزمخشري انها معربة ومنها المنادى المفرد نحو يا زيد ذهب
قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في شرح المفصل والصحيح انه مبني ومنها المضاف الى
ياء المتكلم وقدم الكلام عليه

الرابع اذا عارض الشبه للحرف معارض يقتضي الاعراب اعتبر فيقدح في تاثير
الشبه وذلك كاضافة اي الشرطية والموصولية والاستفهامية وتثنية ذين وتين واللذين واللتين وسيأتي
الكلام على كل منها في محله ان شاء الله

الخامس المعرب يسمى متمكنا امكن ان لم يمنع من الصرف والا غير امكن

والمعربات من الاسماء بقرينة السياق **انواع النوع الاول ما يرد مرفوعا لا غير**

بضم الراء بناء لقطعها عما اضيفت اليه لفظا ونية معنى كقبل وبعد اي لا غيره ومنع ابن هشام في شرح الشذور
قطعها بعد لا قال لا يجوز حذف ما اضيفت اليه غير الا بعد ليس واما ما يقع في عبارة العلماء من قولهم لا غير
فلم يتكلم به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرط المسألة وقال في المغني قولهم لا غير

منها ما يرد مرفوعا لا غير
ومنها ما يرد منصوبا لا غير
ومنها ما يرد مجرورا لا غير
ومنها ما يرد منصوبا
وغير منصوب صح

لحن

لحن انتهى وقد استعمله في مواضع من كتابه المذكور فيكون قوله هذا شاهدا عليه بارتكاب اللحن والصحيح جوازه من غير توقف
وقد ذكره جماعة من ائمة العربية منهم ابن سراج في الاصول والسيرافي في شرح الكتاب وابن مالك في شرح الكافية
وابو حيان في الارتشاف وابن الحاجب في الكافية والزمخشري في المفصل وتبعهما شارحو كلاهما ومنهم محققون قال الازهري
لا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاء في زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس
انتهى وقال الاندلسي وهو علم الدين القسم بن احمد اللورقي في شرح المفصل اما لا غير فابو عباس كان يقول انه مبني على
الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فكذلك الا ان غير في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا يظهر لانها من الاستثناء
انتهى وقال محمد بن يعقوب في قولهم لا غير لحن غير جيد لان لا غير كذا مسموع في قول الشاعر جوابا به تنجو اعتمد فوربنا
لعن عمل اسلفت لا غير تسأل وقد احتج ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل وكان قولهم لحن ماخوذ من قول السيرافي الحذف انما
استعمل اذا كانت الا وغير بعد ليس واذا كان مكان ليس غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع انتهى
كلامه وقد سمع ولا هذه للتبرية كما صرح به الرضي والظاهر من كلام المفتاح والتلخيص انها عاطفة **وهو** اي ما يرد مرفوعا لا غير

اربعة الاول الفاعل بدء به لكونه الاصل في استحقاق الرفع عند الاكثر وقيل الاصل هو المبتدأ قال ابن يعيش
ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدأ هو الاصل في استحقاق الرفع وغيره من المرفوعات محمول عليه وذلك لان
المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية وتعرى الاسم في التقدير قبل ان يقترن به غيره قال والذي عليه حذاق اصحابنا ان
الفاعل هو الاصل لانه يظهر برفعه فايدة دخول الاعراب للكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتيج للفرق بين المعاني
التي لولاها لوقع لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدأ
والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل ضرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدأ الى
الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر انتهى وقيل كل منهما اصل وهو مرتضى
الرضي رضه قال ابن هشام في شرح اللمحة وبالجملة فان هذا الخلاف طويل الذيل عديم النيل قال الدماميني في شرح التسهيل
بل تظهر جدوى الخلاف في اولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا وجدنا محلا دار الامر فيه بين ان يكون المحذوف فعلا والباقي
فاعلا وان يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدأ كما اذا قيل من قام فيقال في جوابه زيد فانه يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير
قام زيد ويحتمل كونه مبتدأ والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل اصل يرجح الاول وان قلنا المبتدأ اصل يرجح الثاني
وان قلنا كلاهما اصل استوى التقديران لفقد الترجيح فقد ظهر جدوى الخلاف كما رايت **وهو** اي الفاعل لغة من

اوجد الفعل واصطلاحا **ما** اى اسم او مؤول به **اسند اليه** اى نسب اليه والمراد بالاسناد ههنا النسبة سواء تعلق بها ادراك الوقوع او ادراك عدم الوقوع او الطلب او الانشاء فالاصل فى ما قام زيد سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفى ان قام زيد فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة فى شمول التعريف لفاعل النفى والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او سلبا محققا او مفروضا كذا قال بعضهم **العامل فيه** المجرور يتعلق بالعامل اى فى ذلك الاسم او المؤول به سواء كان العامل فعلا او ما يشبهه فى العمل من المصدر واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل تخرج المبتدأ نحو زيد قام وزيد قائم فان زيدا فيهما مسند اليه لكن المسند غير عامل فيه نعم على قول بعض ان المبتدأ يرتفع بالخبر هو عامل فيه فيبقى داخلا وهو قول ضعيف **قائما به** حال من العامل اى حال كونه قائما بالاسم او المؤول به لا يقع يخرج عن هذا التعريف الفاعل فى نحو قرب زيد ومات عمرو فان القرب والموت لا يقومان بزيد وعمرو وهما اسند اليه العامل لا على طريق القيام فكان عليه ان يقول على جهة القيام به كما قال غيره ليدخل نحو ذلك لانا نقول بمعنى القيام الاختصاص انا عت كما تقدم بيانه وصحة جعل الموت والقرب نعتا لزيد واضحة ولولا القيام لكان الدال على القيام كاذبا قال بعضهم يعنى ان اسناد القائم وامثاله الى فاعلها ليس قائما به بل متحد الا ان يتق المراد قيام المبدأ كما فى الفعل اشهر وخرج بهذا القيد نائب الفاعل بناء على انه لا يسمى فاعلا اصطلاحا نحو ضرب عمرو فانه وان صدق عليه انه اسم اسند اليه العامل فيه لكن ليس العامل فيه قائما به بل واقع عليه واورد عليه ان ضرب عمرو يدل على قيام الفعل المبنى للمفعول وهو المضروبية بالمسند اليه اعنى عمرو وكذا المضروب ابوه فكيف يخرج نائب الفاعل بهذا القيد ثم اجاب هذا المعترض بان هذا الكلام مبنى على ان الداخل فى مفهوم المشتق المصدر المبنى للفاعل دون المبنى للمفعول اشهر ولبعض المحققين ههنا تحقيق نفيس لا باس بايراده لما له من العلاقة قال الفاعل اذا صدر عنه الفعل المتعدى لا بد هناك من حصول اثر حسى او معنوى ناش منه الفاعل بلا واسطة واقع بالمفعول بناشئ من الفاعل او غيره قائما من حيث الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيام ذلك الاثر بذات الفاعل ولاحظت كون الذات بحيث قام الفعل به كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبنى للفاعل واذا نظرت الى وقوعه على المفعول ولاحظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبنى للمفعول فاذا نظرت الى عين ذلك الاثر كان الحاصل بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلث وقد يستعمل مجازا فى الفاعل والمفعول ومعنى قولهم ان المصدر المبنى للفاعل جزء من الفعل المعلوم والمبنى للمفعول

جزء من المجهول باعتبار الكونين فى مفهوميهما فمعنى ضرب زيد كونه بحيث قام به الضرب ومعنى ضرب عمرو كونه بحيث وقع عليه الضرب لا كونه بحيث قام به الكون الاول فى المعلوم وكونه بحيث قام به الكون الثانى فى المجهول كما لا يخفى على من له تامل صادق وانصاف بالمل العلم لائق فلا يتجه ان المصدر المبنى للمفعول اذا كان جزءا من المجهول كان على طريقة القيام لانه مبنى على زعم اعتبار الكونين فى مفهومى المعلوم والمجهول وقد تبين ان الملحوظ فيهما الاثر من حيث القيام فى الاول ومن حيث الوقوع فى الثانى فافهم وتحقق طريقة القيام فيه واما الفعل اللازم فلا يتحقق فيه الا المصدر المبنى للفاعل والحاصل بالمصدر الذى هو الاثر لانه لم يتعد الى المفعول ويستعمل مجازا الى الفاعل انتهى **تنبيهان الاول** اختلف فى العامل فى الفاعل الرفع فقيل هو المسند حقيقة ان خلا من من والباء الزائدتين وحكما ان جر باحدهما نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا او باضافة المسند نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم وهو مذهب الجمهور وعليه المعتمد وقيل رافعه الاسناد وهو مذهب خلف وابن جنى وذهب بعض الكوفيين الى انه احداث الفعل واجاب عن نحو تحرك الشجر وانكسر الاناء وما اشبهه ومرض زيد بانه لما صدر من الشجر ما هو كحركة المتحرك بالارادة وجعل الاسم قائما مقام المهلك ونحو تعاطى زيد اسباب الهلاك المرض جعل كل واحد كانه فاعل **الثانى** قد ينصب الفاعل شذوذا اذا فهم المعنى كقولهم خرق الثوب المسمار ونصب المسمار ابن الطراوة قياسا مطردا وما قراءة بعضهم وتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات فيمكن حمله على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر **وهو** اى الفاعل قسمان قسم **ظاهر** وقسم **مضمر** وسيأتى حده انه ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب والظاهر ما عداه **فالظاهر ظاهر** اى لا يحتاج الى بيانه لظهوره كجاء زيد واقام الزيدان **والمضمر** قسمان **بارز** وهو ما له صورة فى اللفظ كقمت **و** قسم **مستتر** وهو ما ليس له صورة بل ينوى **والاستتار** اى استتار الضمير **يجب فى** **الفعل فى** مواضع احدها **الامر للواحد المذكر** كقم بخلاف فعل الامر للمثنى او المجموع او الواحدة فانه يبرز فى الجمع نحو قوما وقوموا وقمن وقومى وذهب الاخفش والمازنى الى ان الياء فى قومى حرف تانيث والفاعل مستتر كقم فيلزمهما الجمع بين علامتى التانيث فى نحو تقومين قال ابن هشام فى شرح اللمحة وليس بشئ لان الياء للخطاب مثلها فى انت تقوم والياء وحدها للتانيث **و** الثانى والثالث والرابع **الفعل المضارع** **المبدو بتاء الخطاب الواحد** كتقوم بخلاف المبدو بتاء الغائبة نحو هند تقوم فان الاستتار فيه لا واجب وبخلاف المبدو بتاء الخطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز فى الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن **او المبدو بالهمزة للمتكلم** وحده مذكرا كان او مؤنثا كاقوم واضرب **او المبدو بالنون**

للمتكلم ومن معه مذكرا كان او مؤنثا كنقوم ونضرب **و الخامس الفعل الاستثنائي** كخلا وعدا وليس ولا يكون نحو ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا عائد على البعض المفهوم من كلية السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او على المفهوم من الفعل ايضا على الخلاف الآتي في باب الاستثناء انتهى **و السادس فعل التعجب** كما احسن الزيدين ففي احسن ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية واهمل موضعين آخرين في غير الفعل يجب فيهما الاستتار احدهما اسم الفعل غير الماضي كاوه ونزال والثاني المصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب ففيهما ايضا ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فالمواضع ثمانية وعد ابن هشام في الاوضح مما يجب فيه الاستتار افعل التفضيل وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم يعرب انت مبتدأ ولقد احسن المنغور في عدم ذكره له **والحق بذلك** اي بالمذكور من المواضع التي يجب فيها الاستتار نحو **زيد قام او زيد يقوم** ففي كل منهما ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية والملحق لذلك جماعة منهم ابن هشام في الاوضح خلافا لابن يعيش وابن مالك وذلك انهما قسما المستتر الى مستتر وجوبا ومستتر جوازا فالاول ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المستتر في المواضع المذكورة اولا والثاني ما يخلفه ذلك وهو المرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام او يقوم او الغائبة نحو هند قامت او تقوم او الصفات المحضة نحو زيد قائم او مضروب او حسن او اسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات قالا فالضمير في هذه الامثلة وما شابهها مستتر جوازا بدليل انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل نحو قام ابوه وما قام الا هو وتعقبهما ابن هشام بان استتار الضمير في نحو زيد قام واجب لا جائز اذ لا يصح ان يقال زيد قام هو مثلا على ان يكون هو فاعلا لقام وكون الظاهر او الضمير المنفصل قد يقع في موقع هذا الضمير المستتر لا يوجب اثبات جواز الاستتار له وذلك لان تركيب زيد قام ابوه او ما قام الا هو غير تركيب زيد قام وليس الكلام فيه انما هو في زيد قام فضميره واجب الاستتار دائما ولا يظهر في حين من الاحيان ولو قلت زيد قام هو فهو تاكيد للضمير المستتر لا فاعل ولذا قال الرضي بوجوب الاستتار في ذلك في جميع الصفات ومنعاه من ان يكون هو في نحو قام هو فاعلا وفيه بحث قال في التصريح والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو قوله نعم ان يكون هو فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين قال والنظر

الجيد

الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريد بجواز الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما استثني وليس هذا منه انتهى وقال المحقق اللقاني في حاشيته على الاوضح قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس معناه ان ذلك يخلفه في تادية معناه بدليل رفع عامله اياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجبا وجائزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره انتهى ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان يقال ان نحو قم انت واقوم انا قد ظهر فيه الضمير وقد ذكرت انه من المواضع التي يجب فيها استتاره اشار الى الجواب عن ذلك بقوله **وما يظهر من الضمائر في بعض المواضع كاقوم انا فتاكيد** للضمير المستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وهو **كقمت انا** في كون انا تاكيدا للفاعل الذي هو ضمير بارز متصل فلا نقض به وسياتي تتمة ذكر المضمرات في المبنيات انتهى فليضبط هذه **بتصرة** في لحوق علامة التانيث بعامل الفاعل وجوبا وجوازا ورجحان الاول والثاني **ويلازم الفعل** المسند الى الفاعل ان تلحقه وجوبا من لازم الشيء اذا لم يفارقه جامدا كان او متصرفا تاما او ناقصا **علامة التانيث** وهي تاء في آخره ان كان ماضيا وفي اوله ان كان مضارعا **ان كان فاعله** اي فاعل الفعل المسند الى الفاعل **ظاهرا حقيقي التانيث** وهو ما له فرج كما مر اذا لم يفصل بينهما في غير باب نعم وبئس كما سياتي بيانه ايضا ان شاء الله اول الامر بتانيث الفاعل مفردا كان **كقامت هند** او تقوم هند او مثنى كقامت الهندان وتقوم الهندان او مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات وتقوم الهندات واجاز الكوفيون قام الهندات واختاره ابو علي واستدلوا بالآية اذا جاءكم المؤمنات وبقوله فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي ... قام النائحات وشققت جيوبا بايديهن مآتم وخدود والجواب عن الآية ان حذف التاء فيها للفصل بالمفعول وفي البيت بانه على تقدير موصوف اي النسوة النائحات فهو على حال المحذوف وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامة تقيد هو نادر لا يقاس عليه وقيل يقاس على قلته واجازه الاخفش والرماني وانكره المبرد وقال الرضي غلا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع امانته وثقته اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام واما قول الآخر تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما وهل انا الا من ربيعة او مضر فضرورة او قدر الفعل ماضيا وان قدر مضارعا واصله تتمنى فحذفت احدى التائين كما قال نارا تلظى فلا ضرورة قاله ابن هشام في شرح الشذور وفي هذا المحذوف ثلاثة اقوال اصحها انه الثانية **تنبيه** قال بعضهم علم من تعبيره

بالنداان والندات وجعلهما من امثلة القاعدة المذكورة عدم الاعتداد بال فاصلا وعدم الفصل بها كلا فصل لتنزلهما
معه بها منزلة الجزء وهذا مما يلغز به فيقال اى صورة يجب فيها تانيث الفعل مع كون فاعله المؤنث منفصلا عنه وان شئت
نظم ذلك فقل يا ابن عدل انت للفعل لديهم حتما مع الفصل اشهر **او كان فاعل الفعل ضميرا متصلا** لغائبة مطلقا
اى سواء كان حقيقى التانيث او لفظيه **كهند قامت** وتقوم **والشمس طلعت** وتطلع وانما وجب ههنا
مطلقا لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها وقد يجوز تركها في الشعر ان كان
التانيث مجازيا كقوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها واجازه ابن كيسان في النثر ايضا فيقال الشمس طلع كما
يقال طلع الشمس لان التانيث مجازى ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها
بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه علم انه مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكره بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف
الهمزة بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمزة التخفيف وقد يعارض بالمثل فيقال انما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت
كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيده ما قاله ابن كيسان ان الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى ابقلت ابقالها بتخفيف
الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هو دليل على ان قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تخفيف الهمزة انما هو لتأويل الارض بالمكان فلا
ضرورة وفي هذا التأويل نظر لان الهاء في ابقالها يأباه قاله في التصريح واحترز بالمتصل عن المنفصل نحو هند ما قام الا هي او ما يقوم
الا هي والشمس ما طلع الا هي او تطلع الا هي فالتذكير واجب لعدم التوهم الذي يحصل هناك لان الفعل لا يكون له فاعلان والتقييد
بالغائبة احتراز عن الحاضرة نحو قمت واقوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث واما نحو طلحة علما لرجل فلا يجوز في الضمير
المتصل العائد عليه الحاق التاء فلا يقال طلحة قامت واجازه بعض الكوفيين نظرا الى اللفظ وهو بعيد اذ يلزم منه اشتباه المذكر بالمؤنث وتحصل
اللبس مع انتفاء القرينة وهو محذور **ولك الخيار** في الحاق علامة التانيث الفعل وتركها **مع ظاهر المؤنث اللفظي**
في السعة **كطلعت الشمس** وتطلع الشمس **وطلع الشمس** ويطلع الشمس ما لم يكن علما لمذكر الحقيقي نحو طلحة فليس فيه خيار
بل يجب التذكير خلافا لبعض الكوفيين وانما جاز هنا الوجهان ومثله جمع التكسير لمذكر نحو قالت الزيود وقال الزيود او لمؤنث كقامت
الهنود وقام الهنود واسم الجمع لمذكر كقامت قومك وقام قومك او لمؤنث كقامت النساء وقام النساء واسم الجنس كاورقت
الشجر واورق الشجر فالتانيث في ذلك كله على تأويل الجماعة والتذكير على التأويل بالجمع واما جمع الصحيح المذكر فكمفرده لان سلامة نظم
مفرده يدل على التذكير وكذا جمع تصحيح المؤنث كما مر كذا قيل فيفيد هذا التعليل جواز الوجهين في نحو جاء البنون والبنات لتغير
نظم المفرد فيهما وبه صرح ابن مالك في التسهيل بل نقل الرضي والشاطبي الاجماع على ذلك **ولك الخيار ايضا مع المؤنث الحقيقي**

المنفصل

المنفصل فان شئت ذكرت العلامة وان شئت تركتها **لكن يرجح مع الفصل بغير الا** الاستثنائية الاتيان بها
نحو دخلت الدار هند لان المسند اليه المعنى الحقيقى هو المؤنث سواء كان ثم فصل او لم يكن وانما اغتفر واتركها مع الفصل لطول
الكلام ولان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث فاجازوا الترك واليه
اشار مثلا بقوله **او دخل الدار هند** قال ان امرأ غره منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور وقال
المبرد لا يجوز مع الفصل بغير الا غير التانيث وما ذكره المصنف هو الصحيح المشهور والتقييد بالحقيقي هو المفهوم من تمثيله فلو كان المؤنث
غير حقيقي وفصل يرجح تركها اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او غيرها كذا قال الدماميني والذي يظهر لي عكس ذلك وهو
ان يكون الاتيان بالعلامة في الصورة المذكورة ارجح بدليل كثرته في الكتاب العزيز وفشوه جدا فوقع فيه من ذلك ما يزيد على
نيف وخمسين موضعا وما في موضع او لو لم يرد فيه بترك العلامة فيه نحو خمسين موضعا ونحوه واكثرية الاستعمال دليل الارجحية فينبغي المصير الى القول
بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن وافصح وتركها حسن فصيح **و يرجح تركها مع الفصل بها** اى بالا **نحو ما
قام الا امراة** مع جواز ما قامت الا امراة على المرجوحية والبصريون الا الاخفش اوجبوا الترك قالوا لان الفاعل في الحقيقة
مذكر محذوف والتقدير ما قام احد الا امراة واما المذكور بعد الا فهو بدل منه وخص بعضهم جواز التانيث بالشعر كقوله ما برئت من
ريبة وذم في حربنا الا بنات العم والصحيح جوازه في النثر ايضا نظرا الى ظاهر اللفظ ومنه قراءة بعضهم ان كانت الا صيحة واحدة فاذا هم خامدون
بالرفع فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم **و يرجح الترك ايضا في باب نعم وبئس نحو نعم
المرأة هند** مع جواز نعمت او بئست المرأة هند فالتذكير على ارادة الجنس اذ ليس المراد امراة واحدة بل المراد الجنس مدحا
او ذما عموما ثم خصوا من اراد مدحا او ذما مبالغة بذكره مرتين والتانيث على مقتضى الظاهر **تنبيه** حكم الوصف حكم الفعل
المذكور في لزوم العلامة ان كان الفاعل حقيقيا نحو زيد قائمة امه ويجوز الوجهان في اللفظي نحو اليوم طالعة او طالع الشمس
تتمة اللغة المشهورة ان لا يلحق عامل الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا علامة تدل على تثنيته او جمعه كما دلت التاء على تانيثه
لانهما يعلمان من لفظه وانما بخلاف تانيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدر التانيث مع ان في الالحاق هنا زيادة ثقل بخلاف
ثم ومن العرب من الحق ظاهرا او ضميرا منفصلا الف التثنية وواو الجمع ونون الاناث فيقول قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن الهندات
وما قاما الا هما وما قاموا الا هم وما قمن الا هن ومنه قوله عليه السلام او مخرجيّ هم قال ابو حيان في الارتشاف وذكر بعضهم انها من لغة ازد
شنوءة وانهم سيبويه فقال واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك وضرباني اخواك ويسميها بعضهم لغة اكلوني البراغيث
وابن مالك لغة يتعاقبون فيكم ملائكة قال والمختار انها علامات تدل على التثنية والجمع وذهب بعض النحاة الى انها ضمائر واختلفوا

فقال قوم ما بعدها بدل منها وقال قوم مبتدأ والجملة السابقة خبر قال وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيف وكثرة ورود ذلك
يدل على انها غير ضعيفة انتهى ثم الصحيح انها لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة خلافا للخضراوي **مسئلة** تتعلق
بالفاعل **والاصل** اي الراجح في الفاعل الذي ينبغي ان يكون عليه ان لم يمنع مانع **تقدمه على المفعول** بان يلي الفعل
لانه كالجزء منه ولذلك يسكن له آخر الفعل اذا كان ضمير الكلام اهتمامهم توالي اربع حركات وانما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل
ذلك على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فالاصل فيه تاخره عن الفاعل لانه فضلة وقد يجوز خلاف الاصل فيقدم المفعول
ويتاخر الفاعل كما في نحو قوله تعالى ولقد جاء آل فرعون النذر وقال الشاعر جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر

ويجب ذلك الاصل اذا خيف اللبس في الفاعل لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز الفاعل من المفعول سواء
كانا مقصورين ام اسمي اشارة ام موصولين ام مضافين الى الياء نحو ضرب موسى عيسى او هذا ذاك او من في الدار على الباب او غلامي
غلامي فيتعين في مثل هذه ان يكون الاول فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج في نقده على المقرب لابي عصفور محتجا بان
العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب
احدهما الآخر وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الاصح وبان الزجاج نقل في معانيه انه خلاف بين
النحويين في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم الخبر وبالعكس هذا كلامه قال المرادي ولا يلزم من اجازة
الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها انتهى ولو كان
ثم ما يؤمن معه اللبس من قرينة لفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف او اتصال علامة
الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى سعدى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى او معنوية نحو ارضعت الصغرى الكبرى
لا يجب ذلك الاصل بل يجوز تقدم المفعول **تنبيه** معنى وجوب تقديم الفاعل في الصورة المذكورة انه لا يجوز ان يتقدم
المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقدم المفعول على الفعل والفاعل معا قال بعضهم ويمكن ان يقال لم تنتف هنا القرينة لان تقدم
موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى **او كان الفاعل ضميرا متصلا وكان المفعول متاخرا**
عن الفعل والفاعل معا فيجب ذلك الاصل ايضا سواء كان الضمير بارزا كضربت زيدا او مستترا كضرب غلامه وسواء
كان المفعول اسما ظاهرا كما مر او ضميرا منفصلا كما في ضربت اياك او متصلا كضربتك وقيده بكونه متاخرا لئلا يشتغل بنحو زيدا
ضربت وانما وجب الاصل هنا لتعذر التاخير من حيث ان الفاعل متصل وتاخيره مع كونه كذلك لا يمكن **ويمتنع** الاصل
المذكور اي يجب تاخير الفاعل **اذا اتصل به** اي بالفاعل **ضمير المفعول** نحو قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه

وقوله لا ينفع الظالمين معذرتهم اذ لو قدم الفاعل واخر المفعول في ذلك للزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز
الا في الضرورة ومواضع مخصوصة سيأتي ذكرها في مبحث الضمائر انتهى واجازه الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله
الطوال من الكوفيين في غير ضرورة نقله وتبعهم ابن مالك نظرا الى ان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه والشواهد
على وروده كثيرة جدا منها قوله ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كسا حلمه ذا الحلم
اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب وقوله
لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله
لما راوه طالبوه مصعبا ذعروا وكادوا لو ساعد المقدار ينتصر وقوله يغني خلاها هند عن خليله قال الدماميني ورام بعضهم تاويل
هذه الشواهد الدالة عليه وهو بعيد اذا تاملت قال ابن هشام في الاوضح والصحيح جوازه في الشعر فقط وهو الانصاف لان
ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه **او اتصل به المفعول** اي ويجب تاخير الفاعل اذا كان المفعول ضميرا
متصلا **وهو** اي والحال ان الفاعل **غير ضمير متصل** غيره اما ضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا او ظاهر نحو ضربك
زيد فلو قدم الفاعل والحال هذه لانفصل الضمير مع تاتي اتصاله وقد تقدم انه لا يعدل عن الاتصال مع امكانه وانما قيده
بقوله وهو غير متصل لانه لو كان متصلا لوجب التقديم نحو اكرمتك كما مر **وما وقع منهما** اي من الفاعل والمفعول **بعد
الا او بعد معناها** وهو انما فانها بمعنى الا في افادة الحصر على ما هو المشهور عند النحاة والاصوليين والمراد انها بمعنى ما
والا لا بمعنى الا فقط ففي العبارة تسامح وهل هي بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان او متضمنة معنى ذلك الصحيح الثاني
وانما لم يقل او انما لان الواقع في انما ضرب عمرا زيد بعد انما هو الفعل لا الفاعل والمفعول وهما انما وقعا بعد معنى
الا لان انما تتضمن معنى ما والا ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى الا قبل آخر جزء من الكلام فالفاعل و
المفعول واقعان بعد معنى الا لا بعد انما **وجب تاخيره** فيجب تاخير الفاعل في نحو ما ضرب عمرا الا
زيد وانما ضرب عمرا زيد اذ المقصود حصر مضروبية عمرو في زيد اي ليس لعمرو ضارب الا زيد مع جواز ان يكون
زيد ضاربا لغير عمرو فلو قدم والحال هذه وقيل ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا كان معناه انحصار
ضاربية زيد في عمرو اي ليس لزيد مضروب الا عمرو مع جواز كونه مضروبا لغير زيد وهذا عكس الاول فينقلب
المعنى ويجب تاخير المفعول في نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا كما وجب تاخير الفاعل فيما تقدم
لئلا ينقلب الحصر المطلوب اذا قدم وخالف الكسائي في المحصور بالا واجاز تقديمه مطلقا واستدل عليه فاعلا

بقوله: ما عاب الا اللئيم فعل ذي كرم * ولا جفا قط الا جبأ بطلا * ومفعولا بقوله: تزودت من ليلى بتكليم ساعة
فما زاد الا ضعف ما بي كلامها * ووافقه ابن الانباري والفراء وجماعة على جوازه في هذه المسئلة دون الاولى
فارقين بان الفاعل اذا تأخر وكان المفعول المقصور عليه متقدما فانه عند تقدمه وقع كل من الفاعل والمفعول
في مرتبته فلم يحصل ح ما يقتضيه الحال من تقديم غير المقصور عليه لفظا او رتبة وانما اجاز ذلك في الا دون انما لان انما
المقصور عليه بها لا معلوم تقدم او تأخر فان اقتران الاسم بالا دليل على القصر على غير المقصور عليه بخلاف انما فانه
لا دليل معها على القصر الا تأخير المقصور عليه وذهب الزجاج الى عدم وجوب تأخيره مع انما ايضا قال بل قد
يكون المتأخر غيره ايضا ويفهم بالقرينة حكاه الشيخ بهاء الدين السبكي وغيره ونقل بعضهم الاجماع على وجوب
التأخير معها غير مرضي **تكميل** قد يحذف الفعل لقيام قرينة تدل عليه جوازا اذا اجيب به نفي كقولك بلى زيد لمن
قال ما قام احد او استفهام محقق كقولك زيد لمن قال من قام او مقدر كقوله: ليبك يزيد ضارع لخصومة *
ومختبط مما تطيح الطوائح * في احدى روايتيه ليبك بالبناء للمفعول كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع وانما
قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف جزئيها والتقليل في الحذف اولى قال بعض المحققين وفيه
بحث فان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض
الاول فضلا عن ان يترجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاضمار
على شريطة التفسير انتهى وفيه نظر ويحذف وجوبا اذا حذف ثم فسر لرفع الابهام الناشئ عن الحذف نحو قوله تعالى وان
احد من المشركين استجارك فاحد فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور فلو ذكر معه كان ضايعا بخلاف المفسر الذي
فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جائني رجل اي زيد وقد يحذف الفعل والفاعل معا
جوازا للقرينة في نحو نعم لمن قال اقام زيد **الثاني** مما يرد مرفوعا لا غير **نائب الفاعل** ويترجم عند الجمهور
بمفعول ما لم يسم فاعله وهذه العبارة لابن مالك قال ابو حيان ولم ارها لغيره قال ابن هشام وهي اولى من عبارة الجمهور
لما في عبارتهم من الطول والخفاء لصدقها على نحو دينارا من قولك اعطي زيد دينارا فهو مفعول لاعطي واعطي لم يسم
فاعله ولان نائب الفاعل قد يكون مفعولا وغيره انتهى قال بعضهم ولانها تصدق على الفعل الذي لا فاعل له اصلا
وهو المكفوف عن العمل بما الزائدة نحو قلما وطالما واجيب بان عبارتهم صارت بالغلبة في عرفهم علما لما يقوم مقام الفاعل
من المفعول او غيره بحيث لو اطلق فهم منه ذلك فلا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره وقد يجاب بان المراد بالصدق

الصدق

الصدق عليه في بادي النظر وذلك كاف في الاولوية وانما جعل نائب الفاعل تلو الفاعل لشدة اتصاله به حتى
ذهب اكثر البصريين والجرجاني والزمخشري والتفتازاني الى انه فاعل **وهو** اي نائب الفاعل **المفعول**
صريحا او ما في حكمه المحذوف فاعله لغرض ما قال ابو حيان وذكر المتأخرون البواعث على حذف الفاعل
في ارجوزة وقد نظمت ذلك في قولي: وحذفه للخوف والابهام * والوزن والتحقير والاعظام * والعلم والجهل والاختصار
والسجع والوفاق والايثار * **القائم مقامه** بضم الميم اسم مكان من اقام اي مقام الفاعل في اسناد
العامل اليه ووجوب تأخيره عنه واستحقاقه للاتصال به وامتناع حذفه وتأنيث عامله لتأنيثه كذا قيل و
فيه ان اريد قيامه في اصل الاسناد اليه فهذا المعنى ثابت له قبل صيرورته نائب فاعل وان اريد قيامه
مقامه في الاسناد اليه على جهة قيامه به او وقوعه عليه فظاهر انه لا مجال لهذا المعنى اصلا مع خفاء المراد اذ لم
يعلم جميع هذه الاحكام والمراد بالفاعل الفاعل النحوي فلا اشكال بنحو انبت الربيع البقل **وصيغة**
فعله المسند اليه **فعل** بضم اوله وكسر ما قبل آخره ان كان ماضيا **او يفعل** بضم اوله وفتح ما قبل
آخره ان كان مضارعا والمراد بهما التمثيل اي فعل او يفعل ونحوهما ليعم نحو افتعل او استفعل ويفتعل ويستفعل
وغيرهما من الافعال المجهولة المزيدة فيها واقتصر على الثلاثي لكونه الاصل وما قيل من ان المراد بهما الماضي
المجهول او المضارع المجهول فنوتا ويلزم ليعلم الوزن بصيغته المشتهرة كما في لكل فرعون موسى اي لكل ظالم عادل
ففيه ان الصيغة المشتهرة بها فعل او يفعل فهو الماضي المجهول او المضارع المجهول من الثلاثي المجرد لا
الماضي المجهول والمضارع المجهول مطلقا كذا قيل **تنبيهان** الاول اذا اعلت عين الماضي وهو ثلاثي
كقام وباع ففيه لغات ثلاث الاولى الكسر مخلصا كقيل وبيع وهي اللغة العليا الثانية الكسر مشما ضما تنبيها
على ان الضم هو الاصل ومعنى الاشمام هنا الاشارة الى الضم مع التلفظ بالكسر وهي اللغة الوسطى الثالثة
الضم مخلصا نحو قول وبوع وهي اضعفها وتجري اللغات الثلث في نحو اختار وانقاد مما اعل عينه واوجب الجمهور
ضم فاء الثلاثي المضعف نحو شد ومد قال ابن هشام والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر جائز وهو لغة بني
ضبة وبعض تميم وقرأ علقمة ردت الينا ولو ردوا بالكسر وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال البهاء زهير
من اشم في قيل وبيع اشم هنا قال في التصريح لغز فيقال ما وجه رفع الماء في قولهم ان زيد الماء بكسر الهمزة
ورفع الماء وجوابه ان زيد الماء في الحشوش اذا صبه فحذف الفاعل واقيم عنه المفعول وكسرت الهمزة على حد ردت

الينا بكسر الراء اشهر **الثاني** لا يخلوا العامل في هذا الباب من ان يكون فعلا او اسم مفعول او مصدرا اما الفعل نحو ضُرِبَ او يُضْرَبُ لعمرو واسم المفعول نحو مضروب غلاماه والمصدر نحو عجبت من اكلِ الطعامُ بتنوين اكل ورفع الطعام بمعنى من ان اكل الطعام ويجوز ان تضيف فتقول من اكلِ الطعامِ ويكون في موضع رفع كما يجوز ان تقدره في موضع نصب على ان الفاعل حذف ولم ينب عنه شئ كما في او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما قاله ابن هشام في شرح اللمحة واختلف في نحو عجبت من ضرب عمرو برفع عمرو هل يجوز ان يكون نائبا كما يجوز بالاجماع ان يكون فاعلا اجازه الجمهور ومنعه الاخفش للالتباس واختاره الشلوبين واجازه ابن خروف حيث لا لبس نحو عجبت من جنونٍ بالعلم زيدٌ ومن اكلٍ الطعام اي من ان جُنَّ زيد بالعلم ومن ان اكل الطعام وفي الايضاح اجاز جماعة ان يذكر المصدر وتقدير المصدر بان والفعل الذي لم يسم فاعله ويكون ما بعده مرفوعا بالنيابة ومن الناس من منعه وهو الاصح لان ما يرفع الفاعل من الفعل والصفة لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصدر تختلف صيغتها فلا يصح فيهما ذلك اشهر **ولا يقع** نايب الفاعل **ثاني مفعولي باب علمت ولا ثالث** مفاعيل **باب اعلمت** فلا يقال علم قائم زيدا ولا اعلم قائم زيدا عمروا وعللوا ذلك بان كلا من هذين المفعولين مسند الى المفعول الاول في باب علمت والى المفعول الثاني في باب اعلمت فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فامتنع قال الرضي وفيما قالوا نظر لان كون الشئ مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضربُ زيدٍ عمروا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد واجيب بالفرق فان كلا من المفعولين مسند ومسند اليه باسناد تام بخلاف المثال فان المصدر وان كان مسندا اليه باسناد تام الا انه لم يكن مسندا باسناد تام ورد بان كون الاسناد تاما لا يعقل تاثيره في المنع يؤيده عدم قيام المفعول الثاني مقام الفاعل في نحو زيد معلوم ابوه فانما منع عدم الاسناد التام فلو كان تمام الاسناد مانعا لاقيم لارتفاع المانع وانما المؤثر في امتناع كون الشئ مسندا ومسندا اليه هو قيام الشيئين بالآخر وذلك فيما يكون بالنسبة الى شئ واحد هذا والمنع مطلقا هو مذهب المتقدمين واما المتاخرون فاجازوه في الامن من اللبس وذلك كما اذا كان الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت نكرة والآخر فيهما معرفة نحو علم علم زيدا قائما واعلم زيدا عمروا قائما لان التنكير يرشد الى انه الخبر في الاصل واما اذا حصل الالتباس فلا قال الرضي والذي ارى ان النيابة عن الفاعل في الثاني والثالث يجوز قياسا معرفة كان الثاني او نكرة واللبس مرتفع مع الزام كل منهما

الاشر

المفعولين

المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدأ فتقول في علمت زيدا اباك علم زيدا ابوك وفي اعلمتك زيدا اباك اعلمك زيدا ابوك وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فالمرفوع في المثال الاول ثاني المفعولين وفي المثال الثاني ثالث المفاعيل ولا لبس مع لزوم المركز كما قالوا في ضرب عيسى موسى **ولا يقع** نائب الفاعل **مفعولا له** سواء كان باللام او بدونها كما يقتضيه الاطلاق فلا يقال ضُرِبَ تأديبٌ ولا ضُرِبَ للتأديب وهو مذهب الجمهور واجاز بعضهم وقوعه اذا كان باللام معللا بان المنصوب انما امتنع لانه لو اقيم مقام الفاعل صار مرفوعا فيفوت الاشعار بالعلية بخلاف ما اذا كان باللام فان المفيد للعلية هو اللام وهي موجودة فيه ورد بانه يلزم منه جواز قيامه لو قامت قرينة تشعر بالعلية وليس كذلك بل المنع مطلقا حاصل وبان النصب في الظرف يشعر بالظرفية مع جواز قيامه نحو سير يومُ الجمعة والجواب عن الاول بان وجود القرينة محمول على فقدانها طردا للباب وعن الثاني بالفرق فان ذات الظرف تقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي العلية وانما تعلم عليته بالنصب بقصدها فافترقا وعلل الرضي المنع مطلقا بان النائب مناب الفاعل ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وليس المفعول له كذلك اذ رب فعل يفعل بلا غرض لكونه عبثا ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لا يقام مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن اشهر **ولا مفعولا معه** لان الواو فيه تدل على المصاحبة فلو حذفت فاتت ويخرج عن كونه مفعولا معه ووجودها مانع من النيابة للزوم الانفصال اذ اصلها العطف فهي دليل الانفصال ونائب الفاعل كالفاعل في الاتصال ولانه ليس من ضروريات الفعل ولهذا امتنع نيابة التمييز والمستثنى ايضا واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فيقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه **وتعيين المفعول به له** لوقوعه موقع الفاعل اذا وجد في الكلام بلا واسطة مع غيره من سائر المفاعيل التي تقع موقع الفاعل وهي المفعول المطلق الذي ليس للتاكيد وظرف الزمان والمكان والمجرور بحرف الجر تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره وتعين زيد بتعين وجوبا عند البصريين وذلك لان غيره انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل من غير موجب قال ابن هشام ولان المفعول به قد يكون فاعلا في المعنى كقولك اعطيت عمروا دينارا الا ترى انه اخذ واوضح من هذا ضارب زيد عمرو الا ان الفعل صادر من زيد وعمرو حتى ان بعضهم جوز في هذا المفعول ان يرفع وصفه نحو ضارب زيد عمرو الجاهل لانه نعت لمرفوع في المعنى **فان لم يكن** اي فان لم يوجد المفعول به بلا واسطة في الكلام

فالجميع اي جميع ما سوى المفاعيل سواء اي مستوية في الوقوع موقع الفاعل لا افضل لبعضها على بعض فاذا حذف زيدا من قولك ضربت زيدا يوم الجمعة ضربا شديدا في داره واردت اقامة غيره امقامه مما ثبت نص عليه غير واحد منهم الجزولي وابن الحاجب ورجح بعضهم المجرور لانه مفعول به وان كان بواسطة ورجح بعضهم المصدر والظرفين لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح بعضهم المصدر لذلك ولان دلالة الفعل عليه اقوى ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان قال الرضي والاولى ان يقام كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن مفوض الى اختياره اشهر تنبيهات الاول يشترط في المصدر والظرف الاختصاص والتصرف فلا يجوز ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها فان قلت ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لحصول الاختصاص بالوصف ولا يجوز سبحان الله على ان يكون نائبا عن فاعل فعله المقدر اي سبح سبحان الله ولا جلس عندك او معك لعدم التصرف ومنع البصريون اقامة صفة المصدر والظرف مقام موصوفهما فلا يقال في ضرب ضرب شديد ضرب شديد ولا في صيم زمن طويل صيم طويل واجازه الكوفيون ويشترط في المجرور ان لا يلزم الجار وجها واحدا في الاستعمال كمذ ومنذ ورب والكاف وما خص بقسم او استثناء الثاني المجرور ان جر بحرف زايد فلا خلاف في كونه هو النائب وحده وهو في محل رفع بالنيابة كما ضرب من احد وان جر بغيره ففيه اقوال احدها وعليه الجمهور ان النائب هو المجرور وحده كما لو كان الجار زايدا الثاني انه حرف الجر وحده وهو مذهب الفراء قال ابن هشام ولقد ابعد في ذلك لان الحرف لا حظ له في الاعراب لا لفظا ولا محلا الثالث الجار والمجرور معا وهو قول ابن مالك قال ابو حيان ولم يقل بذلك احد غيره وقال ابن هشام انه غير ظاهر لان نائب الفاعل مسند اليه ولا اسناد الى مجموع الجار والمجرور الرابع ان النائب ضمير عايد على المصدر المفهوم من الفعل وهو قول ابن درستويه و الثالث والرابع ما يذكر مرفوعا لا غير المبتدأ والخبر وسمي الاول مبتدأ تنبيها على ان حقه التقديم والثاني خبرا تنبيها على انه مناط الفايدة حتى كانه الخبر الذي هو كلام الصدق والكذب او انه نفس الاخبار والاعلام فالمبتدأ هو الاسم حقيقة او حكما وهذا كالجنس شامل للمحدود وغيره من الاسماء المجرد عن العوامل جمع عامل وقد عرفت ان له معنيين والمقام صالح لكل منهما اللفظية المثبتة اي اللفظية النواسخ والمراد بها غير الزايدة اذ وجود الزايد كالعدم وخرج به بقية المرفوعات فان قيل التجريد عن العوامل تقتضي سبق وجودها ولم يوجد في المبتدأ عامل قط قيل قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولك للحفار ضيق

فم الركية وقولهم سبحان من صغّر جسم البعوضة وكبّر جسم الفيل وههنا من هذا القبيل لا يقال التجريد سلب الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فيكون المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي وسلب الكل يوجب سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون لشمول العدم يكون بالافتراق ايضا لانا نقول اللام في العوامل ليست للاستغراق بل للماهية وسلب ماهية العوامل يستلزم سلب كل فرد من افرادها سلمنا انها للاستغراق فالتجريد وان كان سلبا من حيث المعنى لكنه ليس سلبا بسيطا بل على وجه العدول اذ النسبة ايجابية واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم فيكون المعنى هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي سلمنا انه بسيط فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول العدم والافتراق لان الاول متعين هنا بالقرينة وهو الاصطلاح على ان المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي قاله الفاضل الهندي مسندا اليه حال من الضمير المستكن في قوله المجرد خرج به الاسماء المعدودة واسماء العدد والافعال واسماء حروف التهجي والاصوات او الصفة عطف على قوله الاسم واو لمنع الخلو دون الجمع وليست للشك والتشكيك فلا تنافي التعريف والمراد بالصفة المشتق الذي له عمل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل او الجاري مجرى المشتق كالمنسوب حال كونها واقعة بعد نفي بحرف او اسم كما سياتي او استفهام كذلك وقعت حال ثانية من الصفة حال كونها رافعة لظاهر نحو اقائم الزيدان او ما في حكمه وهو الضمير المنفصل فانه في حكم الظاهر من حيث الاستقلال نحو اراغب انت عن الهتي هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون رفع الصفة للضمير المنفصل فاوجبوا في نحو اقائم انت كون الاسمين مبتدأ وخبرا على التقديم والتاخير وتبعهم الزمخشري والسهيلي ونقل ابن الحاجب الاجماع على ذلك في اماليه وهو وهم منه كما قال ابن هشام فظهر بطلان قول كثير من شراح الكافية من ان المراد بالظاهر في قوله فيهما رافعة للظاهر اللغوي ليتناول الضمير المنفصل فعدلوا الى اخراج الظاهر عن الظاهر وحكموا بانه اراد ما لم يرده كيف وهو يصرح بالاجماع على ان الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا وحجة الكوفيين ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه لا يقال قام انت فكذلك الوصف واجيب بالفرق وذلك انه انما يجب استتاره في الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الوصف

ولأن المرفوع سدّ في اللفظ مسدّ أحد الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل قال ابن هشام ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع فإن القول بأن الضمير في الآية كما زعم الزمخشري مؤد إلى فصل العامل عن معموله بالأجنبي والقول بذلك في البيت مؤد إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد وأجاب الإمام الحديثي عن الآية بمنع تعلق الجار براغب المذكور ليلزم المحذور بل يجوز تعلقه بمقدر بعده مدلول عليه بالمقدم والتقدير أراغب أنت ترغب عن آلهتي وعن البيت باحتمال أن يكون أنتما مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده مع جوابه المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي والتقدير أنتما خليلي إذا لم تكونا لي على من أقاطعه فما أحد واف بعهدي أي عدم وفائكما معي على من أقاطعه سبب لأن لا يكون أحد يفي بعهدي لأن من سواكما ليس عندي في مرتبتكما من خلوص المودة وصدق الإخاء فإذا لم تساعداني وتكونا لي على من أقاطعه لم يف أحد بعهدي لتأسّيه بكما وادعائه أنه أحق بعدم الوفاء **فإن طابقت الصفة** الواقعة بعد نفي أو استفهام اسمًا مرفوعًا بها **مفردًا** واقعًا بعدها **ففيه وجهان** كون الصفة مبتدأ وما بعدها مرفوعًا سدّ مسدّ الخبر وكونها خبرًا وما بعدها مبتدأ وقدم الخبر لأن الاستفهام الذي حقه الصدر بخلاف ما إذا لم يطابق وعدم مطابقتها للمفرد إما بأن لا تطابق المذكور بعدها أصلا أو تطابقه ولكن لا مفردًا أما الأول فمثل أقائم الزيدان وأقائمان زيد ففي الصورة الأولى يتعين أن تكون الصفة مبتدأ وما بعدها مرفوعًا بها إذ لو كانت خبرًا لما بعدها لوجبت المطابقة في التثنية والجمع فإن المطابقة واجبة في هذا النوع بين المبتدأ والخبر والصورة الثانية ممتنعة لأنها تركيب فاسد والثاني كقولك أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون فتعين الصفة أن تكون خبرًا مقدمًا إذ لو كانت رافعة للظاهر هنا لا ثنيت ولا جمعت على اللغة الفصيحة ويجوز ذلك على غيرها ولما فرغ من حد المبتدأ أراد أن يمثل له ليزداد وضوحًا فقال **نحو زيد قائم** مثال للاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسند إليه ومثله أن تصوموا خير لكم فإن المأول كالصريح وهل من خالق غير الله وبحسبك درهم ولعل أبي المغوار منك قريب **وما قائم الزيدان** مثال للصفة الواقعة بعد حرف نفي ومثله إن قائم الزيدان وغير مضروب العمران **وأقائم الزيدان** مثال للصفة بعد حرف الاستفهام ومثلها هل قائم الزيدان ومتى قائم الزيدان وأين قاعد الزيدان وكيف مقيم العمران وكم ماكث البكران وأيان قادم الخالدان إذ النفي والاستفهام بالاسم مثلهما بالحرف فلا وجه لتخصيص الحرف كما صنع غير واحد **أو أقائم زيد** مثال للصفة المطابقة للمفرد فقائم يجوز أن يكون مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر وزيد يجوز أن يكون مبتدأ مؤخرًا وما قبله خبرًا مقدمًا كما تقدم فإن رجح الأول بأن الأصل في المقدم الابتداء عورض بأن الأصل في الصفة الخبرية فلما تعارض الأصلان تساقطا وبما تقرر علم أن المبتدأ نوعان مبتدأ له خبر وهو الاسم المجرد المسند إليه ومبتدأ لا خبر له وهو

لازم عند جمهور البصريين وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير [illegible] الصفة

الصفة واستغنت عن الخبر لأنها في معنى الفعل والفعل لا يخبر عنه لكن لها مرفوع يغني عن الخبر وقد يحذف النوع الأول من المبتدأ محذوف الخبر وجوبًا في أربع مسائل إحداها بعد واو صريحة في المعية نحو **كل رجل وضيعته** بفتح الضاد المعجمة أي حرفته وسميت بذلك لأنها تضيع بالترك أو لأن صاحبها يضيع بتركها فكل مبتدأ ورجل مضاف إليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبًا أي مقرونان وإنما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية ووجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع مكان الواو كان تامًا هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر لتمامه وصحة معناه أي مع ضيعته واختاره ابن خروف والتقييد بالصريحة في المعية احتراز عن المحتملة لها وللعطف نحو زيد وعمرو فلك أن تأتي بالخبر وتقول مقرونان وأن تحذفه اعتمادًا على فهم المعنى من الاقتصار عليهما معنى المصاحبة والاقتران ومن ذكره قوله فكل امرئ والموت يلتقيان والثانية قبل الحال الممتنع كونها خبرًا عن المبتدأ المذكور قبلها بأن يكون المبتدأ مصدرًا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرًا عن المبتدأ المذكور نحو **ضربي زيدًا قائمًا** أو مضافًا إلى المصدر المذكور نحو **أكثر شربي السويق ملتوتًا** أو إلى مؤول به نحو أخطب ما يكون الأمير قائمًا فقائمًا في الصورة الأولى والثالثة وملتوتًا في الثانية أحوال لا تصح أخبارًا عن المبتدآت المذكورة لأنها لا توصف بالقيام ونحوه والأولى محتملة لأن تكون من الفاعل ومن المفعول كما قال الزمخشري وزعم أبو حيان أنه لا يجوز كونها من المفعول إلا بدليل لأن التقييدات بالأحوال والصفات وعود الضمائر لا يكون إلا لأقرب مذكور والثانية متعينة لأن تكون من المفعول والثالثة من الفاعل وكل من ضربي وشربي وما يكون المؤول بالكون مصادر عاملة في مفسر ذي الحال وهو الضمير المستتر فيما يقدر من الخبر المحذوف وجوبًا واختلف فيه فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه ظرف زمان مضاف إلى فعله والتقدير ضربي زيدًا إذا كان قائمًا في المضي وإذا كان في الاستقبال والخبر في الحقيقة متعلق هذا الظرف من وصف أو فعل وكان المقدرة تامة لا ناقصة والحال من الضمير المستتر فيها وهو العامل في الحال ومفسر هذا الضمير هو معمول المصدر كزيد والسويق والأمير في الأمثلة وإنما لم تقدر كان ناقصة والمنصوب خبرًا لها لأمرين أحدهما التزامهم تنكيره فلا يقولون ضربي زيدًا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قال ابن هشام وهو أقوى دلالة على أنه حال لأن الخبر لا يقترن بالواو والدال على تعيين الخبر الذي هو حاصل أو نحوه الإ

عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام مثلا اذ لا يمكن تقييده الا بحصوله واللفظان ثمة الخبر هو الحال فقد وجد شرط الحذف
وذهب الاخفش وتبعه عضد الدولة الى انه مصدر مضاف الى ذي الحال والتقدير ضربي زيدا ضربه اذا كان قائما وشربي
السويق شربه واخطب كون الامير فضربه خبر ضربي وهو مضاف الى ذي الحال وهو الهاء وكذا اشربه وكونه خبران لاكثر واخطب واختاره
ابن مالك في التسهيل قال ابن هشام انه اولى لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير في اللفظ اولى انتهى والثالثة بعد لولا
لولا الامتناعية ان كان كونا مطلقا نحو لولا علي لهلك عمر اي لولا علي موجود ونحوه فجاز حذفه للعلم به من لولا الدالة على امتناع
الشيء لوجود غيره ووجب لسد الجواب مسده وسياتي الكلام على هذه المسئلة مستوفى في حديقة المفردات انتهى والرابعة بعد مبتدا
صريح في القسم نحو لعمرك او يمين الله لاقومن اي لعمرك او يمين الله قسمي فحذف الخبر للعلم به اذ تعين ذلك للقسم اذ دال
على تعين المحذوف ووجب الحذف لسد جوابه مسده ووجه تعينها للقسم الدال على تعيين ان اللام لا يستعمل معها الا فيه ولا يكون
كونهما خبرين والمحذوف المبتدأ كما في الارتشاف وهي لا يكون في الخبر قال ابو حيان وليست جواب قسم محذوف قبل لام القسم لا يدخل
وفيه نظر فقد ورد ليحلفن ان اردنا الا الحسنى والله يشهد انتهى وجوز ابن عصفور ان يكون المحذوف في ذلك هو المبتدأ والتقدير
لقسمي عمرك والاول اولى لان الحذف بالاعجاز اولى منه بالاوائل والاحتراز بالصريح من غير الصريح في القسم وهو ما يصلح
له ولغيره نحو عهد الله لافعلن اي علي فيجوز حذف علي واثباته لانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه بخلاف نحو لعمرك وايمن
الله وامانة الله مما هو صريح في القسم والعمر بضم العين وفتحها ويلزمه الفتح مع اللام لان القسم موضع التخفيف لكثرة الاستعمال
وهو مصدر محذوف الزوائد اصله تعميرك ومعناه البقاء والحيوة فمعنى لعمرك لاقومن وحياتك لاقومن ويلزم الاضافة
الى الظاهر والمضمر مع اللام ودونها وللنحاة فيه كلام منتشر لا نطول بذكره ويجوز دخال الباء عليه كقوله بعمرك لا تهجرينا
ومنينا المنى ثم امطلينا واعلم ان المصنف لو اخر ذكر هذه المسائل بعد الخبر لكان اولى كما فعله جميع المصنفين واذ قد تعرض لذلك
ههنا فلنتمم الفائدة بذكر حذف الخبر جوازا او حذف المبتدا جوازا ووجوبا اما حذف الخبر جوازا فعند قيام القرينة نحو قولك بعد
الاستفهام عن المخبر عنه زيد لمن قال من عندك اي عندي زيد والعطف عليه نحو زيد قائم وعمرو وقال تعالى اكلها دائم وظلها اي
دائم وفي غير ذلك نحو وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم قال ابن مالك وبعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع اي حاضر
وهو قليل وتبعه ابن هشام في الاوضح وهو بناء على ان اذا ظرف اما القائل بكونها للمكان فلا يقدر محذوفا بل يجعلها الخبر
كما سياتي تحقيقه في حديقة المفردات انتهى واما حذف المبتدا جوازا فعند قيام القرينة ايضا نحو قولك زيد لمن قال من هذا
اي هذا زيد وهو كثير بعد الاستفهام قال الله تعالى وما ادريك ما الحطمة نار الله اي هي نار الله وما ادريك ما هيه نار حامية
اي هي نار حامية

ما اصحاب اليمين في سدر بل انبئكم بشر من ذلكم النار وبعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فعمله لنفسه واساءته
عليها وان تخالطوهم فاخوانكم في الدين اي فهم وان لم يصبها وابل فطل وان مسه الشر فيئوس وبعد القول نحو وقالوا اساطير
الاولين قالوا ساحر مجنون سيقولون ثلثة رابعهم الآيات وفي غير ذلك ولا يكون المبتدا نكرة الا مع حصول
الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وجد شيء من الشرائط او لم يوجد فيجوز ان يقول كوكب انقض الساعة
ولا يقال رجل قائم هذا ما عول عليه المتقدمون في ضابطة الابتداء بالنكرة ورأى المتأخرين انه ليس كل احد يهتدي الى مواضع
الفائدة فتتبعوها وانتهاها بعضهم الى نيف واربعين موضعا اوردها السيوطي في الاشباه والنظائر ورد بعضهم ان الضابط في
ذلك قرب النكرة من المعرفة لا غير وفسر قربها من المعرفة باحد شيئين اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة او بكونها في غاية
العموم كقولهم تمرة خير من جرادة فعلى هذا لا حاجة الى تعداد الاماكن بل نعتبر كل ما يرد فان كان جاريا على الضابط اجزناه والا
منعناه والخبر هو الاسم حقيقة او حكما المجرد عن العوامل اللفظية والمراد بها غير الزائدة ليشمل نحو ما زيد بقائم عند
عند التميميين وان عمرو هذا مذهب عندهم وعند الحجازيين ودخل فيه قسما المبتدا والاسماء المعدودة المسند
فخرج القسم الاول من المبتدا والاسماء المعدودة به الى المبتدا ويجوز ان يكون الباء بمعنى الى والضمير عائد
الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتدا فلا حاجة في اخراجه بزيادة المغاير للصفة كما فعل
ابن الحاجب في الكافية اذ هذا المعنى هنالك تاكيد تنبيه قولنا الاسم حقيقة او حكما نحو زيد قائم وبعض
الفعل الماضي ضرب واما الخبر الجملة فان قلنا انها ماولة بالمفرد كما قاله ابن الحاجب دخلت وهو المناسب بقول
المص فيما مر ولا ياتي الكلام الا في اسمين او فعل واسم وان قلنا انها على ظاهرها فهما خبر من غير تاويل لم يدخل وهو
مذهب المحققين من النحاة وهو اي الخبر قسمان قسم مشتق وهو الاصل ولذلك قدمه والمراد به هنا
الدال على ذات مبهمة وهو اسم صفة كضارب ومضروب وحسن واحسن وفي حكمه المنسوب لا مطلق المشتق فان اسم
الزمان والمكان والالة حكمها حكم الجامد المحض وهذا اصطلاح غير ما تقدم وقسم جامد وهو ما عدا
المشتق بالمعنى المذكور فالمشتق اما رافع لظاهر اولا وغير الرافع لظاهر لفظا كما سيأتي او محلا نحو
الكافر مغضوب عليه يتحمل ضميره اي ضمير المبتدا وذلك لان المشتق المذكور بالمعنى المذكور في معنى
الفعل فلا بد له من فاعل ظاهرا او مضمر فيطابقه اي يطابق المبتدا دائما افرادا وتثنية وجمعا و
تذكيرا وتانيثا نقول زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة وهندان قائمتان وهندات

بتوهم عوسنگا يجوز فضى عربا من فضحا ورفع به ضيرا و يجوز تركيد انتهى الثاني ذهب الكوفيون الى ان الجامد يتحمل الضمير مطلقا اول بالمشتق او لم يؤول وعزى هذا القول الى الكسائي الكوفيين وحده والى الرماني من البصريين لكن نقله ابن مالك في شرح الخلاصة عن الكوفيين كافة وسبقه الى هذا النقل صاحب البسيط هذه صح صح صح صح صح صح صح صح صح صح صح

قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل لضمير مستتر وجوبا عايد على المبتداء وهو مطابق للمبتداء كما ترى والألف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون وهذا الضمير يجب استتاره الا اذا جرى الخبر على غير من هو له في المعنى فيبرز عند البصريين وجوبا سواء خيف اللبس ام امن فالأول نحو غلام زيد ضاربه هو اذا كانت الهاء للغلام او للمبرز الضمير ليتوهم مع ان الغلام هو الضارب والثاني نحو غلام هند ضاربه هو وذهب الكوفيون الى عدم وجوب الابراز مع امن اللبس كما يقوله **بخلاف غيره** اي المشتق غير الرافع لظاهر وهو الجامد **نحو الكلمة لفظ** وهذا اسد مشيرا الى السبع المفترس والمشتق الرافع لظاهر نحو **هند قائم ابوها** فلا يتحملا ضمير المبتداء ولا يطابقانه اما الجامد فلان تحمل الضمير فرع على ان يكون المتحمل صالحا لرفع ظاهر على الفاعلية وذلك مقصور على الفعل او ما في معناه ولا حظ للجامد في ذلك واما المشتق الرافع لظاهر فلانه لا يرفع فاعلين واما عدم مطابقتها للمبتداء فلعدم تحملهما للضمير **تنبيهان** قضية اطلاقه وتمثيله بالكلمة لفظ ان الجامد لا يتحمل الضمير ولو اول بالمشتق وهو خلاف ما صرح به من ان المؤول بالمشتق بمنزلته في تحمل الضمير ورفع الظاهر بل في كلام ابي حيان ما يشير اليه انه لا خلاف في ذلك وانما لم يطابق في نحو الكلمة لفظ مع تحمله للضمير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على اصله لان المصدر لم يتحمل الضمير كما اقتضاه كلامه وتوهمه بعض فضلاء العجم كيف وهو ما اول ههنا بالملفوظ من غير خلف نعم المصدر لا يتحمل الضمير في قولك اذا اخبرت عن عين وجعلت العين نفس المعنى مجازا على قول سيبويه نحو زيد عدل وهذا لا يتصور في نحو الكلمة لفظ واما على قول الكوفيين من ان المصدر يؤول بالصفة دائما فزيد عدل مؤول بعادل فهو متحمل للضمير اجماعا بدليل رفعه للظاهر نحو زيد عدل ابوه واما على قول البصريين من انه على حذف مضاف اي ذو عدل هو فالخبر هو ذو وهو المتحمل للضمير لانه المؤول بالمشتق لا المصدر وهو يطابق المبتداء دائما فاذا قلت هند عدل والزيدان عدل كان التقدير ذات عدل وذوا عدل وقس على ذلك واعلم ان نحو هذا التفصيل يجري في الجامد المؤول بالمشتق بغير المصدر وان لم يات فيه الخلاف المذكور قال ابن مالك في شرح الكافية اذا اشرت الى رجل وقلت هذا اسد كان لك فيه ثلثة اوجه احدها تنزيله منزلة الأسد مبالغة دون التفات الى تشبيه كقول الشاعر ... الفتى يجمع عليه سد ... اذا لم ينزع من عزيه فهو الكلمة **الثاني** في تقديم المبتداء وتاخير الخبر اذا كانا معرفتين فهو اذا كان الانسان المعرفان بحيث يستفيد السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح ان يكون محكوما عليه **فالمجهول ثبوته منهما للشيء الآخر عند السامع** وهو كالطالب **في اعتقاد المتكلم** ان يحكم به عليه **يجعل خبرا له ويؤخر عنه** لانه محكوم به **وذلك الشيء الآخر المعلوم** عنده مع الذي جهل ثبوت الآخر له **ولا يعدل عن ذلك**

في الاستعمال الغالب فيقال على القاعدة **لمن عرف زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه** واريد ان يعرف انه اخوه **زيد اخوك** سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا **ولمن عرف ان له اخا** في الجملة **ولم يعرف اسمه** على التعيين واريد ان يعرف ان اسمه زيد **اخوك زيد فالمبتداء هو المقدم في الصورتين** هو زيد في الصورة الاولى واخوك في الثانية وقد يعدل عن ذلك في غير الغالب فيجعل المطلوب الحكم عليه خبرا والآخر مبتداء كقول ابي تمام في صفة القلم ... **فصل** في ذكر ما ينسخ المبتداء والخبر **يدخل على المبتداء والخبر افعال وحروف** وتعمل فيهما بدليل انه متى حذفتها انعقد الكلام مبتداء وخبرا **فيجعل المبتداء اسما لها والخبر خبرا لها فيسمى** الأول اسمها والثاني خبرها وقد يسمى المرفوع كان فاعلا تشبيها له بالفاعل والمنصوب بها مفعولا تشبيها له بالمفعول مجازا قال ابن هشام وهو اصطلاح غير معروف **وتسمى** هذه الأفعال والحروف **النواسخ** لأنها تنسخ اي تزيل حكم المبتداء والخبر الثابت لهما قبل دخولها اخذا من النسخ وهو لغة الازالة **وهي** من حيث هي نوعان لأنها اما افعال او حروف كما ذكره ومن حيث عملها واختلاف احكام بعضها مع بعض **خمسة انواع** ولم يذكر فيها افعال القلوب مع اعترافه بان اصل مفعوليها المبتداء والخبر كما عليه الجمهور وقد ذكرها في حديقة الأفعال وسياتي الكلام عليها هنالك وكان الأولى ان يذكرها في جملة النواسخ فتكون الأنواع ستة **النوع الأول الأفعال الناقصة** وسميت بذلك لانها لا تتم بمرفوعها كلاما وقيل لانها لا تدل على الحدث وليس بصحيح لما سياتي وتسميتها بالنواسخ من باب اطلاق اسم الأعم على الأخص وعرفها ابن الحاجب وتبعه المص في التهذيب بما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي لجعله وتثبيته عليها قال الرضي وغيره كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة هي غير صفة مصدره والا انتقض بجميع الأفعال التامة فان ضرب مثلا في قولنا ضرب زيد يقرر الفاعل على صفة لكن تلك الصفة هي الضرب المستفاد من الفعل العامل فيه واما الفعل الناقص فانما يقرر الفاعل على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولك كان زيد قائما لا يقرر زيدا على صفة الكون بل على صفة القيام المستفاد من الخبر المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود وكذا سائرها قال بعضهم والتحقيق انه لا حاجة الى ما ذكر من التقييد لأن المتبادر من قولك هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى هو الموضوع له لا غير والأفعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا والأفعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فتكون الصفة خارجة من مدلولها انتهى **والمشهور منها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وليس** فكان لثبوت خبرها لاسمها فيها

من حيث مضى مع الانقطاع عند الاكثر كما قال ابو حيان او مع السكوت عن الانقطاع وعدمه عند الآخرين
وجزم به ابن مالك نحو كان زيد قائما وقد تكون للاستمرار والدوام اي الواردة في صفاته تعالى وصار لانتقال اسمها الى
خبرها واصبح وامسى واضحى لثبوت خبرها لاسمها صباحا ومساء وضحى وظل وبات لثبوت خبرهما لاسمهما في جميع
النهار والليل قال ابن الخباز ورأيت كثيرا يتوهمون دلالة بات على النوم ويبطله قوله تعالى والذين يبيتون لربهم
سجدا وقياما وقد تكون كان واصبح وامسى واضحى وظل وبات بمعنى صار كقوله تعالى فكانت هباء فاصبحتم بنعمته
اخوانا ظل وجهه مسودا وليس لنفي خبرها عن اسمها حالا عند الجمهور وقال سيبويه وابن السراج مطلقا اي عند [illegible]
وليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا
قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به واخته الرابع ٢ **وما زال** وهو لثبوت خبرها لاسمها على الاستمرار مذ قبله ويشترط
فيه ان يكون ماضي يزال لا ماضي يزيل فانه فعل متعد لواحد معناه ماز يقال زال ضأنه من معزه اي ميزه ومصدره
الزيل ولا ماضي يزول فانه قاصر ومعناه الانتقال ومنه قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولئن
زالتا ومصدره الزوال **وما برح وما انفك وما فتئ** مثلث التاء ويقال افتأ ذكره الصغاني وهي بمعنيه
وهذه الاربعة تعمل بشرط تقدم نفي او نهي او دعاء مثال النفي كما نطق به قوله تعالى ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه
عاكفين ومنه تالله تفتؤ اي لا تفتؤ ومثال النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين ومثال
الدعاء قوله الا يا اسلمي يا دارمي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقيده في الارتشاف بلا خاصة قال ابو حيان
في شرح التسهيل ولا خلاف بين النحويين في ان معاني هذه الافعال الاربعة متفقة **وما دام** وهي لتوقيت امر
بمدة ثبوت خبرها لاسمها وتعمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية كما نطق به كاعط ما دمت مصيبا درهما اي مدة دوامك مصيبا
فلو لم يتقدمها ما لم تكن من هذا الباب نحو دمت مصيبا وكذا لو كانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت مما دمت محسنا لان المعنى
دوام احسانك لا مدة دوام احسانك **تنبيه** قال بعضهم اتفق النحاة على ان كان واخواتها افعال الا ليس فان الفارسي
ومن تبعه ذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال ضماير الرفع البارزة وتاء التانيث الساكنة بها اشهر قلت ودعوى
الاتفاق ممنوعة فقد ذهب الزجاج ومن تبعه الى انها حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدأ على
صفة **وعملها كلها رفع الاسم** وهو المبتدأ الذي تدخل عليه اي تجدد له رفعا غير الاول لكونها عوامل لفظية
وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انه باق على رفعه لانه لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم

بها اذا كان ضميرا نحو كنت قائما والضمير بالاستقراء لا يتصل الا بعامله ويشترط في المبتدأ الذي تدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة
طلبية ولا انشائية وان لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كان لنفسه ام لمصحوب لفظي ام
معنوي **وتنصب الخبر** اي خبر المبتدأ خلافا للكوفيين في انه انتصب على الحال واكثر النحاة على انه لا يجوز رفع الخبر
بعدها على اضمار مبتدأ محذوف فلا يقال كنت قائم اي انا وقد ورد في الشعر فاوله الجمهور فان كان بانفصال جاز الوجهان
نحو كان الزيدان قائما وقاعدا وقائم وقاعد ورفع الاسمين بعدها اكثره الفراء وقال الجمهور فيها ضمير شان والكسائي
ملغاة ذكره في الارتشاف **ويجوز في الكل** اي في كل الافعال الناقصة المشهور منها وغيره ولذا قال على كل وكذا
بعض منعه بعضهم وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله **توسط الخبر** بينها وبين الاسم خلافا لابن معط في دام وذلك حيث لا مانع
ولا موجب للتوسط فالاول كان يكون الخبر واجب التقديم عليها لصدارته نحو اين كان زيد او واجب التاخير كما اذا
دخلته اداة الحصر نحو ما كان زيد الا في الدار او خيف لبس نحو كان صاحبي عدوي والثاني كما اذا دخلت الاسم اداة
وكان مع الفعل ما يقتضي التصدير وعدم الفصل منه نحو هل كان قائما الا زيد اذ لا يفصل بين الفعل واداة الاستفهام
او كان الخبر ضميرا وصل نحو كانه زيد فجواز التوسط بمعنى سلب ضرورة الطرفين من التوسط وعدمه محله ما عدا ذلك كما في نحو كان
تقول كان قائما زيد قال تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقرأ حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر وقال الشاعر
ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغبا ابدا فان حمل الجواز في كلامه على معناه المشهور من سلب ضرورة
الطرفين وان حمل على ما يقابل الامتناع كان اعم مما توسطه واجب وجائز **ويجوز في سوى الخمسة الاواخر**
وهي التي في اولها ما **تقدم الخبر عليها** ولو كان جملة على الاصح وذلك حيث لا موجب له كان يكون من ادوات
الصدر نحو اين كان زيد ولا مانع منه كما اذا دخلته اداة الحصر نحو ما كان زيد الا قائما او خيف اللبس نحو كان صاحبي عدوي فجواز
التقديم بمعنى سلب ضرورة الطرفين محله ما عدا ذلك نحو قائما كان زيد وان حمل على الجواز بمعنى مقابل الامتناع كان اعم مما تقدمه
واجب وجائز كما قلنا في جواز التوسط وجاز تقديمه بدليل قوله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون
فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل
وتبعه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل
تجويزهم زيدا لم اضرب وعمرا لن اضرب مع امتناع تقديم اضرب على لم ولن قال بعضهم واحسن ما يستشهد به على ذلك
بيت العروض اعلموا اني لكم حافظ شاهدا ما كنت او غائبا وانما امتنع في الخمسة الاواخر لاقترانها بما وهي مانعة لانها

نافية وهي من اداة الصدر او مصدرية ومعمول المصدر لا يتقدم عليه ومنع ذلك في مادام متفق عليه واما الاربعة الاخر وغيرها مما نفي بما من هذه الافعال وان لم يكن النفي شرطا في عمله فمختلف فيه فالمنع مذهب البصريين والفراء واجازه بقية الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها وخص ابن كيسان المنع بغير ما النفي شرطا في عمله لان نفيه ايجاب فان كان النفي بغير ما جاز التقديم مطلقا خلافا للفراء في اطلاقه المنع مع كل ناف ويرده قوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد ويجوز فيما عدا فتئ وليس وزال ان تكون تامة اي مستغنية عن الخبر كما ان معنى كونها ناقصة عدم الاستغناء عنه هذا هو الصحيح الذي عليه المحققون وصححه نجم الائمة وفاضل الائمة وذهب الاكثرون الى ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان زعما منهم ان معنى نقصانها عدم دلالتها على الحدث كما مر قال نجم الائمة وليس بشيء لان كان في كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معا فكان تدل على حصول حدث مطلق يقيده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان المطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على معنى الكون الدائم ومازال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه انتهى واستدل ابن مالك على بطلان قولهم ايضا بعشرة اوجه ذكرها في شرح التسهيل وما تصرف منها تصرفا تاما او ناقصا يعمل عملها فيثبت لغير الماضي ما يثبت للماضي من العمل فالمضارع نحو لم اك بغيا والامر نحو قل كونوا حجارة او حديدا واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا وقوله قضى الله يا اسماء ان لست زائلا احبك حتى يغمض العين مغمض والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير وكلها لا يستعمل منها اسم مفعول واما قول سيبويه فهو مكون فيه فيحتمل ان ابن جني سال عنه شيخه ابا علي الفارسي فقال ما كل داء يعالجه الطبيب تنبيه كل من التصرف وعدمه يكون في الافعال وفي الاسماء وتصريف الافعال اختلاف ابنية الفعل باختلاف المعاني كضرب يضرب اضرب وعدمه

تقديم خبر ليس عليها فيجوز ان لا يجوز ذلك فيها الا انه يجري مجرى الا فكما لا يجوز قام القوم زيدا الا لا يجوز قام القوم زيدا ليس مع صحته

ان يلزم صيغة واحدة منها كليس ودام في هذا الباب وعسى في افعال المقاربة وهب وتعلم في باب الظن وخلا وعدا وحاشا في باب الاستثناء وصيغ التعجب الثلث ومنها نعم وبئس وحبذا وسياتي في ابوابها وفعل الا فيه وتبارك وسقط في يده وهدك من رجل وينبغي في الاشهر وهلم على القول بانه فعل وعم صباحا وارحب والتصرف في الاسماء ان تستعمل اوجه الاعراب فتكون مبتدا وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه ونحوه وعدمه ان يقتصر به على بعض ذلك كاقتصارهم في ايمن على الرفع بالابتداء وسبحان الله على النصب بالظرفية او الجر نحو ماذا في بابه انتهى هاتان مسئلتان الاولى تختص كان دون بقية اخواتها بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون تخفيفا لكثرة الاستعمال وشبهه النون بحرف العلة نحو قوله تعالى قالت انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر ولم اك بغيا اصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين ثم النون للتخفيف والحذفان الاولان واجبان والثالث جائز بخلاف نحو من تكون له عاقبة الدار ونحو ويكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم ونحو وتكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون ولم تحذف لانها متحركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة مناسبة فتقاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة بحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذف بجامع انها تكون اعرابا مثلهن فتحذف للجازم كما يحذفن وخصائص كان بذلك بشرط عدم اتصاله اي اتصال نون مضارعها المجزوم بضمير نصب ولا بحرف ساكن ومن ثم بفتح المثلثة وتشديد الميم اشارة الى المكان الاعتباري اي ومن اجل اعتبار الشرط المذكور لم يجز حذف نون مضارع كان المجزوم بالسكون في نحو قوله عليه الصلوة لعمر طالبا ان يقتل ابن الصياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله لاتصاله بالضمير المنصوب الذي يرد الاشياء الى اصولها فلا يجوز معها بعض الاصول ولا في نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم لاتصاله بالساكن وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية لقوتها بالحركة وخالف يونس في هذا فاجاز الحذف تمسكا بقوله اذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد الرتائم وقوله فان لم تك المرآة ابدت وسامة فقد ابدت المرآة جبهة ضيغم ورده ابن مالك على الضرورة كقوله فلست بآتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل والمسئلة الثانية لكثرة في كل موضع ذكر فيه بعد ان الشرطية وكان المحذوف اسم مفرد يذكر بعده فالجزاء متلوه باسم مفرد مع صحة تقدير فاء او نحوهما مما يصلح خبرا قبل فاء الجزاء نحو قولهم وفي بعض الكتب مرفوع الى النبي صلعم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وقولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر

أوجه من الأعراب احدها نصب الأول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية
لمبتدأ محذوف بعد فاء الجزاء اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وان كان ما قتل به سيفا
فما يقتل به سيف وان كان ما قتل به خنجرا فما يقتل به سيف الثاني رفعهما معا فالأول على انه اسم لكان
المحذوفة والثاني على تقدير مبتدأ محذوف اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير وان كان معه او في يده او عنده سيف فما
يقتل به سيف الثالث نصبهما على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها والثاني بفعل محذوف او على الخبرية لكان
محذوفة ايضا اي ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا او فيكون جزاؤهم خيرا وان كان ما قتل به سيفا فيكون ما يقتل به سيفا الرابع
عكس الوجه الأول اي رفع الأول على انه اسم لكان محذوفة مع خبرها ونصب الثاني بفعل لائق تقديره فيجزون
او خبر لكان محذوفة اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا او فيكون الجزاء خيرا وان كان معه سيف فيكون ما يقتل به سيفا والوجه
الأول اقوى الوجوه الأربعة لأن فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه
الأخير اضعف الوجوه لأن فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الناصب او كان مع اسمها بعد الفاء وكلاهما قليل
غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه وذكر الثلثة والوجهان المتوسطان بين الأقوى والأضعف اعني الأول والآخر
متوسطان بين القوة والضعف لأشتمال كل منهما على احد الكثيرين واحد القليلين وظاهر كلامه ان هذين الوجهين متكافئان
وهو كذلك عند الشلوبين وقال ابن عصفور رفعهما اولى تنبيهان الأول تعبيره باقوى واضعف يقتضي
قوة الثلاثة وضعفها لاقتضاء افعل التفضيل المشاركة والزيادة فيلزم التناقض وهو كثير في عباراتهم
فينبغي تشريك افعل في ذلك بلا مشاركة فيه فيكون الأقوى والأضعف بمعنى القوي والضعيف كما قيل في قوله
تعالى وهو اهون عليه ونحوه قال بعضهم ان افعل قد يقصد تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا
بمعنى تفضيله بعد المشاركة في اصل الفعل ٢ الغير فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الأوضح في افعل في صفاته [٢ فيفيد عدم وجود اصل الفعل في ع]
تعالى وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف الصديق عم رب السجن احب الي وقول علي عم لأن اصوم يوما من
شعبان احب الي من افطار رمضان النوع الثاني من انواع النواسخ الأحرف المشبهة
بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فمن حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وليت على حرفين كهل وبل
ولا حرف الواحد كالواو والى هذا اشار ابن الخشاب بقوله ليت حملها النسج ولا نسخه ان ليف ولبنا
على الفتحة مثله واما معنى فلأن معانيها معاني الأفعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت

وتسمى

وتسمى ايضا بالنواسخ اطلاقا لاسم الأعم على الأخص وهي ستة وعدها سيبويه خمسة باسقاط ان المفتوحة لأنها فرع
المكسورة وتبعه ابن مالك في التسهيل واورد ان قضية هذا ان لا تعد كان فان اصل كان زيدا الأسد ان زيدا كالأسد
فقدمت الكاف فصار كان واجاب بان الأصل كان منوطا لاستغناء الكاف عن متعلق ان بكسر الهمزة وفتح النون مشددة
وأن بفتح الهمزة والنون المشددة وبنو تميم تقول عن وتسمى عنعنة تميم وهما لتأكيد الحكم ونفي الشك عنه والانكار له ومن ثم لا
يؤتى بها عند تردد السامع في الحكم او انكاره لا اذا كان خالي الذهن عن الحكم والتردد فيه ويفترقان من حيث ان ا
المكسورة لا تغير مدخولها اذا كان جملة وان المفتوحة تصيرها في تأويل المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها في موقع الفاعل
والمفعول والمجرور فتأول بمفرد ولكن بتشديد النون وهي بسيطة خلافا للكوفيين ومعناها الاستدراك وفسر بان تنسب لما
بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكن لكنه متحرك او ضد له نحو ما هذا ابيض
لكنه اسود او خلاف له على الأصح نحو ما زيد قائما لكنه شارب ويمتنع ان يكون موافقا له بالاتفاق قال ابو حيان في النكت ا
الحسان وقيل يكون للتوكيد تارة وللاستدراك اخرى قاله ابن الصلح وجماعة وفسروا الاستدراك برفع ما توهم ثبوته او نفيه من الكلام
السابق تقول زيد شجاع فيتوهم اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فاذا اردت رفع
هذا التوهم تأتي بلكن فتقول لكنه بخيل وقس على ذلك النفي والتوكيد نحو لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ اكدت ما افادته لو من الامتناع
وقيل هي للتوكيد دائما وقد تعطي مع ذلك معنى الاستدراك وكأن بتشديد النون وهي حرف مركب عند اكثرهم حتى ادعى
ابن هشام الخضراوي وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك بل ذهب بعضهم الى انها بسيطة وادعى صاحب رصف المباني انه
قول اكثرهم واطلق الجمهور انها للتشبيه وهو معناها المتفق عليه وزعم جماعة منهم ابن السيد انها لا تكون كذلك الا اذا كان خبرها
اسما جامدا نحو كأن زيدا اسد بخلاف كأن زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانه في ذلك كله للظن لأن الخبر هو الاسم
والشيء لا يشبه بنفسه قال الرضي والأولى ان يقال انها في ذلك للتشبيه ايضا والمعنى كأن زيدا شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر
حقيقة فيصح التشبيه الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود
الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك تقول كأني امشي وكأنك تمشي والأصل كأني رجل امشي وكأنك رجل تمشي انتهى
ثم القائل بانها مركبة يقول انها للتشبيه المؤكد لتركيبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتأكيد فكأن زيدا اسد
اصله ان زيدا كاسد قدمت الكاف على ان ليدل اول الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان للجار فصارا
حرفا واحدا لولا انهما على التشبيه والتأكيد والقائل بانها بسيطة يلزم ان يقول بمطلق التشبيه لأنها موضوعة له كالكاف

فان قلت على القول بتركيبها بم يتعلق الجار قلت قال ابن جني حرف التشبيه لا يتعلق بشيء لمفارقته الموضع الذي
يتعلق فيه بالاستقرار ولا يقدر عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته التشبيه قال ابن هشام وليس
قوله بأبعد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا تتعلق دائما قال ولما رأى الزجاج ان الجار حقه التعلق قدر الكاف
هنا اسما بمنزلة مثل فلزمه ان يقدر له موضعا فقدره مبتدأ فاضطر الى ان قدر له خبرا لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر
اليه قال معنى كأن زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك كائن وقال الاكثرون لا موضع لأن وما بعدها لأن الكاف وأن
صارتا بالتركيب كلمة واحدة قال ابن هشام وفيه نظر لأن ذاك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ اشهرها
ليت وقد يقال لتّ بابدال الياء تاء وادغامها في التاء ولوت وهي للتمني وهو طلب حصول شيء مستحيل او ممكن غير متوقع
على سبيل المحبة كذا قيل والأولى ان يقال اظهار محبة شيء مستحيل من حيث انه مستحيل او ممكن غير متوقع لأن التمني ليس بطلب
سيما مع العلم باستحالته ثم تعلقه بالأول كثير كقوله فياليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب فما الطف قول
الدماميني مضمنا لبعض صدر هذا البيت مع التورية المرشحة يوما في رماني بما شاء في فجاءت بنحوس وغابت سعود
واصبحت بين الورى بالمشيب عليلا فليت الشباب يعود وبالثاني قليلا نحو ليت زيدا المحسن الى من
اساء اليه ولكن يجب في التمني اذا كان متعلقه ممكنا كهذا ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا
صار ترجيا ولا يكون في الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء و **لعل** وليس اصلها عل واللام لام الابتداء
خلافا للمبرد وكما حكاه عنه صاحب المفتاح بل عل لغة فيها كما سيأتي وهي لتوقع مرجو او مخوف نحو لعل الحبيب
واصل ولعل الرقيب حاصل قال ابن هشام وغيره ويختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الأسباب
اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا اشهر قال جماعة منهم الأخفش والكسائي وتكون للتعليل
كاللام وحملوا عليه قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبته يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا
على رجائكما وحكى الأخفش افرغ عملك لعلنا نتغدى اي لنتغدى قالوا ولهذا جر بها عقيل كقوله ورواه
السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب: وداع دعا يا من يجيب الى الندى : فلم يستجبه عند ذاك مجيب:
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة : لعل ابي المغوار منك قريب: وقال الكوفيون وتكون
للاستفهام وتبعهم ابن مالك وجعل منه قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقوله عليه السلام للأنصاري وقد خرج اليه مستعجلا
لعلنا اعجلناك والآية عند غيرهم محمولة على الرجاء وفي الحديث على الاشفاق **وعملهما** اي عمل الأحرف

المذكورة

المذكورة **عكس عمل كان** وهو نصب المبتدأ ورفع الخبر نحو ان الساعة آتية ويشترط في اسمها ما تقدم في اسم
كان واخواتها ونسبة الخبر الى هذه الأحرف كعكسها هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون والسهيلي الى انه باق على رفعه
الأصلي وعملها فيه الرفع هو المشهور واجاز جماعة نصبه على انه لغة وممن قال بذلك ابن سلام وابن الطراوة وابن السيد البطليوسي
وذكره المص في حديقة المفردات كالحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وقوله اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك
خفافا ان حراسنا اسدا وقوله كأن اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا ونحو وحكى يونس
لعل اباك منطلقا ولا يرد ذلك على قضية كلام المص لأنه قليل والجمهور على انكار ذلك وتأويل الشواهد فالقعر في الحديث مصدر
قعرت الشيء اذا بلغت قعره وسبعين ظرف اي مدة بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما وباقي المنصوبات حال او مفعول اي
تلقاهم اسدا ويحكيان قادمة واشبهن رواجعا ويوجد منطلقا قال ابن هشام ولا تقدر في هذين تكون وتكون كما ذهب اليه الكسائي
لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين وفيه نظر **ولا يتقدم احد معموليها** من الاسم والخبر **عليها مطلقا** اي
ظرفا او جارا ومجرورا كان الخبر او غيره فلا يقال زيدا ان قائم ولا قائم او عندك او في الدار ان زيدا وذلك لأن لها صدر الكلام
فلو تقدم زالت الصدرية واما ان المفتوحة فانه وان لم يكن لها صدر الكلام لكنها كالموصول اذ هي مع معموليها في تأويل المفرد
فلا يتقدم عليه شيء منها قال الرضي كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه
والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغيرها ليبني السامع ذلك الكلام من اول الأمر على ما قصد المتكلم وكل واحد
من هذه الحروف تدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانه لا يدل على قسم من اقسامه بل هي لتوكيد معنى الجملة
فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغير المعنى الا انها مع ذلك وقعت موقع حرف ابتداء كاللام فوجب تصدرها واما المفتوحة
فلكونها مع جزئيها في تأويل المفرد وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف اليه فلا
تتصدر وان كانت في مقام المبتدأ الذي حقه الصدر لشيء **ولا يتقدم خبرها على اسمها** لضعفها في العمل لأنها
انما عملت بالحمل على الفعل لمشابهتها له فيما مر **الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا** فانه يجوز تقدمه على اسمها
ح من الجواز بمعنى مقابل الامتناع فيشمل ما تقدمه واجب وجائز **نحو** قوله تعالى **ان في ذلك لعبرة** وان لدينا
انكالا فتقدم الخبر على الاسم في الآية الأولى واجب لأنه لو اخر لزم ايلاء لام الابتداء لأن وهو ممتنع وفي الثانية
جائز على ما نص عليه الجرجاني واعتمده غيره من جواز كون اسم ان نكرة محضة وانما جاز ذلك مع الظرف والمجرور لأنهم يتوسعون
فيها ما لا يتوسعون في غيرهما وما الطف قول ابن جني: عس لبكر باخره : كأني من اخبار ان ولم يجز : له احد في النحو ان يتقدما :

عسى حرف جر من بذاك يحزنني اليك فانحى في ازراك مقدمة **فايدة** انما جرت عادتهم بالتوسع في الظرف والجرور لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان الا نادرا فصار مع كل شيء كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخل حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار مع المجرور مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في قاله الرضي وغيره **وتلحقها** اي الحروف المذكورة **ما** الزائدة **فتكفها** عن العمل لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية الذي هو سبب عملها وصيرورتها حروف ابتداء تدخل على الجملتين **نحو انما زيد قائم** وقوله تعالى كانما يساقون الى الموت ولذلك سميت ما هذه كافة والى هذا لمح بعضهم حيث قال ؎ وعطفت عراك لما قلت ما بذا اعلى ولا يومن امر بدل بعد او ما علمت بان ما حرف يكف عن العمل ؎ واذا تلاها الفعل سميت مهيئة لانها هيئت هذه الحروف للدخول على الفعل بعد ان لم تكن صالحة وقد تعملت ليت مع لحوق ما قيل بل هو الارجح لعدم زوال اختصاصها بالاسماء فلا يقال ليتما قام زيد خلافا لابن ابي ربيع وذهب الفراء الى وجوب الاعمال وروي قول النابغة قالت ؎ الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد ؎ بالوجهين الرفع على ان ما كافة وهذا ابتداء والحمام بيان ولنا الخبر والنصب على ان ما زائدة وذا اسم ليت والحمام بيان ولنا الخبر قال ابن هشام ويحتمل ان الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر لمحذوف اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير اي مع عدم طول الصلة قليل اشهر وعدم طول الصلة في ذلك ممنوع بل هي طويلة بالصفة وقد صرح هو بمثل ذلك في المغني وذهب ابن السراج والزمخشري وتبعهم ابن مالك الى جواز اعمال الجميع قياسا **وان حل المصدر محل ان** ومعموليها بان وجب ذلك **فتحت همزتها** وجوبا للفرق بينها وبين المكسورة **والا** يحل المصدر محل ان ومعموليها بان لا يجوز ذلك كسرت همزتها وجوبا **وان جاز الامران** هما الحلول وعدمه **جاز الامران** اي فتح الهمزة وكسرها وسلم تعبيره بالمصدر عما انتقض به على سيبويه حيث عبر بالمفرد من انه منقوض بنحو ظننت زيدا انه قائم حيث يجب فيه كسر ان مع جواز حلول المفرد محلها ومحل معموليها كذا ذكره ابن مالك اذا علمت ذلك فيجب فتح ان في ثمانية مواضع يجب فيها ان يحل المصدر محل ان ومعموليها **احدها** ان يقع فاعلا **نحو** قوله تعالى **اولم يكفهم انا انزلنا** اي انزالنا **الثاني** ان يقع نائبا عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع نفر اي استماع نفر **الثالث** ان تقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم **الرابع** ان يقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن آياته انك ترى الارض خاشعة اي رؤيتك **الخامس** ان يقع في موضع خبر اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي انه فاضل اي فضله بخلاف قولي انه فاضل

واعتقاد

واعتقاد زيد انه حق **السادس** ان تقع مجرورة بالحروف نحو ذلك بان الله هو الحق **السابع** ان تقع مجرورة بالاضافة الى غير ظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون اي مثل نطقكم **الثامن** ان تقع معطوفة على شيء مما ذكر نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم اي نعمتي وتفضيلي او مبدلة منه نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم اي كونها لكم ويجب الكسر في تسعة مواضع لا يجوز ان يحل المصدر فيها محل ان ومعموليها **احدها** ان تقع محكية بالقول **نحو** قوله تعالى **قال اني عبد الله** **الثاني** ان تقع في ابتداء الكلام نحو انا انزلناه والا ان اولياء الله **الثالث** ان تقع في اول الصلة نحو وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء **الرابع** في اول الصفة كمررت برجل انه فاضل **الخامس** في اول الجملة الحالية نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون **السادس** في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث نحو جلست اذ واذا وحيث ان زيدا جالس **السابع** ان تقع قبل اللام المعلقة والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون **الثامن** ان يقع جوابا للقسم نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه **التاسع** ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل ويجوز الفتح والكسر في تسعة مواضع يجوز فيها حلول المصدر محل ان ومعموليها وعدمه **احدها** ان يقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول وفاعل القولين واحد **نحو اول قولي اني احمد الله** فالفتح على ان القول على حقيقته من مصدرية اي قولي حمد الله والكسر على انه بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله فلو انتفى القول الاول وجب الفتح او الثاني او اختلف القايل وجب الكسر **الثاني** ان تقع بعد اذا الفجائية كقوله ؎ وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا ؎ اذا انه عبد القفا واللهازم ؎ فالفتح على معنى فاذا العبودية اي حاصلة كما تقول خرجت فاذا الاسد والكسر على معنى فاذا هو عبد القفا **الثالث** ان تقع بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم فالفتح على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة والكسر على معنى فهو غفور رحيم **الرابع** ان تقع في موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرء نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه والباقون بالكسر على انه تعليل مستانف مثل صل عليهم ان صلوتك سكن لهم ومثله لبيك ان الحمد والنعمة لك **الخامس** ان تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله ؎ او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي ؎ فالفتح بتقدير على والكسر على الجواب والبصريون يوجبونه ولو اضمر الفعل او ذكرت اللام تعين الكسر اجماعا نحو والله ان زيدا قائم وحلفت ان زيدا القائم **والاسم المعطوف على اسماء هذه الاحرف منصوب** سواء كان قبل مضي الخبر او بعده كقوله ؎ ان الربيع الجود والخريفا ؎ يدا ابي العباس والصيوفا ؎

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مضي الخبر وهو بدا الى العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب
بعد مضي الخبر **ويختص ان المكسورة وان** المفتوحة لفظا المكسورة حكما **ولكن** دون الثلث الأخر
برفعه اي رفع المعطوف على اسمائهن لأنهن لما لم يغيرن معنى الجملة كن كالعدم فيعطف على اسمائهن
بالرفع حملا على محالها ويكون من عطف الجمل لا المفردات لأن قايم مثلا في ان زيدا قائم وعمرو لا يكون خبرا عن
الأسمين فان قلت دعوى ان المفتوحة لا تغير معنى الجملة ممنوعة بل هي خلاف الأجماع قلت قد اشرنا الى الجواب
عن ذلك بتقييدها بالمكسورة حكما قال ابن الحاجب ان المفتوحة اذا كانت مكسورة حكما جاز معاملتها في العطف
معاملة ان المكسورة لفظا قال وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا يعطف على اسم ان المكسورة دون
غيرها وهموا انه لا يجوز العطف مع المفتوحة والمفتوحة تنقسم قسمين قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم
لا يجوز فالقسم الذي يجوز هو ان تكون في حكم المكسورة كقولك علمت ان زيدا قائما لأنه موضع الجملة المستقلة في
المعنى لأشتمال المفعولين في باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم به بدليل وجوب الكسر اذا دخلت اللام نحو
علمت ان زيدا لقائما ولولا انها في حكم الجملة المستقلة لم يجز كسران الا ترى انك لا تقول اعجبني ان زيدا لقائم بكسر ان
لأنه لما لم يكن هنا في معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا لم يجز كسران فثبت ان المفعولين
في باب علمت في معنى الجملة المستقلة وانما انتصب بعدها توفيرا لما اقتضيه علمت من معنى المفعولية واذا كان المفعولان
في حكم الجملة المستقلة يكون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة فيجوز العطف بالرفع فيها وان كانت مفتوحة لفظا لأنها
مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع مثل قولك
اعجبني ان زيدا قائم وعمروا فلا يجوز الا النصب ولا يستقيم الرفع بحال عطفا على اسم ان لأنها ليست مكسورة ولا
في حكم المكسورة لأنها موضع مفرد من كل وجه اشهر **بشرط مضي الخبر** كقوله تعالى واذان من الله ورسوله
الى الناس يوم الحج الأكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله وقول الشاعر فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الأم النجيبة
والأب وقول الآخر وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عمي الطيب الأصل والخال وانما لم تصح قبل مضي الخبر نحو
ان زيدا وعمرو قائمان لئلا يتوارد عاملان مستقلان هما الأبتداء وان على معمول واحد هو الخبر فيعملان رفعا واحدا فيه
وذلك لا يجوز لأن عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي والأثر الواحد لا يصح من مؤثرين مستقلين كما برهن عليه في محله
وخالف الكسائي والفراء لم يشترطا هذا الشرط تمسكا بنحو قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون وخرج على ان

بعضها

بتداء حذف خبره والكلام على التقديم والتأخير او دل بخبره على خبر ان ولا يلزمها حديث التوارد لأن ان واخواتها
لا تعمل في الخبر شيئا عند الكوفيين كما مر لكن اشترط الفراء خفاء الأعراب نحو انك وان الفتى وزيد ذاهبان ولم يخصص
ذلك بالثلاثة بل عممه في الستة تمسكا بقوله يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس له انيس وخرج على ان الأصل وانت معي
والجملة حالية **تنبيهان الأول** محل الخلاف في رفع الأسم قبل مضي الخبر انما هو حيث يتعين كون الخبر للأثنين
نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجائز باتفاق نبه عليه ابن هشام في شرح بانت قال وهذا موضع
يكثر فيه الوهم **الثاني** جواز رفع تالي العطف فيما مر ونحوه متفق عليه واختلف في تخريجه فقيل هو معطوف على محل اسم ان
كما ذكره المص وهو قول نقله ابن هشام عن بعض البصريين وابو حيان في الأرتشاف عن الكوفيين والجرمي والزجاج وجرى
عليه ابن الحاجب وابن مالك وشراح كلامهما وقيل هو مبتداء محذوف الخبر وقيل معطوف على ضمير الخبر وهذان الوجهان
لا خلاف في تخريجه عليهما واما الأول فادعى ابن مالك انه لا خلاف ايضا ونوزع في ذلك قال ابو حيان اتفقوا على جواز رفع
بعد مضي الخبر واختلفوا على ماذا رفع فمذهب سيبويه والجرمي واجازه اصحابنا فقيل موضع اسم ان وقيل موضعها مع اسمها
ونقل النحاس عن الفراء والطوال انه انما ارتفع بالعطف على الضمير المستتر في خبر الأول ومن قال بشيء من هذه الأقوال لم
يمنع القول بالأبتداء قال فدعوى ابن مالك الأجماع على جواز رفع المعطوف على اسم ان ولكن باطلة لما ذكرناه من مذهب سيبويه
واصحابنا اشهر **النوع الثالث** من انواع النواسخ **ما ولا** النافيتان **المشبهتان بليس** في معنى النفي
والجمود والدخول على الأسمية ق لذلك **تعملان عملها** عند الحجازيين فيرفعان المبتداء وتنصبان الخبر وعلى لغتهم
جاء التنزيل قال تعالى ما هذا بشرا وقال الشاعر تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا **فايدة**
وجدت بخط الصلاح الصفدي ما صورته سالت الشيخ اثير الدين ابا حيان ادام الله فوايده كم ورد في القرآن العظيم اعمال ما
اعمال ليس فقال في ثلاثة مواطن احدها قالوا ما هذا بشرا والثاني ما هن امهاتهم والثالث فما منكم من احد عنه حاجزين قال
وزعم بعضهم ان حاجزين صفة لأحد وليس بشيء اذ الصفة يستغنى عنها والخبر محط الفايدة اشهر وفيه نظر وبنو تميم يهملونها
قال ابن الحاجب في شرح المفصل والنحويون يزعمون ان لغة بني تميم في ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له
اختصاص بالأسم او بالفعل لم يكن له عمل في احدهما وما يدخل على القسمين فالقياس ان لا تعمل في احدهما قلت لا خلاف في اعمال
لا التي لنفي الجنس واذا صح اعمال لا باتفاق فلا بعد في اعمال ما فان زعم زاعم ان لا النافية غير لا الداخلة على الفعل قيل
له فما المانع ان يكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل اشهر وفيه بحث ظاهر قال ابن هشام وقرئ على قراءة تميم ما هذا

بالرفع وقرأ ابن مسعود ما هن بامهاتهم

بشر وما هن امهاتهم بالجر بباء زائدة وتحمل الحجازية والتميمية خلافا لابي علي والزمخشري زعما ان الباء تختص بلغة النصب انتهى
لطيفة مما يسأل الناس عنه اهل الادب قول الشاعر ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام
فيقولون ما الذي اجاب به والجواب انه اشار الى انه تميمي لاهماله ما فاستغنى بوقوع الاسمين بعد ما مرفوعين عن ان
يصرح بنسبه فيقول انه تميمي **بشرط** اجتماع ثلثة امور فيهما معا سوى ما ينفرد به كل منهما كما سيأتي احدها **بقاء النفي**
اي نفي خبرهما لان عملهما انما كان لاجل النفي الذي شابهتا به ليس فيجب ان يعملان مع زوال الشبه بانتقاض النفي ولذلك
وجب الرفع في نحو وما امرنا الا واحدة وما محمد الا رسول ولا رجل الا قاعد وما زيد لما فعله حسن واما قوله وما الدهر
الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب ما زيد الا سيرا والتقدير الا يدور دوران منجنون والا يعذب معذبا
اي تعذيبا وقال ابن مالك انه تكلف على ان سيبويه لا يرى ان صيغة المفعول يكون بمعنى المصدر قال والاولى ان يجعل منجونا
معذبا خبرين منصوبين بما الحاقا لها بليس قال واقوى من هذا قول الآخر وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق ليله الا نكالا ولاجل
هذا الشرط وجب الرفع في المعطوف ببل ولكن على الخبر نحو ما زيد قائما بل او لكن قاعد على انه خبر مبتدأ محذوف ولم يجز نصبه بالعطف
لانه موجب **تنبيهات الاول** تعبيره ببقاء النفي وان كان اولى من تعبير بعضهم بعدم انتقاض النفي
بالا لشموله الانتقاض بلما الاستثنائية ايضا كما رأيت الا انه يرد عليه انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر دون نفس الخبر نحو
ما زيد قائما الا في الدار فان النفي في ذلك يصدق عليه انه قد انتقض مع ان النصب واجب باجماع **الثاني**
اذا انتقض النفي بكلمة غير نحو ما زيد غير قائم فالفراء يجيز النصب والبصريون يوجبون الرفع **الثالث** ما ذكر من
وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط
كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين قاله في التصريح **و**
الثاني **تأخر الخبر** عن اسمها فلو تقدم بطل العمل كقولهم ما مسيء من اعتب ولا قاعد رجل ويروى مسيئا على الاعمال وهو شاذ
واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ففيه انتصابه اربعة اقوال قيل ان الفرزدق تميمي
سمع ان اهل الحجاز ينصبون الخبر ولم يعلم ان ذلك يختص بالتأخير دون التقديم فغلط على لغة غيره لا على لغته فلذلك لم يسقط
الاحتجاج بلغته وقيل ان اعمال ما في الخبر لغة للعرب اذا تقدم وهذه دعوى وقيل ان مثلهم منتصب على الحال وان الخبر
العامل في الحال محذوف كانه قال واذ ما في الدنيا مماثلا لهم بشر وهذا ضعيف لان المعاني لا تعمل في الاحوال وتحذف
وقيل ان مثلهم منتصب على الظرف كما تقول ما احد مثل زيد وانت تريد ما احد فوقه في المنزلة ولا مكانه في الشرف قاله

ابن بابشاذ في شرح الجمل وقيل مثلهم مبتدأ ولكن بني لابهامه مع اضافته المبني **و** الثالث تأخر معمول الخبر عن الاسم
فلو قدم بطل العمل كقوله وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف فيمن نصب كلا لضعفها في العمل
فلا يتصرف في خبرهما ولا معموله الا اذا كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز التقديم ولا يبطل العمل نحو ما عندك زيد مقيما وما بي
انت مستغنيا لتوسعهم فيما ما لا يتوسع في غيرهما كما مر وقضية كلامه كغيره ان تقدم الخبر يمنع العمل وان كان ظرفا او مجرورا
وبه صرح ابن مالك وقيل لا يمنع حينئذ قاله بعضهم وهو المختار قياسا على معمول الخبر وعلى خبر ان واخواتها وفي غيره ما صححه ابن
مالك من منع تقديم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل فان تقديم المعمول فرع تقديم العامل فلو عكس فصح الجواز في الخبر والمنع
في معموله لكان اشبه بالصواب فان المعمول قد يمتنع تقدمه حيث يجوز تقدم العامل الا ترى ان معمول خبر كان لا يتقدم
على اسمها مع جواز تقدم الخبر **ويشترط في ما خاصة عدم زيادة ان الزائدة معها** فلو زيدت
بطل العمل كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خزف فبعدم زيادتها مع ليس المحمولة عليها فاذا
زيدت مع ما تباينا في الاستعمال والقول بان ان هذه زائدة وانما تبطل العمل هو قول البصريين وذهب الكوفيون الى جواز
النصب معها وانها نافية مؤكدة عليه خرج رواية ابن السكيت في البيت ذهبا وخزفا بالنصب قال بعضهم
عندي ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا على هذا الخلاف قال الرضي ورد على الكوفيين بانه لا يجوز الجمع بين
حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى
التحقيق فلان قد يشوبها معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم تكن لمحض التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا
انتهى وانما اختصت ما بهذا الشرط لانه لا يأتي مع لا فلا تزاد معها قيل وفي كتاب الازهية للهروي انها تزاد معها
ايضا وانشد عليه يا طائر البين لا ان زلت ذا رجل قال اراد لازلت وهو غريب **و** يشترط **في لا تنكير**
معموليها اي اسمها وخبرها فلا تعمل في المعرفة لا يقال لا زيد قائما قالوا وذلك لضعف مشابهتها ليس في خصوص
النفي لان ليس لنفي الحال وهذه لمطلق النفي ومن ثم شذ عملها حتى ذهب الاخفش والمبرد الى منعه وخالف ابن
جني وابن الشجري في هذا الشرط فاجازا اعمالها في المعارف وانشد للنابغة الجعدي وحلت سواد القلب لا انا
باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا وتأوله المانعون قال ابن مالك ويمكن عندي ان يجعل انا مرفوع فعل
مضمر ناصب باغيا على الحال تقديره لا اري باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز ان يجعل انا مبتدأ
والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته انتهى

ـه ان في الا معنى التحقيق فلان م

فكاحذته م

علمه م

مع انه اجازه في شرح التسهيل القياس عليه واعترف في التسهيل بالندور وكلامه مختلف ومثله قول الآخر
بالكر تها بعد اعوام مضين لها لا الدار دار ا ولا الجيران جيرانا ومنه وعليه بنى ابو الطيب قوله ش اذا الجود لم يرزق
خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا تو قيل وهو ظن منه ؟ **فان لحقتها** اى لحقت لا **التاء**
لتانيث الكلمة او للمبالغة في النفي كما في علامة او لهما معا فصارت لات وحركت التاء لالتقاء الساكنين
بالفتح على المشهور لأنها اخف الحركات وبالكسر على اصل التقاء الساكنين وبالضم جبرا لما لحقها من الوهن
بحذف احد معموليها لزوما كما سياتي فلات كلمتان لا النافية وتاء التانيث هذا هو المشهور الذي عليه الجمهور
وقال ابو عبيدة وابن الطراوة هي كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زايدة في اول الحين كما
جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم ق الرضى وهو ضعيف لعدم شهرة تحين
في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا تاوان ولا تهنا وقيل كلمة
واحدة وهي فعل ماض ليت بمعنى نقص واستعملت للنفى اذ هي ليس بكسر اليا ثم قلبت الياء الفا وابدلت
السين تاء كما في ست قولان حكاهما في المغنى ثم اختلف في حقيقتها فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان
وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولي الأخفش وعنه ايضا انها تعمل
عمل ان فتنصب الأسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل اصلها الا انها اقوى منها ومن ما ايضا في استحقاق
العمل لاختصاصها بالأسم واختلف في معمولها ايضا فذهب الفراء الى انها لا تعمل الا في الحين خاصة قيل و
هو ظ قول سيبويه وعليه الجمهور **اختصت بالأحيان** قال تعالى ولات حين مناص بالفتح اى لات
الحين حين مناص وقال الشاعر ندم البغات ولات ساعة مندم ق الآخر وذلك لات حين اوان حلم و
لكن قبلها اجتنبوا اذاتي وخصه بعضهم بما ورد به السماع لا غير وهو كالمتوسط بين المذهبين وزعم جماعة منهم
ابن عصفور انها عملت في هنا من قول الشاعر حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت
فقال ان هنا اسم لا وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس ذلك الوقت وقت حين قال ابن
مالك وهو ضعيف لأن فيه اخراج هنا عن الظرفية وهو من الظروف التي لا تتصرف وفيه ايضا اعمال لات
في معرفة ظاهرة وانما تعمل في نكرة اشهر والأصح انها لم تعمل شيئا بل هي مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في
موضع نصب على الظرفية لأنه اشارة الى المكان وحنت مع ان مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والخبر

وذهب الفارسي وجماعة الى انها تنصرف الى الحين ومار اذنه كالا ان ... والآن ذا الوقت
وهو مختار ابن مالك في المغنى كما اشير به فواله ص

هنا

هنا والتقدير حنت نوار ولا هنالك حين كذا قال الفارسي وشذ مجيء غير الظرف بعدها مرفوعا كقوله ش
لهفى عليك للهفة من خائف يبغى جوارك حين لات مجير ولا ارتفاع مجير على الأبتداء او على الفاعلية
والتقدير حين لات مجير او يحصل له مجير ولات مهملة وزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا لأسماء
الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك وانشد طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء
واجيب بان الأصل ليس الأوان او ان صلح فحذف اسمها وما اضيف اليه خبرها مقدر الثبوت فبني كما
في قبل وبعد لا ان الأن لشبهه نزال وزنا بني على الكسر ونون اضطرارا ق وجب حذف احد جزئيها
من الأسم والخبر **لكن حذف اسمها** وبقاء الخبر لكونه محط الفايدة **نحو** قوله تعالى **ولات
حين مناص** في القراءة المشهورة بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف اى ليس الحين حين
مناص وقرئ في الشواذ برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اى ليس حين فرار حينا لهم قال بعضهم
وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لأن مرفوعها محمول على مرفوع
ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في اصله **تتمة** لم يتعرض المص
لذكر ان النافية لأن اعمالها نادر كما ذهب اليه ابن مالك بل ذهب الفراء واكثر البصريين الى المنع واجازه
الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة
عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الأجازة واعمالها لغة اهل
العالية وهي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة ويعتبر فيها من الشروط ما اعتبر في ما الا عدم
زيادة ان فانها لا تزاد معها كالنحو قول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك و
لا ضارك وانشد الكسائي ش ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وخرج ابن جني وغيره على
ذلك قراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقاء
الساكنين ونصب عبادا على الخبرية وامثالكم على انه نعت لعباد والمعنى ليس الأصنام الذين تدعون من
دون الله عبادا امثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا امثالكم لعبدتموهم لكنهم بذلك مخطئين ضالين
فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحيوة والأدراك **النوع الرابع** من انواع النواسخ **لا النافية
للجنس** اى جنس اسمها ان مفردا فمفردا ومثنى فمثنى او جمعا فجمعا ومعنى نفي الجنس في المثنى والجمع نفي كل مثنى

وكما جمع وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا وبقوله للجنس النافية للوحدة والمراد نصا
بقرينة المقام وذلك بحيث لا يشذ عنه فرد من افراده فخرج النافية له احتمالا فانهما يعملان عمل ليس كما مر **تعمل** لا المذكورة
عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر لمناسبتها لها في افادة المبالغة في النفي كما ان لان افادة المبالغة في الاثبات
فيكون من باب حمل النظير على النظير والنقيض على النقيض كذا قال غيره احد واشتقى بان اختصاص ان بالاثبات غير صحيح
لصحة مثل قولنا ان زيدا ليس بقائم قطعا اشهر وفيه بحث لان ان لتوكيد النسبة بين اسمها وخبرها وهي لا تكون الا ثبوتا وان
كان نفي خبرها نفيا **بشرط عدم دخول جار عليها** فان دخل عليها كان العمل له ووجب الجر لقوة الجار
ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضب من لا شيء قال ابن هشام وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير فان
الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل
زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع فعلم انهم قد يريدون بالزائدة المعترض بين شيئين متلازمين وان
لم يصح اصل المعنى باسقاطه في مسئلة غضب من لا شيء وكذا اذا كان يفوت باسقاطه معنى كما في مسئلة كان اشهر **فان كان**
اسمها اي اسم لا **مضافا** الى نكرة **او شبيها به** اي بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه سواء كان
ذلك الشيء مرفوعا نحو لا حسنا فعله مذموم او منصوبا نحو لا طالعا جبلا او مجرورا نحو لا خيرا من زيد موجود وسمي شبيها به لعمله فيما بعده
كالمضاف ويسمى المفعول والممطول من مطلت الحديدة اذا مددتها **نصب** اي ظهر نصبه وكان معربا باتفاق كما مر
والا يكن مضافا او شبيها به بان كان مفردا او مثنى او مجموعا **بني** واختلف في علة بنائه فقيل تضمنه معنى
من الاستغراقية بدليل ظهورها الا لا من سبيل الى هند قال الرضي وهو الحق لان قولك لا رجل نص في نفي ا
الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني
رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل
رجلان ولا ما جاءني من رجل بل رجلان فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى من فبنوها
اشهر وفيه بحث ورده ابن الصائغ بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم النكرة بعدها وقيل لتركيبه
مع لا تركيب خمسة عشر وهو راي سيبويه والجمهور ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا فقالوا لا رجل وامراة وقد
جاء تركيب الحرف المؤخر كقوله: انور ما اصيدكم ام نور بن بدليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول
مقدم لاصيد واما لم مغلي التوسيع باسقاط اللام والمعنى اصيد لكم نورا ام نورين قاله في التصريح قيل وفي

[illegible]

الدليل

الدليل بحث لجواز ان يكون مما حذف فيه التنوين للضرورة فتم وبناؤه **على ما كان ينصب به** لو كان معربا فان
كان ينصب بالفتحة بني عليها وذلك اذا كان مفرد اللفظ ومعنى او لفظا فقط او جمع تكسير لمذكر او مؤنث **نحو لا**
رجل ولا قوم ولا رجال ولا هنود **في الدار** ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت **وان كان**
ينصب بالياء بني عليها وذلك اذا كان مثنى او مجموعا على حده **نحو لا رجلين في الدار** ولا مسلمين قائمون
عندك وعن المبرد ان هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح للزم ذلك في نحو يا زيدان ويا زيدون
ولا قائل به وان كان ينصب بالكسرة بني عليها من غير تنوين وذلك اذا كان مما جمع بالف وتاء نحو لا مسلمات هذا قضية
كلامه وهو قول الاكثرين وفيه ثلاثة اقوال اخر احدها كهذا الا انه ينون لان تنوينه للمقابلة لا للتمكن فلا ينافي البناء
جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثاني انه يفتح لان الحركة ليست
له بل للمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس رجحه الرضي وابن هشام الثالث انه يجوز
الفتح والكسر بغير تنوين وهو الحق لثبوته عن العرب وقد روي بهما قوله: ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات
للشيب فلا وجه بعده هذا الاختلاف ولذلك لو قيل لو وقفوا على السماع لما اختلفوا قال الرضي وانما بني هذا النوع
على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا شبهه لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا اذا كان نحو خمسة
عشرك **ويشترط لعمل لا تنكيره** اي تنكير اسمها ليدل بوقوعه في سياق النفي على العموم وكذا خبرها اذ
لا يخبر بمعرفة عن نكرة فلا تعمل في معرفة الابتداء وليه بالنكرة كقوله عم اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر
بعده وقول عمر عليه اللعنة قضية ولا ابا حسن لها وقوله لا هيثم الليلة للمطي قيل التقدير لا مثل كسرى وكذا البواقي و
اليه جنح ابن الحاجب وقيل ولا مسمى هذا الاسم او ولا واحد من مسميات هذا الاسم وقال ابن مالك لا يؤول بتاويل احد
يؤول كل ما يليق وحكى الرضي عن الفراء انه اجرى المعرفة مجرى النكرة باحداث وليين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا
اياه ههنا ولا هذا قال وهو بعيد غير مسموع **ويشترط ايضا مباشرتها** اي مباشرة اسمها **لها** بان لا يفصل بينهما
بشيء فاصل لضعفها في العمل فلو فصل بينهما بشيء بعد عنها فلا تقدر على العمل فيه لانها عامل ضعيف اذ هي فرع ان
ان فرع الفعل فهي فرع الفرع فتلخص مما مر ههنا ان شروط لا في العمل اربعة الاول ان يقصد بها نفي الجنس
على سبيل التنصيص الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث ان يكون اسمها وخبرها نكرتين الرابع ان لا يفصل بينهما وبين

اسمها فاصل فاذا توفرت هذه الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوازا ان كررت واختلف في عملها
في الخبر مع التركيب فذهب قوم الى انه لا عمل لها فيه معه لضعفها به عن العمل حيثما تباعد عنها بان النكرة
مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها بدليل جواز جميع
توابعها على الموضع قبل الخبر ولولا انها في موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك وقيل بل هي عاملة في الاسم و
الخبر معا وهو مذهب الجمهور **فان عرف اسمها او فصل بينه وبينها بفاصل اهملت** وجوبا
لما مر فيرجع ما بعدها الى الاصل ويرفع على انه مبتدا وخبر وخالف الكوفيون في التعريف فاجازوا اعمالها في
العلم وابو عثمن في الفصل فاجاز معه العمل ولكنه لا يبنى وقد جاء في السعة لانهدام البناء مع الفصل و
ليس مما يعول عليه قال ابن هشام في حواشي التسهيل **وكررت** وجوبا عند سيبويه والجمهور في غير الضرورة
اما مع المعرفة فليكون التكرار جبرا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوره مع المعرفة لان نفي الجنس هو تكرار
النفي في الحقيقة واما مع الفصل فليكون تنبيها على انها لنفي الجنس في النكرة بخلاف ما اذا كانت عاملة عمل ان
فعملها كاف في هذا التنبيه فتكرارها مع المعرفة **نحو لا زيد في الدار ولا عمرو** وقوله تعالى لا الشمس
ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار ومع الفصل **نحو لا في الدار رجل ولا امراة**
وقوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون واجاز ابن كيسان والمبرد عدم التكرار محتجين بقوله لا نولك ان تفعل
ورد بانه واقع موقع لا ينبغي فلا هذه في المعنى الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكرارها والنول
مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وماخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي ان تاخذه
وتتناوله قاله الرضي ومن عدم تكرارها ضرورة قوله بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها هذه **ويصح**
لك في كل موضع فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة مفردة بلا فصل **نحو لا حول** اي عن المعصية
ولا قوة اي على الطاعة **الا بالله خمسة اوجه** من الاعراب بالنسبة الى المجموع احدها **فتحهما**
اي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية **على الاصل** من جعل لا في الموضعين لنفي الجنس فيبنى اسمها كما لو
انفردت كل منهما عن صاحبها وتقدر لكل منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فان الكلام حينئذ
جملتان قال ابن الحاجب في شرح المفصل ويبقى الاشكال في الاستثناء الواقع بعده وهو في المعنى راجع الى
الجملتين والاستثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية قال واشبه ما يقال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى

كان

كان كانه تكرار فصح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد انتهى ويجوز ان يقدر لهما خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة
موجودان لنا اما عند سيبويه على ما نقله عنه ابن مالك فلان لا لا تعمل في الخبر مع التركيب فهي مع اسمها في موضع الرفع
ولا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر مبتدا لا لها فيكون الكلام ح جملة واحدة نحو زيد وعمرو
ضاربان واما عند الجمهور فانهما وان كانتا عاملتين في الخبر الا انهما لما تماثلتا جاز ان تعملا فيه عملا واحدا كما في ان زيدا
وان عمروا قائمان وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع
حصول اثر من مؤثرين **والثاني رفعهما** على جواز الالغاء عند التكرار فيكون الاسمان مرفوعين **بالابتداء**
ولا الثانية اما زائدة او ملغاة كالاولى ومذهب سيبويه وغيره في هذا الوجه واحدا ولا عامل حينئذ الا الابتداء فقط فلك ان
تقدر لكل واحد خبرا فالكلام جملتان او لهما معا خبرا واحدا والكلام جملة واحدة **او على الاعمال** اي اعمال لا كليس
فيكون الاسمان مرفوعين بها في الموضعين ان جعلتها معا عاملتين فلك ايضا ان تقدر خبرا واحدا او خبرين ووحدة الجملة
وتعددها بحسب ذلك وان جعلت الاولى كليس فقط والثانية ملغاة او زائدة او بالعكس وجب تقدير خبرين ولا يجوز تقدير
خبر واحد لئلا يلزم محذوران كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا وتوارد عاملين مختلفين على معمول واحد **والثالث فتح**
الاول على جعل لا الاولى عاملة عمل ان **ورفع الثاني** على ان لا الثانية زائدة لتاكيد النفي او ملغاة ورفعه
بالعطف على المحل اي محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا وما عطف
عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر وهذا التقدير جار في جعلها زائدة وملغاة على حد
سواء **او رفعه على اعمال لا الثانية كليس** فيكون مرفوعا بها ويلزم تقدير خبرها على حيالها لا اتحاد الخبر لهما
جميعا والا لزم محذوران كما سبق في الوجه الثاني فيكون الكلام على هذا جملتين **والرابع عكس الثالث** وهو رفع الاول
وفتح الثاني فرفع الاول **على اعمال لا الاولى كليس** فيكون مرفوعا بها **او على الغائها** فيكون مرفوعا بالابتداء
وفتح الثاني على اعمال لا عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالذي قبله سواء على المذهبين **والخامس فتح الاول** على
ان الاولى عاملة عمل ان **ونصب الثاني** على ان لا الثانية زائدة لتاكيد النفي ونصبه **بالعطف** على محل
اسم لا الاولى عند ابن مالك **وعلى اللفظ** عند غيره لانه لما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح تنزلت منزلة
العامل المحدث للفتحة الاعرابية فعطف عليه لفظا **لمشابهة الفتح فيه النصب** واما الجر فلا يجوز عند
سيبويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وخبر ما

بعد لا الثانية مرفوع بلا الأولى لان الناصبة لأسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا بغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على حياله فيكون الكلام عنده جملتين كذا قرره الرضي وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لأن العامل عندهم لا وحدها فيكون الكلام ح وحده ويجوز ان يقدر عندهم لكل خبرا فيكون الكلام عندهم جملتين ايضا وهذا الوجه عندهم اضعف الأوجه حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة لأن نصب الأسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين فهو عندهم كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة **النوع الخامس** من انواع النواسخ

افعال المقاربة مصدر قارب وصيغة فاعل بفتح ثالثه قد تاتي بمعنى الأصل وهو المراد هنا فالمقاربة بمعنى القرب وقد تسمى نواسخ ونواقص ايضا على نحو ما مر وتسميتها بما قاله مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم جزئه كتسميتهم الكلام بالكلمة وربيئة القوم عينا لأنها باعتبار معانيها ثلثة اقسام ما تدل على قرب خبرها وما تدل على ترجيه وما يدل على الشروع فيه كما يعلم من كلامه الآتي وانما خصوا المقاربة لكونها مرتبة وسطى بين افعال الرجاء و افعال الشروع والوسط له حظ في كلا الطرفين فكان احق بالترجمة منها كذا قيل قال بعض المحققين والصواب ان تسميتها بذلك من باب التغليب وذلك لأن تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الأشياء مجتمعة من غير تركيب باسم بعض منها يسمى تغليبا كالقمرين والعمرين اذا تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع افعال القلوب بافعال المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء فتامله انتهى **وهي** على ما عده ستة والا فهي اكثر من ذلك كما سنذكره انشاء **كاد وكرب** بفتح الراء وكسرها والفتح افصح **واوشك** والثلاثة **لدنو الخبر** اي لقرب ثبوت خبرها لأسمها **وعسى** واخلولق وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين كذا في التصريح وقال الرضي وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما صار حريا وحريًّا اي جديرا وصار خليقا واصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو حرى على فعيل او حرٍ بكسر الراء كعم ان يكون يثنى ويجمع انتهى قال ابن هشام في شرح الشذور ولا اعرف من ذكر حرى من النحويين غير ابن مالك وتوهم ابو حيان انه وهم فيها وانه حرى بالتنوين اسم لا فعل وابو حيان هو الواهم

بل ذكرها اصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف وانشدوا عليها شعرا انتهى **لرجائه** اي رجاء المتكلم ثبوت الخبر للأسم في الأستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والرجاء الطمع في المحبوب ووقع لأبن مالك في سبك المنظوم ان اخلولق من افعال المقاربة كما ذكر بعض المحققين الأئمة وغريب مخالف لما في سائر كتبه **وانشاء وطفق** بفتح الفاء طفوقا وبكسرها طفقا ويقال طبق بكسر الباء الموحدة وجعل واخذ وعلق وهب والستة **للشروع فيه** اي شروع اسمها في خبرها وافعاله كثيرة انهاها بعضهم الى نيف وعشرين فعلا **وافعال هذا الباب جميعا تعمل عمل كان فترفع الأسم وتنصب الخبر** نحو كقوله تعالى كادوا يكونون عليه لبدا وكرب كقوله كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب واوشك كقوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا وعسى كما مر في الآية واخلولق كما مثل سيبويه اخلولقت السماء ان تمطر وانشاء كقوله انشات تنطق في الأمور كوافد طي الرحم الدوار وطفق كقوله تعالى وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وجعل كقوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل واخذ كقوله واخذت اسال والرسوم تجيبني وفي الأعتبار اجابة وسؤال وعلق كقوله اراك علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير وهب كقوله هببت الوم القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم مغريا وحق الأسم في هذا الباب ان يكون معرفة او مقاربا لها وقد ورد نكرة محضة كقوله عسى فرج ياتي به الله انه له كل يوم في خليقته امر **واخبارها جمل فعلية مبدوة بمضارع** دائما كما مر في الأمثلة المذكورة كلها وشذ مجئ خبر كاد وعسى مفردا منصوبا كقوله فابت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر وقول الآخر اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت صائما وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا قال ابن هشام كذا قالوا والصواب انه مما حذف فيه الخبر اي يكون ابؤسا وكان صائما لان نفس الصائم انتهى وما قاله من التقدير ياتي في البيت الأول ايضا كما هو ظاهر وعليه فلا شذوذ واما فطفق مسحا فالخبر محذوف اي يمسح مسحا وليس هو مسحا كما توهمه بعضهم وربما جاء خبر جعل جملة اسمية كقوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الأكوار مرتعها قريبا وفعلية غير مبدوة بمضارع كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا قال ابن هشام في شرح الشواهد وهذا لم ار من يحقق تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال في التسهيل او فعلية مصدرة باذا قال ابن هشام في الحواشي الصواب ان يقول او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ولهذا لم يقل احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعلوا شذوذه من جهة رفع

التبعيض خاصة انتهى قال ابن مالك او مصدرة بكيما كما فى حديث البخارى فجعل كلما جاء ليخرج رمى فى فيه الحجر وقال فى التوضيح
هذه مبنية على اصل متروك وذلك ان سائر افعال المقاربة مثل كان فى الدخول على مبتدأ وخبر والأصل ان يكون الخبر كان فى وقوعه
مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا وترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه على الأصل شذوذا فى مواضع انتهى فالحق
ان يقع فى البيتين والمثل انه مما حذفت فيه الخبر كما قاله ابن هشام والا اشهر الغرض المذكور مع ان التقدير خلاف الظاهر
ويغلب فى خبر الفعلين الأولين وهما كاد وكرب **تجرده عن ان المصدرية نحو** قوله تعالى **وما كادوا يفعلون** وقول الشاعر سقاها ذوو الأحلام بجزاه الله خير جزائه لها وقد كربت اسباب كربى تقطع لها وذلك لأنهما يدلان على شدة مقاربة
الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع معنى الفعل والأخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن غالبا بان الموضوعة للاستقبال
ويقل اقترانه بهذا انظرا الى الأصل كقوله ابيتم قبول السلم منا فكدتم لدى الحرب ان تغنوا السيوف عن السل وقوله سقاها
ذوو الأحلام سجلا على الظماء لها قد كربت اعناقها ان تقطعا المرحضى اقتران خبر كاد بالضرورة وقال البدر الدمامينى فى
شرح التسهيل ولم يذكر سيبويه فى خبرها الا التجرد انتهى قلت ليس كذلك بل هو قائل باقتران خبر كاد وذلك انه قال فى
قوله ونهنهت نفسى بعد ماكدت افعله ان الأصل ان افعله فاضمرت ان فاذا كان يقول باقترانه تقديرا فأن يقول باقترانه
صريحا اولى والذى ذكره ابن هشام وغيره ان الذى لم يذكر سيبويه فى خبره الا التجرد هو كرب قال وهو مردود بالسماع وفى
المبرد فى افعله فى المصراع المذكور الأصل افعلها فحذفت الألف ونقلت حركة الهاء الى ما قبلها قال ابن هشام
وهو اولى من قول سيبويه لأنه اضمر ان فى موضع حقها ان لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك
بابقاء عملها انتهى **ويغلب فى خبر الفعلين الأوسطين** وهما عسى واوشك **اقترانه بها** اى
بان **نحو** قوله تعالى **عسى ربكم ان يرحمكم** وقول الشاعر ولو سئل الناس التراب لأوشكوا
اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا وذلك لأن عسى من افعال الرجاء وهو مختص بالاستقبال فناسب اقتران خبرها
بان الموضوعة وكان القياس وجوب ذلك حتى ذهب البصريون والجمهور ان التجريد ضرورة واما اوشك فانما
يغلب معها الاقتران حيث جعلت للرجاء اختا لعسى قال الشاطبى والصحيح ماذكره الشلوبين وتلامذته ابن الصائغ
والآمدى وابن ابى الربيع ان اوشك من قسم عسى الذى هو للرجاء قال ابن الصائغ والدليل على ذلك انك
تقول زيد عسى ان يخرج ويوشك زيد ان يخرج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يخرج الا قد اشرف عليه
ولا يليق ذلك وهو فى بلده انتهى كلام الشاطبى واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه المصنف تبعا لجماعة ابن ...

فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب فى عسى قاله فى التصريح ومن تجرده عنه قوله عسى الكرب الذى
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب هو المروى فى امسيت فتح التاء على الخطاب قاله ابن هشام تبعا للشمنى وهو المشهور
وقال الدمامينى فى التحفة الذى سمعته غير مرة من مشايخنا بالديار المصرية ضمها وقول الآخر يوشك من فر من منيته فى بعض
غراته يوافقها وقد تقوم السين مقام ان لكونها للاستقبال كقوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح
وهى اى ان **واجبة فى خبر** اخلولق **وحرى** لما فى عسى ولذلك قيد كان القياس وجوبها هناك ايضا نحو اخلولقت السماء
ان تمطر وحرى زيد ان يقوم **وفى خبر الفعلين الأخيرين** وهما انشأ وطفق ونحوهما من افعال الشروع **ممتنعة**
فى الأخذ فى الفعل والشروع فيه وذلك ينافى الاستقبال **نحو** انشأ عمرو يقرؤ و**طفق زيد يكتب** وفى التنزيل
يخصفان عليهما من ورق الجنة وقضية كلامه ان المقرون بها كالمجرد عنها فى كونه منصوبا على الخبرية وهو قول الجمهور بدليل
انه لما اتى مفردا لم يظهر مصدرا بل اسما كقوله فاى عسيت صائما ثم لم يقل عسيت الصوم واستشكل بان ان وما بعدها
الى ان المقرون بها ليس خبرا بل مفعول به منصوب على نزع الخافض والفعل بمعنى قرب والتقدير فى المثال المذكور قرب
زيد من ان يقوم ثم حذف الجار توسعا او يجعل الفعل بمعنى قارب فلا حذف والمعنى قارب القيام والكوفيون يرون ان
عسى فى ذلك فعل قاصر بمعنى قرب وان والفعل بدل اشتمال من فاعلها ورد بانه حينئذ يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة
الكلام وليس هذا شأن البدل واجيب بانه لا مانع من ان يكون البدل لازما لكونه هو المقصود بالحكم وكونه مانعا لا يقدح فى
اللزوم فقد رأينا بعض التوابع يلزم كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا واجيب عن الأشكال من قبل الجمهور بامور احدها
انه من باب زيد صوم وعدل **الثانى** انه على تقدير مضاف اما فى الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او فى الخبر اى عسى زيد
صاحب ان يخرج قال الرضى وفيه تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا فى الاسم ولا فى الخبر **الثالث** ان
ان زائدة لا مصدرية وليس بشئ لأنها قد تنصب ولأنها لا تسقط الا قليلا **الرابع** ان المصدر الحاصل فى تأويل الوصف
اى عسى زيد قائما ويرجحه ما جاء فى كلامهم عسيت صائما وهو يرجع الى الجواب الأول عند الكوفيين لأن المصدر المخبر به
عندهم بمعنى اسم الفاعل كما مر **الخامس** الفرق بين المصدر وما يؤول به ذكره صاحب العباب وارتضاه الشريف
الجرجانى قال ابن هشام فى شرح اللمحة والطف ما يقال فى الجواب ما رأيته بخط بعض طلبة ابن مالك ونقله عنه وهو ان
يقدر الأخبار بالفعل مجردا عن ان ثم لما صح الأخبار جئ بان لتقييد الك انتهى **وأفعال هذا الباب** عسى
وانشأ وكرب من المذكور وغيرها مما لم يذكر جامدة لا تتصرف **ملازمة للمضى** اى لصيغة الماضى فلا

تستعمل لهما مضارع ولا امر ولا اسم فاعل ولا مصدر **واستثني** منها اربعة وهي كاد واوشك وطفق وجعل **فقد جاء يكاد ويوشك ويطفق ويجعل** اما كاد فكقوله تعالى يكاد زيتها يضيء وحكى ابن هشام استعمال مصدر له قالوا
كاد كودا او مكادا او مكادة وحكى غيره كيدا بقلب الواو ياء وحكى ابن مالك لها اسم فاعل وانشد شعر امرت اسي يوم الرجاء
واني يقينا لرهن بالذي انا كايد وبالموت الذي انا كدت اتيته قال ابن هشام في الاوضح والصواب انا كابد بالباء
الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم غير جار على الفعل وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير عزة اشهر وقال وثبته
حكى ولده انه رجع عن ذلك وقال الصواب ما انشده ابن مالك الا انه لم يغير ما وقع في الاوضح لانه قد شاع وبذلك صرح
في شرح الشواهد الكبرى فقال والظاهر ما انشده انا ظم شعر وقد كنت انقنت هذه على محاالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة
ثم اتضح الى ان الحق معه اشهر واما اوشك فالمضارع فيها اشهر من الماضي حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجي ماضيها
وليس كذلك بل قد ورد ومراشاهد عليه وسمع لها فاعل قال شعر فانك موشك ان لا تريها وقال شعر موشكة ارضنا ان تعود
خلاف الانيس وحوشا يبابا قال ابن هشام وفي حواشي سنن ابي داود المنذري حكاية ايشاك مصدر اوشك وحكى ابو حيان منها
الامر وافعل التفضيل واما طفق فقد حكى الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وطفق يطفق
بالعكس وحكى مصدر طفق بالكسر طفقا واما جعل فحكى الكسائي ان البعير حتى اذا اشرب الماء يجعل يهجه وفيه شاهد ثان وهو ورود
الخبر جملة فعلية غير مبدوءة بمضارع وحكى الجرجاني استعمال مضارع واسم فاعل من عسى وحكى قوم استعمال اسم فاعل
من كرب وحكى ابن افلح منه مضارعا وانه يقال كرب يكرب كنصر ينصر **تتمة** لما ذكر من مسايل هذا الباب **تختص عسى
واوشك** دون ساير اخواتها **باستغنائهما عن الخبر** وشبهها اخلولق ولم يذكره لانه لم يذكره
مع الخلف فيه فقد ذهب الخضراوي الى منع ذلك وانما يستغنيان عن الخبر في ما اذا وليهما ان والفعل **نحو عسى ان
يقوم زيد** واوشك ان يذهب عمرو فان وصلتهما في موضع رفع بهما على الفاعلية ولا يحتاجان الى خبر وظاهر كلام الجماعة
ان الفعل في ذلك تام وذهب ابن مالك الى انه ناقص سدت ان وصلتها مسد جزئيه كما في احسب الناس ان يتركوا قال اذ لم يقل
احد ان حسب خرجت في ذلك عن اصلها وهو ظاهر عبارة المصنف **واذا** قدمت على احد الفعلين المذكورين اسما **قلت زيد
عسى ان يقوم فلك وجهان** احدهما **اعمالها** اي عسى **في ضمير زيد** فتكون مسندة اليه وهو اسمها
وما بعدها وهو ان والفعل في موضع نصب على انه **خبرها** فتكون ناقصة وهذه لغة تميم **والثاني تفريغها
عنه** اي تجريدها عن ضمير زيد في المثال المذكور **فما بعدها** وهو ان والفعل **اسم مؤول مغن عن الخبر**

وان

فتكون مسندة اليه وهي ح تامة **ويظهر اثر ذلك** اي المذكور من الوجهين **في حال التانيث والتثنية
والجمع** المذكر والمؤنث **فعلى الوجه الاول** وهو وجه الاضمار **تقول هند عست ان تقوم**
فهند مبتدا وعست فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تقوم في موضع نصب على انه خبر عسى
وعسى ومعمولها في موضع رفع على انه خبر المبتدا **والزيدان عسيا ان يقوما** فالزيدان مبتدا وعسى فعل
ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعمولها خبر المبتدا **والزيدون عسوا ان
يقوموا** كذلك والهندات عسين ان يقمن **وعلى الوجه الثاني** وهو التفريغ عن الضمير تقول هند **عسى** ان
تقوم والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى مفرغة عن الضمير في
امثلة **الجميع** وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية
للمبتدا قبلها وهو الافصح وبه جاء التنزيل قال عز من قائل لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء
عسى ان يكن خيرا منهن **فائدة** يجوز في عسى اذا اسندت الى ضمير كسر سينها نحو قال عسيتم ان توليتم قرا نافع بالكسر
وغيره بالفتح وهو المختار انقضى كلام المصنف في النوع الاول من انواع المعربات من الاسماء وهو ما يرد مرفوعا لا غير
ثم شرع في النوع الثاني منها وهو ما يرد منصوبا لا غير فقال **النوع الثاني** من انواع المعربات من الاسماء
ما يرد منصوبا لا غير وهو ثمانية بدليل الاستقراء لما كان الاصل منها هو المفاعيل الخمسة
وكان المفعول به اكثرها استعمالا واشهرها ذكرا وامكنها في النصب لشدة احتياجه اليه لانه الذي يلتبس لولا النصب
بالفاعل قدمها باديا به فقال **الاول المفعول به** ويقال المفعول على حذف الصلة قال ابن هشام اصطلاحهم
على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا
يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق انتهى والضمير
به يرجع الى الموصول في المفعول اي الذي فعل به الفعل وكذا في المفعول له ومعه وفيه **وهو الاسم الفضلة**
وهي عبارة عما يسوغ حذفه من اجزاء الكلام مطلقا الا لعارض قال ابن مالك في شرح العمدة هي عبارة عما زاد على ركني
الاسناد كالمفعول والحال والتمييز فخرج بها العمدة وهي ما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام الا بدليل وشملت جميع
المنصوبات الاصل منها والمحمول عليه وقوله **الواقع عليه الفعل** خرج ساير المنصوبات التابعة لـ
المفاعيل فلانه لا يقال في شيء منها ان الفعل واقع عليه بل يقال في المفعول المطلق انه واقع وفي غيره انما

الفعل واقع له او معه او فيه واما غيرها فظاهر والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه بلا واسطة بحيث لا يعقل الا به نفيا كان او اثباتا فسقط ما قيل من انه غير جامع لخروج نحو ما ضربت زيدا او لا تضرب عمروا او اوجدت ضربا وخلق الله العالم فان قيل ذكر الوقوع وارادة التعلق حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة عبارة عن التعلق المذكور فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع وبيان الاتصال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم واريد اللازم هذا وانما استغنى عن اضافة الفعل الى الفاعل كما فعل ابن الحاجب لجعله الفضلة جنسا فان فائدة اضافته اليه على ما ذكروه اخراج مثل زيد في ضرب زيد بالبناء للمفعول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ومثل ذلك خارج بالفضلة فانه عمدة فلو فعله ايضا لكان له سيد فيكون فائدة صرف الفعل عن المعنى الاصطلاحي فيضعفوا اسناد الوقوع اليه عن التجوز وشمول التعريف غير عن التكلف فبطل قول بعضهم انه لا فائدة فيه **والاصل** اي الراجح في المفعول الذي ينبغي ان يكون عليه ان لم يمنع مانع **تاخره عنه** اي عن الفعل وعن الفاعل ايضا بدليل ما مر في كلامه ان الاصل في الفاعل تقدمه على المفعول نحو وورث سليمان داود ولان طلب الفعل للمسند اليه الذي لا يتم الا به اشد من طلبه الفضلات ولان الفاعل منشأ الفعل والمفعول موجده ومتعلقه فالفعل ناشئ عن الفاعل ثم يصل الى المفعول وقد يجب هذا الاصل في مسائل **احديها** ان يكون الفعل مؤكدا اما بالنون الثقيلة او الخفيفة فلا يقال زيدا اضربن قال الرضي ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والا لم يؤخر عن مرتبته اي الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافيان في الظاهر انتهى فان قلت فقد قال ابن مالك في الالفية والرفع والنصب اجعلن اعرابا فقدم مفعول الفعل المؤكد بالنون عليه قلت اجيب باحتمال ان يكون الحكم المذكور مفروضا في الاختيار فانه يجوز التقديم في الضرورة **الثانية** ان يحصل بتقديمه التباس بالمبتداء نحو موسى ضرب عيسى **الثالثة** ان يكون تعجبا نحو ما احسن زيدا فلا يجوز زيدا ما احسن اذ لا يتصرف في معموله **الرابعة** ان يكون الفعل صلة لحرف مصدري عامل نحو كرهت ان تضرب زيدا فلا يجوز ان زيدا تضرب كرهت ولا زيدا ان تضرب كرهت اذ لا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته **الخامسة** ان يكون الفعل مقرونا بلام الابتداء نحو ليحب الله المحسنين فلا يجوز المحسنين ليحب الله هذا ان لم توجد ان فان وجدت جاز التقديم نحو ان زيدا عمروا ليضرب او لام القسم نحو والله لاقولن الحق فلا يجوز والله الحق لاقولن **وقد يتقدم** اي المفعول به على الفعل لقوته في العمل وليس ذلك خاصا بالمفعول به بل المفاعيل عدا المفعول معه سواء في ذلك ولذا عبر عنه في التسهيل بمنصوب **فيتقدم جوازا** حيث لا موجب لتقدمه ولا مانع منه **لافادة الحصر** اي حصر فعل الفاعل في المفعول **نحو زيدا ضربت** اي لا غيره او وجوبا يجب بمقتضى المقام هذا قول الجمهور وكذا اهل البيان يطبقون عليه وخالف في ذلك ابن الحاجب وتبعه ابو حيان قال ابن الحاجب في شرح المفصل الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس وهم واستدل على ذلك بقوله تعالى فاعبد الله مخلصا له الدين ثم قال بل الله فاعبد ورد هذا الاستدلال بان مخلصا له الدين اغنى عن اداة الحصر في الاية الاولى ولو لم يكن فلا مانع من ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر كما قال تعالى فاعبدوا ربكم وقال الا تعبدوا الا اياه بل قوله بل الله فاعبد من اقوى ادلة الاختصاص فان قبلها لئن اشركت ليحبطن عملك ولو لم يكن للاختصاص وكان معناها اعبد الله لما حصل الاضراب الذي هو معنى بل واعترض ابو حيان على مدعي الاختصاص بنحو افغير الله تامروني اعبد واجيب بانه لما كان من اشرك بالله غيره كانه لم يعبد الله كان امرهم بالشرك كانه امر بتخصيص غير الله بالعبادة ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله تعالى كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل وهو من اقوى ما رد به واجيب بانه لا يدعي فيه اللزوم بل الغلبة وقد يخرج الشيء عن الغالب قال الشيخ بهاء الدين السبكي وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في اية واحدة وهي اغير الله تدعون ان كنتم صادقين بل اياه تدعون فان التقديم في الاولى قطعا ليس للاختصاص وفي اياه قطعا للاختصاص انتهى وعلى قول الجمهور فشرطه ان لا يكون التقديم **استحقاقا وجوبا** في مسئلتين اشار الى الاولى بقوله **للزومه الصدر** اي صدر الكلام وذلك اذا تضمن معنى الاستفهام **نحو من رايت** والشرط نحو اياما تدعوا او اضيف الى ما تضمن معنى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من تضرب اضرب **الثانية** ان يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب اما وليس للعامل منصوب غيره مقدم عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر وقد تقدر اما نحو وربك فكبر بخلاف اما اليوم فاضرب زيدا **الثاني** مما ورد منصوبا لا غير **المفعول المطلق** سمي بذلك لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة من غير تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل فلا يقال فيها الا مفعول به او له او فيه او معه واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل واحد من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا فان قلت هذا ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف قلت اجيب بان اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا لا اصطلاحا قال ابن هشام وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمي بالمفعول الا المفعول به خاصة ويقول في غيره شبيه بالمفعول **وهو مصدر يؤكد عامله** الناصب له وان لم يكن مشتقا

الفعل واقع له او معه او فيه واما غيرها فظ والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه بلا واسطة بحيث لا يعقل الا به نفيا كان
او اثباتا فسقط ما قيل من انه غير جامع لخروج نحو ما ضربت زيدا او لا تضرب عمروا واوجدت ضربا وخلق الله العالم فان
قيل ذكر الوقوع وارادة التعلق حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع
الفعل على الشيء في عرف النحاة عبارة عن التعلق المذكور فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع
وبيان الاتصال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم واريد اللازم هذا وانما استغنى عن اضافة
الفعل الى الفاعل كما فعل ابن الحاجب لجعله الفضلة من الجنس فان فائدة اضافته اليه على ما ذكروه اخراج مثل زيد في ضرب
زيد بالبناء للمفعول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ومثل ذلك خارج بالفضلة فانه عمدة فلو فعله ايضا لكان له سبيل فيكون فائدة
صرف الفعل عن المعنى الاصطلاحي فيصفوا اسناد الوقوع اليه عن التجوز وشمول التعريف غير عن التكلف فبطل قول بعضهم
انه لا فائدة فيه **والاصل** اي الراجح في المفعول الذي ينبغي ان يكون عليه ان لم يمنع مانع **تاخره عنه**
اي عن الفعل وعن الفاعل ايضا بدليل ما مر في كلامه ان الاصل في الفاعل تقدمه على المفعول نحو وورث سليمان داود ولان طلب
الفعل للمسند اليه الذي لا يتم الا به اشد من طلبه الفضلات ولان الفاعل منشئ الفعل والمفعول موجده ومتعلقه فالفعل ناشئ
عن الفاعل ثم يصل الى المفعول وقد يجب هذا الاصل في مسائل **احدها** ان يكون الفعل مؤكدا اي النون الثقيلة او الخفيفة
فلا يقال زيدا اضربن قال الرضي ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والا لم يؤخر
عن مرتبته اي الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافيان في الظاهر فان قلت فقد قال ابن مالك في الالفية و
والرفع والنصب اجعلن اعرابا فقدم مفعول الفعل المؤكد بالنون عليه قلت اجيب باحتمال ان يكون الحكم المذكور مفروضا
في الاختيار فانه يجوز التقديم في الضرورة **الثانية** ان يحصل بتقديمه التباس بالمبتدا نحو موسى ضرب
عيسى **الثالثة** ان يكون تعجبا نحو ما احسن زيدا فلا يجوز زيدا ما احسن اذ لا يتصرف في معموله **الرابعة**
ان يكون الفعل صلة لحرف مصدري عامل نحو كرهت ان تضرب زيدا فلا يجوز ان زيدا تضرب كرهت ولا ان
زيدا تضرب كرهت اذ لا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته **الخامسة** ان يكون الفعل مقرونا بلام
الابتداء نحو ليحب الله المحسنين فلا يجوز المحسنين ليحب الله هذا ان لم توجد ان فان وجدت جاز التقديم
نحو ان زيدا عمروا ليضرب او لام القسم نحو والله لاقولن الحق فلا يجوز والله الحق لاقولن **وقد يتقدم**
اي المفعول به على الفعل لقوته في العمل وليس ذلك خاصا بالمفعول به بل المفاعيل عدا المفعول

معه

عدا المفعول معه سواء في ذلك ولذا عبر عنه في التسهيل بمنصوب **فيتقدم جوازا** حيث لا موجب لتقدمه ولا مانع منه
لافادة الحصر اي حصر فعل الفاعل في المفعول **نحو زيدا ضربت** اي لا غيره او وحده بحسب مقتضى
المقام هذا قول الجمهور وكذا اهل البيان يطبقون عليه وخالف في ذلك ابن الحاجب وتبعه ابو حيان قال ابن الحاجب
في شرح المفصل الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس وهم واستدل على ذلك بقوله تعالى فاعبد الله مخلصا له الدين
ثم قال بل الله فاعبد ورد هذا الاستدلال بان مخلصا له الدين اغنى عن اداة الحصر في الآية الاولى ولو لم يكن فالمانع من
ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر كما قال تعالى فاعبدوا ربكم وقال الا تعبدوا الا اياه بل قوله بل الله فاعبد من
اقوى ادلة الاختصاص فان قبلها لئن اشركت ليحبطن عملك ولو لم يكن للاختصاص وكان معناها اعبد الله لما حصل الاضراب
الذي هو معنى بل واعترض ابو حيان على مدعي الاختصاص بنحو افغير الله تامروني اعبد واجيب بانه لما كان من اشرك
بالله غيره كانه لم يعبد الله كان امرهم بالشرك كانه امر بتخصيص غير الله بالعبادة ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص
بقوله تعالى كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل وهو من اقوى ما رد به واجيب بانه لا يدعى فيه اللزوم بل الغلبة وقد يخرج الشيء عن
الغالب قال الشيخ بهاء الدين السبكي وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة وهي اغير الله تدعون ان كنتم صادقين
بل اياه تدعون فان التقديم في الاولى قطعا ليس للاختصاص وفي اياه قطعا للاختصاص اشهر وعلى قول الجمهور فشرطه ان
ان لا يكون التقديم مستحقا **وجوبا** في مسئلتين اشار الى الاولى بقوله **للزومه الصدر** اي صدر الكلام
وذلك اذا تضمن معنى الاستفهام **نحو من رايت** والشرط نحو اياما تدعوا او اضيف الى ما تضمن معنى احدهما نحو غلام
ايهم ضربت وغلام من تضرب اضرب **الثانية** ان يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب اما وليس للعامل منصوب
غيره مقدم عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر وقد تقدر اما نحو وربك فكبر بخلاف اما اليوم فاضرب زيدا **الثاني** مما يرد
منصوبا لا غير **المفعول المطلق** سمي بذلك لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة من غير تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري
وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل فلا يقال فيها الا مفعول به او له او فيه او معه واما اصطلاحا
فيصح الاطلاق على كل واحد من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا فان قلت
هذا انتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف قلت اجيب بان اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان
في الاصل مفعولا اصطلاحيا قال ابن هشام وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمى بالمفعول الا المفعول به خاصة
ويقول في غيره شبيه بالمفعول **وهو مصدر يؤكد عامله** الناصب له وان لم يكن مشتقا

منه وتوكيد له باعتبار حدثه المفهوم منه مطابقة ان كان مصدرا او تضمنا ان كان غيره ويسمى هذا النوع غير
محض **او المبين لنوعه او عدده** اى نوع عامله او عدده وذلك باعتبار الحدث المفهوم منه على حد
ما تقرر ويسمى كل من هذين النوعين مخصصا وموقتا ويدخل فى قوله عدده لانه عدد باجماع وخرج بقوله يؤكد عامله
المصدر فى نحو قمت اجلالا لك وكرهت ضربك لانتفاء التوكيد وبيان العدد ونحو المجرور الثانى فى كرهت الفجور الفجور
فانه وان كان مؤكدا لكن لا لعامله ولا يرد على الحد المفعول به فى نحو كرهت كراهتى لان المراد بكون المصدر مؤكدا او مبينا
لنوعه او عدده كونه كذلك بحسب دلالة اللفظ كما نبه عليه ابن الحاجب فى مثله وكراهتى على تقدير كونه مفعولا به ليس بهذه
المثابة نعم يرد عليه الخبر فى نحو ضربك ضربتان وضربك ضرب اليم فانه مبين للعدد فى الاول وللنوع فى الثانى لوصفه
باليم فهو منقوض به وكذا الحال المؤكدة لعاملها اذا كانت مصدرا فلو قال وليس خبرا ولا حالا كما فعله ابن هشام فى الاوضح
لسلم من ذلك **نحو ضربت ضربا** مثال للمفعول المطلق المؤكد لعامله ومثله نحو قعدت جلوسا والله انبتكم من
الارض نباتا وهل العامل فيهما الفعل المذكور او مقدر بمعناه ولفظه قولان الاول هو قضية كلام سيبويه على ما قيل
كالتسهيل وهو مذهب المازنى والمبرد والسيرافى ومرتضى الرضى ونسبه ابن يعيش الى الاكثرين لانه لما كان فى معناه
وصل اليه كما وصل الى ما هو من لفظه ولان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه والثانى هو مذهب الجمهور كما قال ابن
عقيل لان الكثير كون المصدر من لفظ الفعل وكونه بغير لفظه قليل فحمل القليل على الكثير **او ضربت ضرب الامير**
مثال للمفعول المطلق المبين لنوعه وعطف على ضربت ضربا بتقدير او ضربت ضربا مثل ضرب الامير فحذف الموصوف
ثم المضاف ومثله ضربته الضرب اى الضرب المعهود فلو اردت بالضرب الجنس كان من قبيل المؤكد على ما ذكره بعض
المتاخرين **او ضربت ضربتين** مثال للمفعول المطلق المبين لعدده ومثله فدكتا دكة واحدة وضربته ضربات
وقد ينوب عن المصدر غيره من الصفة نحو اشتمل الصماء او ضميره عبد الله اظنه جالسا بنصب عبد الله او اشارة
اليه كضربته ذلك الضرب ولا يشترط كونها متبعة بالمصدر وقول ابن مالك باشتراطه مردود ويقول العرب ظننت ذلك
يشيرون به الى الظن او مرادف له نحو شنئته بغضا واحببته مقة او مشارك له فى مادته وهو ثلثة اسم مصدر نحو
اغتسل غسلا واسم عين نحو والله انبتكم من الارض نباتا ومصدر لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا الاصل اغتسالا
وانباتا وتبتلا او دال على نوع منه كقعد القرفصاء ورجع القهقرى والاصل قعد القعدة القرفصاء ورجع الرجعة
القهقرى او دال على عدده كضربته عشر ضربات فاجلدوهم ثمانين جلدة او على آلته كضربته سوطا وسوطين والاصل

ضربته

ضربته ضربة بسوط وضربتين بسوطين وضربات بسوطات وكل نحو فلا تميلوا كل الميل وبعض نحو ولو تقول
علينا بعض الاقاويل او ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا اى اى ضرب تضرب زيدا او ما الشرطية نحو
ما شئت فقم اى اى يوم شئت فقم **والمصدر المؤكد** لعامله لا يثنى ولا يجمع **بل هو مفرد دائما**
باتفاق قال الرضى اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هى هى
والقصد الى الماهية من حيث هى هى يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر
الى كثرتها فتقول قضيا قضاء اشهر واما العددى فيثنى ويجمع باتفاق لان العدد قد يكون اثنين فصاعدا **وفى المصدر**
النوعى خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب الى جواز تثنيته وجمعه قياسا لحصول ما يكون به التثنية والجمع
اذ النوع المتميز اذا انضم اليه نوع آخر ثبت الامر الذى يكون به التثنية واذا انضم اليه نوعان فصاعدا
حصل ما يكون به الجمع فيجوز ان يقول قمت قيامى زيد وعمرو وقلت قولا كثيرة ومنهم من منع فى غير المسموع وهو ظاهر
مذهب سيبويه واختاره الشلوبين والاول هو المشهور **ويجب حذف عامله** اى المفعول المطلق
سماعا ولا يقاس عليه لانه لا ضابط له يعرف به وذلك **فى** مصادر كثرت فى استعمالهم فخففوها بحذف
افعالها ولم تسمع افعالها مع كثرتها واحتياجهم اليها فدل على وجوب حذفها فنصبها يدل على عاملها وجعل المصدر
عوضا منها من حيث انه بمعناها فهى فى المعنى معللة بالكثرة الا انه لما لم نقدر على ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر احتيج
الى السماع فلذلك اسند الحذف اليه **نحو سقيا** اى سقاك الله سقيا **ورعيا** اى رعاك الله رعيا
وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وجدعا اى جدعه الله جدعا قال الرضى ان هذه المصادر
وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر
اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعه الله جدعا وشكرت
الله شكرا وفى نهج البلاغة فى الخطبة البكائية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامى فضله وامتنانه حمدا يكون
لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين بالاضافة او بحرف الجر فاعله نحو كتاب الله وصبغة الله ونحو سبحانه وسعدا
او مفعوله نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ونحو شكرا لك وعجبا منك ولم يكن من قبيل النوع نحو مكروا مكرهم
سعى لها سعيها فيجب حذف العامل فى جميع هذه قياسا وقد عرفت له ضابطا كليا كما ذكرنا قال انما
وجب حذفه مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل واستحسن حذف الفعل فى بعض

المواضع اما اما لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اي الفعل كما في نحو حمداً لك وشكراً لك وعجباً منك ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه نحو كتاب الله وصبغة الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بسرعة كلبيك فينبغي المصدر مبيناً ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما تبين بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتبت كتاب الله ووعد وعد الله واسبح سبحان الله واحمد حمداً لك اشهر ملخصاً وصرح بعضهم بانه اذا قلنا سقاك الله سقياً وحمدت الله حمداً مع التلفظ يكون خبراً لا انشاءً واذا كان انشاءً كان المصدر والفعل معاً وقيل يريد انهما لا يجتمعان ولكن ان اتيت بالمصدر تركت الفعل وجوباً وان اتيت بالفعل لم يجز ان يذكر المصدر اشهر وليس بشيء اذ ما وقع في الخطبة المذكورة من كلام امير المؤمنين ع ليس مراداً به الخبر وهو من الفصاحة بحيث لا يخفى **و يجب حذفه قياساً** فيما علم له من استقراء كلامهم ضابط كلي يدل على حذف الفعل معه لزوماً لما فيه من القرينة الدالة على خصوص الفعل ووقوع ما يسد مسده ويجري عليه ما لم يسمع وذلك في مواضع **منها ما وقع** تفصيلاً لعاقبة مضمون جملة متقدمة طلبية كانت **نحو** قوله تعالى **فشدوا الوثاق فاما منّاً بعد واما فداءً** اي تمنون منّاً او تفدون فداءً فجملة قوله فشدوا الوثاق متضمنة لشد الوثاق وعاقبته اما قتل او استرقاق او منّ او فداء ففصل هذا المطلوب بقوله فشدوا الوثاق فاما منّاً بعد واما فداءً او خبرية كقولك زيد يكتب فقراءة بعد او بيعاً وعمرو يشتري طعاماً فاما بيعاً واما اكلاً ومنه قوله   لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما وقوع   فذرء ووقوع تفصيل لعاقبة الجهد اي اما ادرء واما ابلغ وانما وجب الحذف في هذه الصورة لوجود القرينة وهي نصب المفعول المطلق لاشعاره بالعامل المحذوف وسد الجملة المتقدمة مسده لمناسبتها له من جهة انه تفصيل لعاقبة مضمونها بخلاف ما لو وقع غير تفصيل كمننت منّاً او تفصيلاً لا لعاقبة مضمون جملة كزيد يسافر سفراً قريباً او بعيداً **و** منها ما وقع مؤكداً لنفسه او لغيره فالاول هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه لا يحتمل من المصادر غيره **نحو له عليّ الف درهم اعترافاً** فجملة علي الف درهم نص في الاعتراف لا يتطرق اليها احتمال غيره فالمصدر الظاهر بعدها وهو اعترافاً يؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضرباً الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل وحده دال بطريق النص على الضرب واما في مثالنا فالاعتراف

مضمون

مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها لان مضمون الجملة ثبوت الالف عليه ومفهوم الاعتراف مطلق لانا نقول هذا المطلق مندرج في ذلك المقيد فهو ايضاً مضمون الجملة وسمي مؤكداً لنفسه لانه بمنزلة تكرار ما قبله فكان الذي قبله نفسه وقد جوز فيه الرفع خبر المبتدأ محذوف اي هذا الكلام اعتراف **والثاني** هو الواقع بعد جملة محتملة معناه وغيره فتصير نصاً **نحو زيد قائم حقاً** فجملة زيد قائم قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها ثابتاً بحسب الواقع فيكون حقاً ولان يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المذكور صارت به نصاً في الحقيقة وسمي مؤكداً لغيره لانه يجعل ما قبله نصاً بعد ان كان محتملاً فهو مؤثر والمؤكد متأثر والمؤثر غير المتأثر وانما وجب الحذف في هاتين الصورتين لوجود القرينة وهي النصب فيهما لاشعاره بالمحذوف وسد الجملتين فيهما مسده والمناسبة ظاهرة **و منها** ما وقع محصوراً فيه بالا او بانما او مكرراً بعد اسم لا يصلح خبراً عنه فالاول **ما انت الا سيراً وانما انت سيراً** والثاني **نحو زيد سيراً سيراً** والتقدير ما انت الا تسير سيراً وانما انت تسير سيراً وزيد يسير سيراً وقد يجيء ذلك معرفاً نحو ما انت الا السير البريد وزيد السير السير فالاسم الذي جاء بعده المصدر في هذه الامثلة اسم عين والمصدر لا يصلح ان يكون خبراً عنه فوجب الحذف في ذلك كله للقرينة التي هي نصب المصدر لاشعاره بالمحذوف كما مع عدم صلاحيته للخبرية لو رفع وقيام الا وانما في الاول وطرف التكرير في الثاني مقام المحذوف بشهادة ان الاول لو اقيم لم يكن ثم داع للتكرير في الاقامة وانما قامت الا وانما مقامه لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير فان لم يكن المصدر محصوراً ولا مكرراً لم يجب الحذف نحو انت تسير سيراً وان شئت حذفت فقلت انت سيراً ولو كان العامل خبراً عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبراً عن اسم عين كما تقدم وعلل الرضي ره وجوب الحذف في هذه الصورة بان المقصود من مثل هذا التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان المضارع يستعمل في بعض المواضع للدوام ايضاً نحو قولك يقبض ويبسط وذلك ايضاً لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعاً على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلاً لكونه اما فعلاً وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف وقد وقع له في باب المبتدأ ما ينافي هذا وذلك انه قال الاصل

فى سلام عليك سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الأستعمال فبقى المصدر منصوبا وكان النصب يدل على
الفعل والفعل يدل على الحدوث هذا هو الحق والأول غير مرضى **و** منها ما وقع علاجيا للتشبيه بعد جملة مشتملة
على اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت به **فاذا له صوت صوت حمار** فصوت حمار وقع علاجيا
للتشبيه بعد جملة هى قوله فاذا له صوت وهى مشتملة على الأسم الذى بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة على صاحب
ذلك الأسم وهو الضمير المجرور فى له والجمهور على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر من الجملة السابقة وهى
المصدر تدل عليه الجملة المقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه والأصل له صوت تصوت صوت
حمار واقيم مقام المصدر كما فى انبت نباتا وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر
ويجب الرفع فى نحو له علم علم الفقهاء لأن العلم ليس علاجيا اذ العلاجى ما كان من افعال الجوارح وفى نحو صوته
صوت حمار لعدم تقدم الجملة وفى نحو فاذا فى الدار صوت صوت حمار ونحو عليه نوح نوح حمام لعدم تقدم
صاحبه فيهما ويجوز النصب فيهما على الحال من الضمير والمستوفى الشروط ان كان نكرة جاز فيه الرفع على البدلية
والصفة وان يكون خبر المحذوف وان كان معرفة امتنعت الصفة الا فى الضرورة واجازها الخليل على تقدير
مثل وهما الرفع والنصب متكافيان ولا خلاف ذهب ابن حزوف الى ان الرفع مرجوح لأن الثانى ليس هو
الأول والنصب سالم من هذا المجاز وابن عصفور الى انهما متكافيان لأن فى النصب التقدير والأصل عدمه
و منها ما وقع مثنى دالا على التكرير والتكثير نحو **لبيك** وهو مثنى مصدر لب بالمكان اذا اقام به وجوز
ان يكون مصدر الب بمعنى لب فيكون محذوف الزوايد والوجه الأول لأن الأصل عدم الحذف فالأصل اذن الب
لك لبين اى اقيم على طاعتك لبا كثيرا متتاليا متكررا وليس المراد خصوص الأثنين وجعلت التثنية دالة على التكثير
لانها اول تضعيف للعدد وزعم يونس ان لبيك مفرد كلديك والأصل لبب كجعفر قلبت الباء الأخير ياء لثقل
التضعيف ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم صارت ياء بالأضافة الى الضمير كلديك وعليك **و**
سعديك وهى تابعة لبيك اى اسعدك سعادتين ولا تستعمل بدونها ومثله قولك دواليك اى
تداول الأمر دوالين وحنانيك اى تحنن تحننين وهذاذيك اى اسرع اسراعين وحجاصين اى كف كفين
وعامل هذين وعامل لبيك من معناها وعامل البواقى من لفظها وانما وجب الحذف فى ذلك لوجود القرينة و
هى النصب المشعر بالحذف وقيام التكرير مقام المحذوف ثم يرد نحو فارجع البصر كرتين لأنه مصدر مثنى

رقه

فيه معنى التكرير ولم يجب حذف عامله قال الرضى ليس وقوع المصدر مثنى من الضوابط التى يعرف وجوب حذف فعله
سواء كان المراد بالتثنية التكرير نحو ارجع البصر كرتين اى رجعا كثيرا متكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اى
مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف فى هذا وامثاله اضافته الى الفاعل والمفعول كما ذكرنا قبل الثالث مما يرد منصوبا
لا غير **المفعول له** ويقال له المفعول لأجله والمفعول من اجله **وهو الأسم المنصوب بفعل** من مصدر او
وصف كما سيأتى **فعل ذلك الفعل** مرادا به اللغوى اى الحدث على طريقة الأستخدام **لتحصيله** اى تحصيل المفعول
له **او حصوله** اى وجوده فقوله المنصوب كالجنس يشمل جميع المنصوبات وما بعده مخرج لما عدا المحدود فالأول وهو
ما فعل الفعل لتحصيله **نحو ضربته تاديبا** فتاديبا مفعول له لأنه منصوب بفعل وهو ضربت وفعل الذى اى الحدث
وهو الضرب لتحصيله فان قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به قيل انه يحصل به ما تضمنه التاديب وهو التادب وانما
نصب التاديب لتضمنه التادب قال بعض المحققين ويكذبه امتناع ضربته تادبا كما صرح به الرضى ناقلا عن النحاة فالجواب
منع ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التاديب والضرب سبب الأحداث ووسيلته اشهر **و** الثانى وهو ما فعل
الفعل لحصوله **نحو قعدت عن الحرب جبنا** فجبنا مفعول له منصوب بقعد وفعل الفعل وهو القعود لحصوله
فالمفعول له هو السبب الحامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية للفعل متأخرة عنه فى الوجود كالتاديب للضرب او
علة مؤثرة له موجودة قبله كالجبن والأول يكون علة للفعل بحسب الوجود الذهنى ومعلولا له بحسب الوجود الخارجى فلا تأثير له فبين
التاديب والضرب مرابطة ذهنا وخارجا وبين الجبن والقعود مرابطة خارجية فقط **ويشترط** فى نصبه عند الجمهور
كونه مصدرا لأنه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وزعم يونس ان قوما من العرب يقولون اما
العبد فذو عبد بنصب العبد الأول لكونه مفعولا له والمعنى مهما ذكر شخص لأجل العبد فزيد ذو عبد لا غير فالعبد علة للذكر
وقبح ذلك سيبويه وتأوله على الحال كما فى الجماء الغفير وانما اجازه على ضعفه اذا لم يرد به عبدا باعتبار مبهم قال فلو قلت اما
البصيرة فلا بصيرة لك واما الحرث فلا حرث لك لم يجز لأختصاصهما واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبد اى مهما ذكر
شخص من اجل تملك العبد فذو عبد وهذا كله مراعاة للمصدرية وجعله بعضهم مفعولا به اى مهما ذكر العبد **متحدا بعامله**
وقتا بان يكون وقوع الحدث فى بعض زمان المصدر نحو جئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان
الحدث آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك وهذا الشرط اشترطه الأعلم وجماعة
من المتأخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين **و** **فاعلا** بان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا كقوله تعالى يجعلون

اصابعهم فی آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مفعول له وفاعله وفاعل الجعل واحد وهم الكفار وهذا
الشرط رأی المتاخرین ولم یشترطه سیبویه ولا احد من المتقدمین ایضا کما قال فی الہمع وہو مرتضی الرضی قال
وہو الذی یقوی فی ظنی وان کان الاغلب المشارکة وعلیه فیکون انتصاب خوفا وطمعا من قوله تعالی یریکم البرق
خوفا وطمعا علی المفعول له من غیر حاجة الی تکلف تقدیر ارادة خوفکم وطمعکم او الی جعل الخوف والطمع بمعنی الاخافة
والاطماع او جعل انتصابهما علی الحالیة لا علی المفعول له واستدل الرضی علی عدم اشتراط ذلک بقول امیر المؤمنین ع
فی نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للبلیة والمستحق للسخط ابلیس والمعطی للنظرة هو الله تعالی ومشترط
الاتحاد یتأول هذا ایضا کما تأول الآیة وحاصل ما ذکره المص من الشروط ثلثة کونه مصدرا واتحاد زمانه وزمان
عامله واتحاد فاعلهما وزاد بعضهم رابعا وهو ان یکون مصدرا قلبیا کالرغبة نحو جئتک رغبة فی اکرامک فلا یجوز جئتک
قراءة للعلم لان القراءة من افعال اللسان قال الشاطبی وهذا الشرط مستغنی عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال
الجوارح لا تجتمع فی الزمان مع الفعل المعلل انتهی ولم یشترط ذلک الفارسی فاجاز جئتک ضرب زیدا ای لتضرب
زیدا وفاقد احد الشروط المذکورة یجر بحرف التعلیل وهو اللام ونحوها مما یفهم معناها من وفی والکاف وکی وحتی
وعلی ومن ثم اشارة الی المکان الاعتباری کما تقدم ای ومن اجل اعتبار الشروط المذکورة جیء باللام فی
نحو قوله تعالی والارض وضعها للانام لفقد المصدریة فان الانام علة للوضع ولیس مصدرا
فلذلک جر باللام ومثل قوله ع ان امراة دخلت النار فی هرة ای لاجل هرة وفی نحو تهیأت الیوم للسفر
غدا لفقد اتحاد الوقت فان وقت التهیئة غیر وقت السفر ومثله قوله تعالی کلما ارادوا ان یخرجوا منها من غم ای
لاجل الغم وقول الشاعر فجئت وقد نضت لنوم ثیابها لدی الستر الا لبسة المتفضل وفی نحو جئتک
لمحبتک ایای لفقد اتحاد الفاعل فان فاعل المجیء المتکلم وفاعل المحبة المخاطب ومثله قوله تعالی فبظلم من
الذین هادوا حرمنا علیهم طیبات احلت لهم واذکروه کما هداکم ولتکبروا الله علی ما هداکم ای لهدایته اباکم وقول الشاعر
وانی لتعرونی لذکراک هزة کما انتفض العصفور بلله القطر الرابع مما یرد منصوبا لا غیر المفعول معه
ای الذی فعل بمصاحبته بان یکون الفاعل مصاحبا له فی صدور الفعل عنه او المفعول فی وقوع الفعل علیه
فقوله معه نایب الفاعل اسند الیه المفعول کما اسند الی المجرور فی المفعول به والمفعول له والمفعول
فیه والضمیر المجرور عاید علی ال واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الی لازم النصب وترکه

منصوبا

للسخط واستهانها

منصوبا جاریا علی ما هو علیه فی الاکثر والیه ذهب بعضهم فی قوله تعالی لقد تقطع بینکم علی قراءة النصب وقیل الوجه ان یجعل
من قبیل وقد حیل بین العیر والنزوان فان نایب الفاعل فیه ضمیر راجع الی مصدره ای حیل الحیلولة لان بین للزوم
الظرفیة لا ینوب عن الفاعل فعلی هذا یکون معناه الذی فعل الفعل بمصاحبته علی ان یکون نایب الفاعل ضمیرا راجعا
الی مصدره والضمیر المجرور عاید علی الموصول کذا فی الفواید الضیائیة وغیرها قال بعض المحققین والظاهر ان ذلک کله
باعتبار الاصل لان المفعول معه فی الاصطلاح اسم لهذا النوع کالحیوان الناطق علی الانسان وسماه سیبویه بهذا
وبالمفعول به علی ان الباء بمعنی مع وهو المذکور بعد واو المعیة ای التی بمعنی مع لمصاحبة
معمول فعل الظرف لغو متعلق بالمذکور ای الذی ذکر بعد الواو لاجل المصاحبة سواء کان ذلک المعمول فاعلا نحو
استوی الماء والخشبة او مفعولا نحو کفاک وزیدا درهم وسواء کان ذلک الفعل ملفوظا به کالمثالین او معنویا نحو ما لک وزیدا ای
ما تصنع فقوله المذکور بمنزلة الجنس وقوله بعد واو المعیة مخرج لما ذکر بعد واو العطف نحو جاء زید وعمرو وقوله لمصاحبة
معمول فعل مخرج لنحو کل رجل وضیعته فلا یجوز نصب وضیعته خلافا للرضی فانه وان کان مذکورا بعد واو المعیة لکن لا لاجل
مصاحبة معمول فعل قال الرضی ونعنی بالمصاحبة کونه مشارکا لذلک المعمول فی ذلک فی وقت واحد فزیدا فی سرت وزیدا مشارک
للمتکلم فی السیر فی وقت واحد ای وقع سیرهما معا وفی قولک سرت انا وزید بالعطف مشارک فی السیر لکن لا یلزم کون السیرین
فی وقت واحد انتهی واورد علیه نحو سر والطریق فانه من صور المفعول معه قطعا ولیست الطریق مشارکة للمخاطب فی
السیر المامور به وقد صرح نجم الدین سعید فی شرح الحاجبیة بان المراد بالمصاحبة هنا الناشیة المطلقة سواء کان
لم یکن ثم تشریک فی الحکم نحو سر والطریق او کان ثم تشریک لکن لا یکون مقصودا بل القصد الی مطلق المصاحبة نحو جئت
زیدا انتهی والقول بالمشارکة هو اشتراط الاخفش ولم یشترطها غیره بل اعتبروا مطلق المصاحبة وهو الصحیح ولا یتقدم
المفعول معه علی عامله کما یتقدم سایر المفاعیل فلا یقال بزید وعمروا مررت لان اصل الواو للعطف والمعطوف
تابع حقه التاخیر واجازه الرضی علیه من الله الرضا قال وانا لا اری منعا من تقدیم المفعول معه علی عامله
اذا تاخر عن المصاحب لان ذلک مع واو العطف الذی هو الاصل جایز نحو زیدا وعمروا ضربت انتهی ولا
یتقدم علی المصاحب ایضا فلا یقال مررت وعمروا بزید واجازه ابن جنی محتجا بقول الشاعر جمعت وفحشا
غیبة ونمیمة ثلاث خصال لست عنها بمرعو وقوله ولا الکفیة والسوءة اللقبا علی روایة من نصب
السوءة لان من اللقب ما یکون لغیر السوءة قال ابن مالک فی شرح الکافیة ولا حجة له فی البیتین لاحتمال

جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في الأول ظ واما الثاني فعلى ان يكون اصله ولا القبه
اللقب والسواه السوءة ثم حذف ناصب السوءة كما حذف ناصب العيون من قوله وزججن الحواجب والعيونا
ثم قدم العطف ومعمول الفعل المحذوف انتهى ولا يتقدم على العامل والمصاحب معا فلا يقال وعمروا مررت
بزيد اجماعا ومثل تقسم المفعول معه مما فيه العامل لفظيا بقوله **نحو سرت وزيدا** ومما فيه العامل معنويا
بقوله **مالك وزيدا** اي ما تصنع وزيدا ومثله كيف انت وزيدا وقدره سيبويه بلفظ الكون في المثالين
وقدره بالماضي مع ما وبالمضارع مع كيف فقال الأصل ما كنت وزيدا وكيف تكون وزيدا واختلف في تقديره
ذلك هل هو مقصود له ام غير مقصود فزعم السيرافي انه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن مالك ولا دانه لا يجوز الا
ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما وكيف وليهما معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام
لجاز فيهما الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فنص السيرافي وغيره على انها تامة فعلى هذا فيكون كيف
في موضع نصب على الحال واما ما فلا يكون حالا فزعم بعضهم انها مخرجة عن اصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان
كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على اي حال كنت او تكون مع زيد وهو مذهب ابن خروف
قاله في التصريح **وجئت انا وزيدا** هذا المثال من قسم المثال الأول مما فيه الفعل لفظيا وانما ذكره
تمهيدا للحكم الذي بعده وقوله **والعطف في المثالين الأولين** وهما سرت وزيدا ومالك وزيدا
ونحوهما من كل جملة اسمية او فعلية بعدها واو مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع او مجرور غير مؤكد بضمير منفصل
او فاصل ما **قبيح** اما في الأول فلأن العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يحسن الا بعد توكيده بضمير منفصل
او بفاصل ما واما في الثاني فلأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز الا بعد اعادة الجار الا في الضرورة وهو مذهب
البصريين وظاهر كلام المصنف في باب العطف واما الكوفيون فيجوزونه في السعة وجوزه البصريون في السعة ايضا
لكن باضمار الجار لتقدم ذكره مع انه لا يعمل مضمرا لضعفه ومنع العطف في المثالين جماعة منهم ابن الحاجب
وابن هشام في القطر **والعطف في المثال الأخير** وهو جئت انا وزيد ونحوه من كل جملة اسمية وفعلية
بعدها واو مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع مؤكد بضمير منفصل **سائغ** فيجوز نصبه على المفعول معه ورفعه
على العطف وفصل الرضي بين ان يقصد النص على المصاحبة فيجب النصب وبين ان لا يقصد النص عليها فلا
يجب وهو الصحيح **والعطف في نحو ضربت زيدا وعمروا واجب** اتفاقا لأن اصل

الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل بها بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد
من المصاحبة لأن العطف في نحو جاء زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل مجيء احدهما
قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون
النصب في العطف الذي هو الأصل اظهر قاله الرضي وتبعه المص في الحاشية ونقل الاتفاق غير مرضي
فقد صرح في الارتشاف ان بعضهم حمل عمروا في المثال على العطف وبعضهم جوز فيه الأمرين وقال ابن
هشام في المغني نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا معه انتهى **الخامس** مما يرد
منصوبا لا غير **المفعول فيه** وسمي بذلك لأنه بتقدير معنى في وهو اصطلاح كوفي ويسميه البصريون
ظرفا لأنه محل الأفعال ووعاء لها ولذلك سماه الفراء محلا ويسميه الكسائي واصحابه صفة **وهو اسم
زمان او اسم مكان مبهم** وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه وهو اسماء الجهات الست
نحو امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت ونحوها في الابهام والافتقار كناحية وجهة واسماء المقادير
كميل وبريد واطلق اسم الزمان اشارة الى ان المبهم والمتخصص فيه سواء ونعني بالمبهم ما دل على قدر من
الزمان غير معين كوقت وحين وساعة على جهة التأكيد المعنوي لأنه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه
كاسماء الأيام واما المعدود فمن قبيل المختص لا قسما ثالثا خلافا لبعضهم **او ما كان بمعنى احدهما**
اي اسم الزمان او المكان المبهم مما عرضت دلالته على احدهما وهو اربعة كما سيأتي **منصوب** صفة اسم
بفعل اصطلاحا او شبهه **فعل** ذلك الفعل مراد به اللغوي اي الحدث على طريقة الاستخدام كما مر في
المفعول له **فيه** اي في ذلك الاسم والمراد بفعله فيه بحسب دلالة اللفظ وقد يناقش في هذه العبارة
من حيث التصريح بمتعلق الظرف الذي هو صفة مع كونه عاما وقد نصوا على وجوب حذفه تاما فقوله اسم
زمان او مكان كالجنس يصدق على اسم الزمان من قولنا يومنا طيب واسم المكان من قولنا مكاننا حسن
وقوله منصوب بفعل يخرج نحو ذلك ويصدق على نحو شهدت يوم الجمعة فيخرج بما بعده فان الشهود
وان كان لا يكون الا في يوم الجمعة لكن الذي يدل عليه اللفظ شهود المتكلم اياه لا فعله فيه وفي هذا الحد ما
مر في المفعول له فالمفعول فيه من اسم الزمان المبهم نحو سرت وقتا ومن المختص **نحو جئت يوم الجمعة**
وهو اسم من الاجتماع كما مر سمي بذلك لاجتماع الناس فيه هذا هو المشهور في اللغة وجاء في الحديث

عن النبي صلعم انه سمّي بذلك لأن آدم عم جمع فيها خلقه وقيل لأن سائر المخلوقات اجتمع خلقها وفرغ منه
يوم الجمعة وقيل لأن سعد بن زرارة لما جمع بالأنصار فصلّى بهم وذكّرهم سمّوه بالجمعة حين اجتمعوا اليه
فعليه فالاسم اسلامي وقيل غير ذلك **و** من اسم المكان نحو **صليت خلف زيد** ومثاله
جلست امامك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت هذه الجهات الست باعتبار الكائن في المكان
فان له ست جهات وما هو نحوها في الابهام والأقطار نحو جلست ناحية زيد **و** ما نزل منزلتها احد بما حاضر
والدلالة عليه فاربعة لما ذكرنا احدها اسماء العدد المميزة بها نحو **سرت عشرين يوما** مثال لما عرضت
له اسمية الزمان **او سرت عشرين فرسخا** مثال لما عرضت له اسمية المكان الثاني ما افيد به
كلية او جزئية نحو سرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ او بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف
الفرسخ الثالث ما كان صفة للزمان او المكان نحو جلست طويلا من الدهر شرقي الدار الرابع ما كان مخفوضا باضافة
احدهما ثم حذف المضاف واينب عنه المضاف اليه بعد حذفه والغالب في هذا الباب ان يكون مصدرا
وفي المنوب عنه ان يكون زمانا ولابد من كونه معينا بوقت او لمقدار نحو جئتك صلاة العصر او قدوم الحاج وانتظر
حلب الناقة وقد يكون النائب اسم عين نحو لا كلمه القارظين والأصل مدة غيبة القارظين وهو تثنية قارظ
بالقاف والظاء المشالة وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والراء وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا آتيك او يؤوب
القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما قاله في التصريح
اما نحو دخلت الدار مما فيه اسم المكان غير المبهم منصوبا بعد دخلت **فمفعول به**
على القول **الاصح** لا مفعول فيه فلا نقض به وكونه مفعولا به اما على الاتساع باجراء القاصر مجرى
المتعدي بنفسه من حيث اسقاط الواسطة ونصبه وهو مذهب الفارسي وطائفة واختاره ابن مالك و
عزاه للسيبويه او على الأصل لا على الاتساع نظرا الى ان دخل متعد وهو مذهب الاخفش وعزاه الرضي
الى الجرمي وعليه ينبغي حمل كلام المصنف لأنه يسمّي المنصوب على الاتساع باسقاط الجار المنصوب بنزع
الخافض ويجعله قسيما للمفعول به لا قسما منه كما يدل عليه تقسيمه وفي المسألة قول ثالث وهو ان النصب
في نحو ذلك على الظرفية تشبيها له بالمبهم وهو مذهب الاخفش وعزاه لسيبويه وبعضهم للجمهور وبعضهم
للمحققين **السادس** مما يرد منصوبا الا عن **المنصوب بنزع الخافض** ونصبه على

المفعول

المفعول به في الحقيقة لأن سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل
الذي كان الجار متعلقا به لما زال الجار من اللفظ ظهر اثره لزوال ما كان يعارضه فاذا لم يكن في الكلام ما يقتضي
النصب من فعل او شبهه لم يجز النصب واكثرهم لم يفرد له بحده بابا لأنه داخل تحت المفعول به واكثرهم يسميه مفعولا
به على الاتساع ولا مشاحة في الاصطلاح **وهو الاسم الصريح او المؤول** وهذا كالجنس شمل جميع
الأسماء الصريحة والمؤولة وقوله **المنصوب** اخرج ما عدا المنصوبات وشملها جميعا وقوله **بفعل لازم**
او شبهه اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل **بتقدير حرف جر** اخرج جميع المنصوبات ما عدا
المحدود وبعض افراد المفعول له مما عامله فعل لازم على قول الجمهور كما مر وفي الحد مر في المفعول له وفيه ايضا انه
غير مطرد ولا منعكس اما عدم اطراده فلدخول بعض افراد المفعول له على قول الجمهور كما رأيت مع عده له قسيما باسمه
قدم التنبيه على ذلك واما عدم انعكاسه فلعدم دخول المنصوب بفعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه والآخر بواسطة
حرف جر مقدر وهو جار في القياسي فقط او السماعي معا او الى احدهما باحد الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر الى
الآخر بواسطة حرف جر مقدر وذا في القياسي فقط لفظا وقد يكون تقدير الحد سياتي بيانه ثم **وهو** اي المنصوب بنزع
الخافض **قياسي مع ان وانّ** المصدريتين بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الثانية وانما كان معهما
قياسيا لاستطالتهما بصلتهما **نحو** قوله تعالى **او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم** مثال لما هو مع ان
المخففة النون اي من ان جاءكم ومثله قوله تعالى يمنّون عليك ان اسلموا اي بان والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي اي في ان
بل الله يمن عليكم ان هداكم ويطمع ان يدخلنا ربنا **و** نحو **عجبت انّ زيدا قائم** مثال لما هو مع انّ المشددة
النون اي من ان زيدا قائم ومثله قوله تعالى وان المساجد لله اي لأن وهذه الأمثلة كلها للمنصوب بفعل لازم واما المنصوب
بالمتعدي الى اثنين احدهما بنفسه والآخر بحرف جر مقدر فالأول نحو وعدت زيدا ان اكرمه والثاني نحو يعدكم انكم
اذا متم هذا في القياسي واما السماعي فيأتي واما المنصوب بالمتعدي الى اثنين بـ[illegible] احد الأمور التي تتعدى
بها الفعل القاصر والثاني بحرف جر مقدر لفظا نحو اكرمت زيدا ان يكرمه واكرمته ان [illegible] وعدت زيدا ان نضرب
وما عدت عمروا انه مظلوم وقس على ذلك والتقدير الخ اياك ان تحذف اي بعد نفسك من ان تحذف **وسماعي
في غير ذلك** اي في غير ان وانّ لا يتجاوز به حد السماع وهو اما شذوذ كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا
كلامكم علي اذن حرام اي بالديار او على الديار والأول اولى لكثرته وقوله كما عسل الطريق الثعلب وقوله كمن صبابة واخف الذي

لولا الأسى نقضاني اي نقضى علي وقوله تعالى لأقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم
قال الرضي والأولى في مثله ان يقع ضمن اللازم معنى المتعدي اي يجوزون الديار واخفى الذي لولا الأسى
لأهلكني والألزمن صراطك ولا تنووا عقدة النكاح وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ وكما يضمن
الفعل معنى غيره فيعدى تعديته ما ضمن معناه نحو قوله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون اشهر وقال المصنف
في شرح الأربعين التضمين اولى من الحمل على النصب بنزع الخافض فان التضمين اكثر ورودا في اللغة
واوفق مسلكا اشهر او لكثرة الاستعمال **نحو ذهبت الشام** اي الى الشام لانهم كانوا يتجعونها
كثيرا فيحتاجون الى الأخبار عن ذهابهم اليها غالبا فحذفوا الجار تخفيفا وذهب سيبويه وجماعة الى انه منصوب
على الظرفية تشبيها لها بغير المختص من اسماء المكان ودعوى الرضي على ذلك باطلة الأول من السماعي
المنصوب الثاني من باب اختار بتقدير حرف الجر والحد غير شامل له كما قدمنا ونعني بباب اختار كل فعل متعد الى
اثنين احدهما بنفسه والآخر بالجار كاختار نحو قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه وامر نحو قوله
امرتك الخير فافعل ما امرت به وقد جمع فيه بين الاستعمالين ونهى نحو نهيت زيدا القبيح اي عن القبيح
واستغفر كقوله استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه القول والعمل قال ابن الطراوة و
والسهيلي ان الوجه في استغفر ان يتعدى الى الثاني بنفسه وتعديته بمن انما هو لتضمنه معنى استتبت ووافقهما ابن
هشام في المغني وكنى نحو كنيته ابا عبد الله اي بابي عبد الله وسمى كقوله وسميته يحيى ليحيى فلم يكن لأمر
قضاه الله في الناس من يد اي يحيى ودعا بمعنى سمى كقوله دعتني اخاها ام عمرو ولم اكن اخاها ولم ارضع
لها بلبان اي باخيها وصدق بالتخفيف كقوله تعالى صدقكم الله وعده اي في وعده وزوج كقوله تعالى وزوجناكها
اي بها وقال تعالى وزوجناهم بحور عين وقد جمع بعض المغاربة هذه الافعال فقال سع حذف حرف الجر وانصب
لدى اختار استغفر صدق دعا سمى كنى امر زوج نهى حكاه ابو حيان للخبر قد دعا وزاد بعضهم كال ووزن
تقول كلت زيدا طعامه وكلت لزيد طعامه ووزنت زيدا ماله ووزنت لزيد ماله وغير ذلك وفي كلام بعضهم ما
يوهم ان هذه الأفعال كلها يتعدى الى الثاني تارة بنفسها وتارة بحرف الجر فلا يكون ح من المنصوب بنزع
الخافض والأول هو المشهور الذي عليه الجمهور فينبغي حمل ما اوهم خلافه عليه كما فعله بعض المحققين **السابع**
حاير دمنصوبا لا غير **الحال** يذكر ويؤنث وهو الأصح يقال حال حسن وحال حسنة وقد يؤنث لفظها نحو

حالة

حالة قال على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم وقال ابن هشام في شرح بانت
سعاد ولم يجعل الجوهري الحال والحالة بمعنى واحد بل جعلهما من باب تمر وتمرة وهو غريب اشهر **وهي**
لغة التغير وسمي به هذا النوع لتغيره غالبا واصطلاحا **الصفة المبينة للهيئة**
حال لكون الصفة **غير نعت** والهيئة وهي بكسر حال الشيء وكيفيته كذا في ق والمراد بها
هنا الحالة اعم من ان تكون محققة او مقدرة ويسمى الأولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وهي
ايضا اعم من ان تكون حال نفس صاحبها او حال متعلقه نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء زيد و
الشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان هيئة لصاحبها اي مقارنا لطلوع الشمس وايضا هي اعم
من ان تدوم لصاحبها او تكون كالدائم لكونه موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة بخلاف تلك ومن الأولى
المؤكدة واعم من ان تكون محققة او مقدرة فلا يشكل نحو ادخلوها خالدين فان دخول الجنة ليس في حال
خلودهم بل حال تقدير خلودهم وتسمى حالا مقدرة قال بعض المحققين وفي حاشية التسهيل لابن هشام المراد
بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وح يخرج مثل تكلم زيد صادقا ومات مسلما وعاش
كافرا وان ارادوا الصفة فالتعبير بها اوضح لكن يخرج عنه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو
جالس اشهر وقد ظهر من النقل المتقدم ان المراد هذا المعنى وانه لا خروج لما ذكره والمراد بالصفة الصفة
حقيقة او حكما فيشمل الحال التي هي جملة لتأولها بالصفة وكذا الجامدة المؤولة نعم ثبوتها خلاف لعله لم يلتفت
اليها لشذوذها وبتقييد الحد بها لم يدخل نحو قهقرى في رجع القهقرى وقوله المبينة للهيئة مخرج للتمييز في
نحو لله دره فارسا فانه مبين للذات وقوله غير نعت مخرج للنعت في نحو رأيت رجلا ضاحكا فان ضاحكا
صفة مبينة للهيئة لكنه نعت ويتجه على هذا الحد النقض بالخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك صفة مبينة
للهيئة غير نعت وليس حالا **ويشترط تنكيرها** اي الحال لئلا تلتبس بالصفة في النصب او
عند عدم ظهور اعرابها وطردا للباب في غير ذلك ولأن النكرة اصل والمقصود يحصل بها والتعريف
زائد على المقصود وما ورد منها بلفظ المعرفة اول بنكرة نحو اجتهد وحدك اي منفردا وادخلوا الأول
فالأول اي مترتبين وارسلها العراك اي معتركة وجاءوا الجماء الغفير اي جميعا هذا مذهب الجمهور و
اجاز يونس والبغداديون تعريفها على الخبر على ما سمع منها معرفة واجازه الكوفيون ان كان

بها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان اذ التقدير عبد الله اذا احسن افضل منه
اذا اساء فانه لم يقدر بالشرط لم يصح فلا يؤتى عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان احسن **والاغلب**
كونها منتقلة اي غير لازمة لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل كجاء زيد راكبا فان الركوب غير لازم لزيد
مشتقة اي مصوغة من مصدر للدلالة على المتصف بها لانها لابد ان تدل على حدث وصاحبه والا لم تفد
بيان هيئة ما هي له والاكثر فيما يدل على ذلك ان يكون مشتقا كما مر **مقارنة** في الزمن **لعاملها** بان يكون
حصول مضمونها في وقت حصول مضمونه من الحدث الذي جيء بها لتقييده فان كان مضمون العامل ماضيا كان
الحال اي مضمونها ماضيا او حالا او مستقبلا فكذلك نحو قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان الاشارة المقيدة بمضمون
مضمون الحال لم تقع الى البعل الا في حال شيخوخته فالحال المذكورة بمعنى الحال اي حصولها في حال حصول عاملها
وهو المراد بالمقارنة **وقد تكون** اي تكون بقلة فان قد اذا دخلت على الفعل المضارع في كلام المصنفين
لم يكن الا للتقليل قاله ابن هشام في التوضيح لكن وقع للمص في غير موضع من هذا الكتاب انه استعملها لمجرد التحقيق
فتنبه له **ثابتة** اي لازمة غير منتقلة وذلك في ثلاثة مسائل احدها ان تكون مؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا ويوم
ابعث حيا لآمن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازم الحيوة والعموم من مقتضيات
الجمع الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها فالزرافة
مفعول خلق ويديها بدل بعض من كل واطول حال من يديها ملازمة ومن رجليها متعلق باطول والزرافة بفتح الزاء
وضمها ذكره في ق الزرافة كسحابة وقد تشدد فاؤها الجماعة من الناس والعشرة منهم ودابة فارسيها اشتر كاو
پلنگ لان فيها شبها بالبعير والبقر والنمر من زرق بالكلام زاد لطول عنقها زيادة على المعتاد وبضم اولها في اللغتين
وجمعها زرافى اشهر قال ابو البقاء وبعضهم يقول يداها بالرفع فيداها مبتداء واطول خبره والجملة حالية انتهى ق
جامدة وهو على ضربين مؤولة بالمشتق وغير مؤولة به فالاولى في ثلث مسائل احدها ان يقصد بها التشبيه
كقول ابي الطيب: بدت قمرا ومالت خوط بان ... وفاحت عنبرا ورنت غزالا: اي مضيئة ومعتدلة ونحو
ذلك لانهم يجعلون ما اشتهر بمعنى كالوصف المفيد لذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار
وذلك ان تجعله على حذف مضاف اي مثل قمر ومثل خوط بان كما اشار اليه قول الالفية: وكر زيد اسدا اي كاسد
اي مثل اسد وبه صرح في التسهيل فقال او تقدير مضاف قبله قال في التصريح وهو اصرح في الدلالة على التشبيه

لانها

لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه الثانية ان تدل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اي متقابضين ومعناه الحقيقي
غير مراد وكلمته فاه الى في اي متشافهين وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول ورده السيرافي بامتناع
كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني ولو كان على الاضمار لم يمتنع وذهب الاخفش الى ان اصله كلمته من فيه الى في فحذف حرف
الجر فنصب ما كان مجرورا به على نزع الخافض ورده المبرد بان تقديره لا يعقل اذ الانسان لا يتكلم من في غيره واجاب ابو علي
بانه انما يتق ذلك في معنى كلمته فهو من المفاعلة والاول هو مذهب سيبويه وجرى عليه ابن مالك في التسهيل ق وجعل فاه حالا من
كلمته فاه الى في اولى من ان يكون اصلها جاعلا فاه الى في او من فيه الى في انتهى قال شيخ شيوخنا الحر فوشي برد الله مضجعه
تحريره ان الاصل في هذه الامثلة ان يكون المنصوب منها مرفوعا على الابتداء اما على اعتبار مضاف كما في بعته يدا بيد
اي ذو يد بذي يد او بدونه كما في غيره ثم لما كان فوه الى في وبعضهم بعضهم وذو يد بذي يد ونحوها في معنى متشافهين ومتقابضين
المخبر عنهما معنى الكلام والجملة حين قامت مقام المفردات واذنت معانيها اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول
اعراب المفرد الذي قامت مقامه فافهمه انتهى قال في التصريح وهذا المثال [illegible]
[illegible] ادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين [illegible] وعلمته الحساب بابا بابا اي مفصلا [illegible] التفصيل [illegible]
[illegible]
الباب [illegible] بابا بعد باب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قال في التسهيل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] موطأة [illegible]
صاحب [illegible] موطأة [illegible] الحقيقة [illegible]

ومقدرة وهي التي تكون بمعنى الأستقبال بان يكون زمانه عاملها قبل زمانها كقوله تعالى ادخلوها خالدين اي مقدرا خلودكم لأن زمن الخلود لا يتصور مقارنته للدخول فلم يبق الا التقديره وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين الحلق او التقصير لأن زمنهما متأخر عن زمان الدخول الذي تضمنه العامل في الحال فلا تكون مقارنته له ولا حاجة الى جعل الحال الأولى في الآية وهي آمنين مقدره لأن الأمن وان كان مستقبلا فهو قيد للدخول المستقبل فيكون من الحال المقارنة لعاملها وتوهم الدماميني في الحقيقة ان ابن هشام جعلها من الحال المقدرة فتعقبه بما ذكرنا وليس في كلامه ما يدل عليه وقد منع بعض المتأخرين كون محلقين ومقصرين في الآية من الحال المقدره وذكر ان الله تعالى وعدهم دخول المسجد الحرام في حال تحليقهم وتقصيرهم وامن والدخول وان كان بمعنى الأستقبال فانما هو واقع في حال فالحال معه بمعنى الحال والحال انما تعتبر بالعامل فيها فان كان حدوثه في حال حدوثها فهي بمعنى الحال او كان قبل حدوثها فهي بمعنى الأستقبال او بعده فهي بمعنى الماضي وايضا فاذا الحال بمعنى الأستقبال هي ما يصح تقديرها بالفعل ولام العلة اعني لام كي كقولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي ليصيد به غدا وكذا تقول في زيد التبر خاطبا اي ليخطب ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فهما حالان بمعنى الأستقبال اي ليبشروا ولينذروا ولو قدر اللام في الآية الأولى كان خطأ لأن الله تعالى لم يعدهم دخول البيت ليحلقوا وليقصروا بل وعدهم انهم يدخلونه في حال تحليق وتقصير وامن غير خوف فهي حال بمعنى الحال وليست كهي في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي استقر معه صقر ليصيد به غدا فاستقرار الصقر معه انما هو ليصيد به انتهى وسميت هذه الحال مقدرة لأن النحويين يقدرون لها تقديرا يرجع فيه الى معنى الحال فاذا قلت هذا زيد صائدا غدا كانت الحال على هذا اللفظ بمعنى الأستقبال يدل عليه اقترانه بغد ولما كان هذا عندهم لا يجوز قالوا هذه حال مقدرة وتقديرها ان تقول هذا زيد مقدرا ان له الصيد غدا وعليه مسئلة الكتاب مررت برجل معه صقر صائدا به غدا قال ابن هشام كذا يقدرون واوضح منه ان يقال مريدا به الصيد غدا كما فسر واقمتم في اذا قمتم الى الصلوة بارد تم انتهى وتعقبه ابن الصائغ واجاب عنه الشمني بما يطول ايراده **والأصل** اي الكثير الغالب في الحال **تأخرها عن صاحبها** لأنها بمنزلة الخبر والأصل تأخره كما مر **ويجب** هذا الأصل **ان كان صاحبها مجرورا** سواء كان جره بالأضافة نحو اعجبني وجه هند سفرة وهذا شارب السويق

ملوتا

ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولأن نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم المتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله بدر الدين بن مالك وحكى الأتفاق على ذلك في شرح الكافية الا انه فصل في شرح التسهيل فقال ان كانت الأضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف اليه نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لأن الأضافة في نية الأنفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونوزع في ذلك بما يطول ايراده او كان جره بحرف ويشترط فيه كونه غير زائد ظاهرا كان صاحبها او مضمرا اسما كانت الحال او فعلا كمررت بهند ضاحكة ومررت بك ضاحكة ومررت بهند تضحك فلا يجوز تقديم الحال في شيء من ذلك حملا على حال المجرور بالأضافة هذا قول الجمهور وقضية اطلاق المصنف وخالف الفارسي وابن جني وابن كيسان فاجازوا التقديم مطلقا **حكاية** قال التقي الشمني في حاشية المغني هنا حكاية اخبرنا بها اجازة ان لم يكن سماعا شيخنا العلامة ابو الفضل محمد بن الشيخ ابي اسحق ابن ابراهيم بن الأمام التلمساني قال اخبرنا شيخنا القاضي ابو سعيد العقباني قال اجتمعت بمدينة مراكش بيهودي يشتغل بالعلوم فقال لي ما دليلكم على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله عم بعثت الى الأحمر والأسود فقال لي هذا خبر احاد ولا يفيد الا الظن والمطلوب في المسئلة القطع فقلت له قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فقال هذا لا يكون حجة الا على من يقول بصحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول بصحته انتهى واقول الجواب عن اعتراض اليهودي على هذا الخبر الحق انه وان كان احادا في نفسه فهو متواتر معنى لأنه نقل سنخه من الأحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حد التواتر وافاد القطع بثبوت معناه اليه وان كانت تفاصيله آحادا كجود الحاتم وشجاعة علي عم واذا حصل القطع بثبوت معناه حصل القطع بحقيته لأن الرسول معصوم وكل ما هو خبر المعصوم حق وعن اعتراضه على الآية هو الأستدلال على صحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف **ويمتنع** الأصل المذكور اي يجب تقدمها **ان كان صاحبها نكرة محضة** غير مخصصة بشيء من المخصصات لأن النكرة تتخصص بالتقديم لأنها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في نحو ضربت رجلا راكبا ثم حمل عليه غيره وان لم تلتبس طردا للباب **وهو** اي كون صاحبها نكرة محضة **قليل** في الكلام قال سيبويه اكثر ما يكون في الشعر واقل ما يكون في الكلام انتهى ومنه الحديث وصلى وراءه رجال قياما والأغلب كونه معرفة او مخصصا اما بتقديم الحال كما مر او بوصف كما مررت برجل قرشي ماشيا وكقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا ويكفي وصف واحد خلافا لبعض المغاربة في اشتراط

وصفين وقد حكى سيبويه هذا غلام لك راكبا او باضافة نحو اربعة ايام سواء او بمعمول نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا
او بعطف نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين قاله ابن مالك في شرح العمدة او عاملا لكونه في سياق نفي نحو ما اهلكنا
من قرية الا لها منذرون او نهي كقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام او استفهام كقوله
يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها **الا فيجب تقدمها على العامل ان**
كان لها الصدر اي صدر الكلام **نحو كيف جاء زيد** فكيف في موضع الحال من زيد وهل
هي ظرف او اسم قولان وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى القول بالظرفية يكون معناها في المثال في
اي حال جاء زيد وعلى القول بالاسمية على اي حال جاء زيد وعلى الاول تفتقر الى الاستقرار بخلاف الثاني و
متى ويجب تأخرها عن العامل في مسائل احدها ان يكون العامل نعتا نحو مررت برجل ذاهبة
فرسه مكسورا سرجها قاله ابن مالك ووجهه بان التقديم يؤدي الى الفصل بين المنعوت ونعته وليس بشيء
لان الممتنع هو التقدم على المنعوت لان النعت لا يتقدم معموله ونصوص النحاة طافحة بذلك فما قاله ضعيف
الثانية ان يكون فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا لان الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم
عليه الثالثة ان يكون اسم فعل نحو نزال مسرعا لان معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه الرابعة ان يكون
مصدرا مقدرا بالحرف مصدري نحو يعجبني ركوب الفرس مسرجا لان معمول المصدر المقدر من ان والفعل
لا يتقدم عليه الخامسة ان يكون صلة لأل او حرف مصدري نحو المقبل ضاحكا لان معمول صلة ال والحرف
المصدري لا يتقدم عليهما السادسة ان يكون مقرونا بلام الابتداء في غير باب ان ولام القسم نحو لاصبر محتسبا
ولأقومن طائعا لان ما في حيز لامي الابتداء والقسم لا يتقدم عليهما واحترزت بغير باب ان من نحو ان زيدا
مخلصا ليعبد ربه السابعة ان يكون لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كحرف التشبيه والتمني والترجي
والتنبيه واسم الاشارة والاستفهام التعظيمي نحو كان قلوب الطير رطبا ويابسا ليت زيدا صائما
عندكم لعل عمروا قائما في الدار وهذا بعلي شيخا يا جارتا ما انت جارة فلا يجوز تقديم الحال في شيء من ذلك
لضعف العامل الثامنة ان يكون صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل نحو هذا افصح الناس
خطيبا لجعله موافقا للجوامد لانحطاطه عن درجة اسمي الفاعل والمفعول دون حروفه التاسعة ان يكون ظرفا او مجرورا
مسبوقا بمخبر عنه فيجوز توسيط الحال بين المخبر عنه والمخبر به المتأخر من الظرف والمجرور تقول في نحو زيد في الدار جالسا

زيد جالس في الدار هذا قول الاخفش وعليه قراءة بعضهم وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا
وقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه وقول الشاعر بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة لديكم فلم
يعدم ولاء ولا نصرا وجمهور البصريين على المنع **ولا يجيء الحال من المضاف اليه** في حال
من الاحوال **الا اذا صح** اي جاز **قيامه** اي قيام المضاف اليه **مقام المضاف** عند حذفه
نحو قوله تعالى ثم اوحينا اليك **ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا** فحنيفا حال من المضاف
اليه وهو ابراهيم وجاءت منه لصحة قيامه مقام المضاف وهو الملة فانه لو قلت في غير القران ان اتبع
ابراهيم لكان صحيحا **او كان المضاف بعضه** اي بعض المضاف اليه **نحو اعجبني وجه
هند راكبة** فراكبة حال من المضاف اليه وهو هند اذ المضاف وهو الوجه بعض هند ومثاله قوله
تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فكل من ميتا واخوانا حال
من المضاف اليه وهو الاخ والضمير والمضاف الى كل منها بعضه ولا خفاء في ان اشتراط صحة قيام المضاف
اليه مقام المضاف يغني عن هذا الشرط فانه لو قيل اعجبني هند راكبة ويأكل اخاه ميتا ونزعنا ما فيهم من غل
اخوانا لكان صحيحا فلو اقتصر عليه لكفاه **او كان المضاف عاملا في الحال** كان يكون مصدرا او وصفا
نحو اعجبني ذهابك مسرعا فمسرعا حال من الكاف المضاف اليها ذهاب وذهاب مصدر
عامل في الحال ونحو هذا شارب السويق ملتوتا اليوم او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب
اسم فاعل عامل في الحال لانه بمعنى الحال او الاستقبال او اعتماده على المخبر عنه وانما اشترطوا لمجيء الحال من
المضاف اليه احد هذه الشروط محافظة على ما قرروه من ان العامل في الحال يجب ان يكون هو العامل في صاحبها
وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا
كان المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان
المضاف صالحا للسقوط وقيام المضاف اليه مقامه كان المضاف اليه كانه معمول لعامل المضاف
الذي هو عامل الحال وعلى هذا فالواجب اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا كما يستفاد من المغني بخلاف ما
اذا لم يكن كذلك فانه لا يسد الا جعله صاحب حال اذ لو قلت جاء غلام هند ضاحكة او نحوه لم يجز قال
ابن مالك وابنه بلا خلاف واشتد بان مذهب الفارسي جواز ذلك نقله عنه غير واحد من الائمة وقال

العلامة اثير الدين ابو حيان والذى نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب
لا يجوز ورود الحال منه سواء صح قيام المضاف مقامه او لم يصح لما تقرر من انه لابد من اتحاد الحال و
صاحبها فى العامل واما ميتا من قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فيحتمل ان يكون حالا من لحم
واخوانا من قوله ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل اذ يكون
حالا من الملة وذكر لأن الملة والدين بمعنى او من الضمير فى اتبع قال ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال
او بمثالين مع الاحتمال بل انما يثبت هذا باستقراء جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون
كلى يغلب على الظن ان الحكم منوط به هذا معنى ما قاله **الثامن** ما يرد منصوبا لا غير **التمييز** ويقال له
التفسير والتبيين والمميز والمفسر والمبين **وهو** لغة فصل شئ عن شئ قال تعالى وامتازوا اليوم ايها
المجرمون اى انفصلوا واصطلاحا **النكرة** اى الاسم النكرة ولا ترد الجملة وان اشتهر انها نكرة فقد
قال الرضى الجملة ليست نكرة ولا معرفة لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات
مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج فى الوضع واذا لم تكن الجملة ذاتا كيف
يعرضان لها اشهر فالنكرة كالجنس يدخل فيها الحال وغيرها ويخرج عنها المعرفة المنصوبة على التشبيه
بالمفعول نحو زيد حسن وجهه فان فيه ما فى حسن وجها الا التنكير واما نحو قولهم ما فعلت الخمسة عشر الدرهم وقوله
له داع بمكة مشمعل وآخر فوق دارته ينادى الى روح من الشيزى ملاء لباب البر يلبك بالشهاد فنحو
على زيادة ال كما زادها من قال باعدام العمرو عن اسرها هذا مذهب البصريين وخالف الكوفيون وابن الطراوة
فاجازوا تعريف التمييز تمسكا بها اولا وغيرهم **الرافعة للابهام المستقر** اى الثابت فى المعنى الموضوع
له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل
وهو الوضعى قاله صاحب الفوائد الضيائية وبهذا دفع ما اورده الرضى على ابن الحاجب حيث فسر المستقر بالوضع
من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق لكن قال بعضهم هذا لا ينفعه فى التفصى عن الايراد اذ
الكامل هو الثابت فى الوضع والاستعمال معا اشهر والاحتراز بهذا القيد عن نحو رايت عينا جارية فان
جارية رافعة للابهام عن العين لكن الابهام الحاصل فى العين ليس مستقرا بحسب الوضع بل ناشئا من
الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له قال بعض المحققين ولو فسر المستقر بما هو الثابت فى قصد المتكلم

التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن فى النفس فالابهام ثابت فى القصد فى صورة التمييز بخلاف رايت
عينا جارية فان المقصود بالعين المعين الا انه لزمه الابهام من غير قصد فازاله لكان حسنا **عن**
ذات مذكورة لا وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما وان رفعا الابهام المستقر لكن لا عن ذات
او عن نسبة واقعة فى جملة او ما ضاهاها كما سيأتى بيانه **تنبيهان الاول** قال الشيخ شرف الدين
البحرقى فى شرح التهذيب للمصنف وعبارته كعبارته هنا صنيعه اولى من صنيع الكافية حيث قال عن ذات
مذكورة او مقدرة اشهر وفى الاولوية نظر بل الاولى ما فى الكافية ووجهه انك اذا قلت طاب زيد نفسا
لم يكن فى طاب ابهام ولا فى ذات ولا فى اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهم ذات مقدرة والمعنى
طاب امر من امور زيد ثم تفسر ذلك الامر بقولك نفسا فالمبهم فى الحقيقة هو الشئ المنسوب اليه لا النسبة ولكن
نفسا تمييز المنسوب اليه المجهول لا نفس النسبة ومن قال انه تمييز عن النسبة كالمصنف فقد تجوز نظرا الى ان
الابهام ناشئ عن جهة النسبة وكذا الكلام فى زيد طيب نفسا ويعجبنى طيبه نفسا **الثانى** هذا الحد منقوض بنحو
رايت شيئا اى حسن رجل والبدل فى الضمير المبهم وصفات اسماء الاشارة مع ما واى وصفا لعدد فى نحو
قبضت عشرة دراهم ولا مخلص عن هذه الاشياء الا باخراجها بما يخرج التوابع عن الحد وذكره عصام الدين
فى شرح الكافية **ويفترق التمييز عن الحال باوجه سبعة** كما فى المغنى احدها **اغلبية**
جموده اى جمود التمييز بخلاف الحال فان الاغلب اشتقاقها كما تقدم وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة
نحو هذا مالك ذهبا والتمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وتصحف عن بعض المعاصرين من طلبة العجم الجمود بالوجود فقال
بامعناه ما رعا التمييز اكثر وجودا بالنسبة الى الحال وهو غلط فاحش فاحذره **و الثانى عدم جواز مجيئه**
جملة بخلاف الحال فانها تجئ جملة بكثرة نحو جاء زيد يضحك وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب ومجرورا
نحو فخرج على قومه فى زينته والتمييز لا يكون الا اسما غير ظرف وهذا يستفاد من قوله فى التعريف النكرة فان
النكرة ضرب من الاسم وان اطلق على الجملة انها نكرة فليس حقيقة ولو سلم فالتنكير من اوصاف المفردات
بالاصالة **و الثالث عدم جواز تقدمه على عامله** مطلقا بخلاف الحال الحاكم سواء كان
اسما نحو عندى رطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا او متصرفا فتمييزه غير منقول نحو كفى بزيد رجلا باجماع
فى هذه الثلاثة كما نقله ابن مالك فلا يقال عندى زيتا رطل ونحوه او متصرفا فتمييزه منقول نحو طاب زيد نفسا فلا

يجوز نفسا طاب زيد **على الأصح** وفاقا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين ومتأخري المغاربة وذلك لأن
التميز في هذه الصورة فاعل في الأصل وقد نقل الأسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان
يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الأخلال بالأصل وقيل لأن التميز كالنعت في الأيضاح والنعت لا
يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف وصحح ابن مالك وابو حيان جوازه قياسا
على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولكثرة السماع فيه قال اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما
كان نفسا بالفراق تطيب وقال آخر ضيعت حزمي في ابعادي الاملا وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا
وقال آخر ولست اذا ذرعا اضيق بضارع ولا يائس عند التعسر من يسر وقال آخر نفسا تطيب بنيل المنى
وداعي المنون ينادي جهارا وللمجوز شواهد غير ذلك والحق ان تأويل كل ذلك تكلف كيف وهم يبنون
الحكم على اقل من ذلك لكن لو قيل بجوازه في الشعر فقط لوروده فيه حسب كان انصافا **فان كان التميز**
مشتقا احتمل الحال نحو لله دره فارسا اي من حيث انه فارس او حالكونه فارسا وذهب
قوم الى ان انتصابه في مثل هذا التركيب على الحال فقط وضعفه ابن الحاجب بانه لا يخلو من انه حال مقيدة
او مؤكدة وكلاهما غير مستقيمة اما المقيدة فلأن قولك لله دره فارسا لم يرد به المدح في حال الفروسية وانما
اريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الأطلاق وكذلك لله دره عالما واما الحال
المؤكدة فايضا غير مستقيم لأن الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها واذا قلت هنا لو
قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكان قولك لله دره عالما او رجلا او كاتبا لا يفيد الا ما افاده
الأول فدل والحال هذه على انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلت ثبت التميز اشهر قال الرضي
وانا لا ارى بينهما فرقا لأن معنى التميز عنده ما احسن فروسيته فلا تمدحه في غير حال فروسيته الا بها وهذا المعنى
هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته وتصريحهم في لله درك من فارس دليل على انه تميز وكذا قولهم
عز من قائل اشهر **فالأول** اي التميز الرافع للأبهام المستقر عن ذات تصدر **عن مقدار** صدورا
غالبا لا دائما فانه قد يصدر عن غير مقدار كما سياتي ويجوز ان يكون بمعنى بعد نحو قوله تعالى لتركبن طبقا عن
طبق والمراد بالمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة
ليعرف بها قدر الأشياء كالأعداد وما يعرف به قدر الكيل كالقفيز والأراب والكر وما يعرف به قدر

الموزون

الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المزروع
والممسوح كالذراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة لا موضوعة للتقدير كقوله تعالى
ملء الأرض ذهبا وقولك عندي زيد رجلا واما غيرك سواك انا نحمل على مثلك بالضربة وقولك بطولك
رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التميز
اردت بها المقدرات لا المقادير لا المقادير لأن قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا
المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المزروع وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيره
قاله الرضي **والخفض** اي خفض تميز باضافة المميز اليه كشبر ارض وقفيز بر ومنوي عسل وتمر **قليل**
لما سياتي هذا اذا لم يكن المميز عددا او مضافا فان نحو بمثله ملء الأرض ذهبا والا تعين النصب **وقد يصدر**
عن غيره اي غير المقدار صدورا **قليلا** وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله
ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الفرع نحو خاتم حديدا او باب ساجا وجبة خزا واما الفرع الذي لم يحصل
له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التميز نحو قطعة ذهب وقليل فضة قال بعض المحققين فيشكل تعريف
التميز بقطعة ذهب لأن ذهبا رافع للأبهام المستقر عن ذات الا ان يقال انه تميز لكن لا يجوز نصبه كما في
ثلثة رجال **والخفض** اي خفض تميز غير المقدار باضافة المميز اليه كخاتم حديد وباب ساج وجبة
كثير لأن ابهامه اخف من ابهام المقدار والمقدار لكونه اكثر ابهاما يحتاج الى تميز ونصب التميز
نص على كونه تميزا وهو الأصل في التميز بخلاف الخفض فانه علم الأضافة فهو في غير المقدار اولى مع ان
الخفة معه اكثر لسقوط النونين والتنوين بالأضافة ويجوز جر النوعين بمن ايضا سواء كان المميز مضافا نحو
ملء الأرض من ذهب او لم يكن نحو رطل من زيت وخاتم من حديد ويمتنع في ثلث مسائل احدها تميز العدد
نحو عشرين درهما ولا يرد على هذا جواز عشرين من الدراهم لخروجه عن تعريفه الثانية التميز المحول عن المفعول
كغرست الأرض شجرا الثالثة ما كان فاعلا في المعنى كطاب زيد نفسا وزيد اكثر مالا واختلف في من هذه
فقيل للتبيين وهو الصحيح **الثاني** اي التميز الرافع للأبهام المستقر عن نسبة يصدر **عن نسبة**
كائنة **في جملة او نحوها** وهو اسم الفاعل مع مرفوعه كزيد متفقئ شحما او اسم المفعول
معه نحو الأرض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر مالا وخير مستقرا او الصفة المشبهة

المقدار

معه نحو زيد طيب ابا والمصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وسرعان ذا اهالة وويلم ايام الشباب معيشة ويا لزيد فارسا **أو في اضافة** نحو اعجبني طيبه ابا وهو داخل في شبه الجملة فلا حاجة الى افراده بالذكر **نحو عندي رطل زيتا** مثال للتميز عن المقدار والرطل بالفتح والكسر وهو افصح اثنا عشرة اوقية والأوقية اشبار وثلث والأشبار اربعة مثاقيل ونصفه والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط طوجان والطوج حبتان كذا في ق وجعله الفاضل الهندي مثالا للمكيل وسهاه بعضهم وليس بسهو فقد ق في المغرب الرطل بالفتح والكسر الذي يوزن به او يكال به اشهر **وخاتم فضة** مثال للتميز عن غير المقدار **واشتعل الرأس شيبا** مثال للتميز عن النسبة في جملة **ولله دره فارسا** مثال للتميز عن نسبة في نحو جملة لأن فيه معنى الفعل اي عجبا منه فارسا وفي الأضافة ايضا كما هو ظ ولذلك لم يات لها بمثال هذا وانما يصلح مثالا لذلك ان كان مرجع الضمير معينا معلوما اذ اكان مجهولا كان من مميز الذات لا من مميز النسبة لأن الضمير مبهم محتاج الى تمييزه والدر بفتح الدال وتشديد الراء المهملتين الكثرة في الأصل مصدر قولهم در اللبن يدر بالكسر والضم ويسمى اللبن نفسه درا ايضا وقد يراد في مثله الخير لأعتقادهم ان اللبن مصدر لكل خير يقرونه الضيف ويسقونه الخليل وقال ابن سيده اصله ان رجلا راى آخر يحلب ناقته ليلا فتعجب من كثرة لبنها فقال لله دره وقيل معناه لله در اللبن الذي رضعته من امك واكثر ما يمثل به النحاة مضافا للضمير الغائب وقد يضاف للمخاطب ولضمير المتكلم وللظاهر ايضا كما صرح به الرضي وانما اضافوه الى الله تعالى ايذانا بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله وبان هذا جدير بان يتعجب منه لأنه صادر عن فاعل مصدر للأشياء العجيبة سبحانه تعالى **والناصب لمبين الذات المبهمة هو هي** اي تلك الذات واختلفوا في صحة اعمالها مع انها جامدة فقيل لشبهها باسم الفاعل لأنها طالبة لرفع المعنى فعشرين درهما شبيه بضارب زيدا ورطل زيتا شبيه بضارب عمروا في الأسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل لشبهها بافعل من وذلك في خامسة مرتبة فان الفعل اصل لأسم الفاعل لأنه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لأنه يعمل في السببي والأجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الأجنبي وهو الأصل لأفعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل للمقادير لأنه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصحح هذا القول لأن حمل الشئ

على ما هو به اشبه اولى كذا في التصريح **وان سبب لمبين النسبة** عند سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي هو **المسند من فعل** كضارب زيد نفسا **وشبهه** والمراد هنا ما تضمن معناه وحروفه من المصدر والوصف او تضمن معناه فقط كاسم الفعل ونحو لله دره فارسا وعبر في العمدة عن هذا بشبهه وذهب قوم الى ان العامل في مبين النسبة الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما شبهه شبهه
واختاره ابن عصفور وعزاه الى المحققين وهنا انقضى كلام المصنف في النوع الثاني من المعربات من الأسماء وهو ما يرد منصوبا لا غير فشرع في النوع الثالث منها وهو ما يرد مجرورا لا غير فقال **النوع الثالث** من المعربات من الأسماء **ما يرد مجرورا لا غير وهو اثنان** لا ثالث لها **الأول المضاف اليه** والأضافة لغة الأمالة والأسناد ومنه ضافت الشمس للغروب اي مالت واضفت ظهري الى الحائط اي املته واسندته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر فخرج بالتقييدية الأسنادية وما بعده زيد قام وقام زيد ولا يرد الأضافة الى الجمل لأنها في تاويل الأسم وبالأخير الوصف كزيد الخياط وما جرى عليه المصنف من كون المضاف اليه هو الثاني فيكون المضاف هو الأول هو مصطلح سيبويه وابن مالك واكثر المتأخرين وهو المشهور وقيل عكسه وقيل يجوز في كل كل **وهو** اي المضاف اليه اصطلاحا **ما** اي اسم حقيقة او حكما ليشمل الجملة المضاف اليها نحو يوم ينفخ في الصور **نسب اليه شيء** ولا يكون الا اسما **بواسطة حرف جر مقدر** حال كون هذا المقدر مرادا احترازا عن المفعول فيه والمفعول له فان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد كذا قال ابن الحاجب واعترضه الرضي بانه ان اريد انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظ وايضا فلا معنى لتقدير الحرف الا انه مراد معنى وان اريد انه غير مراد لفظا كان المعنى المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيفضي الى الدور لأن معرفته حقيقة متوقفة على ما اخذ في التعريف وهو كونه مجرورا بحرف جر مقدر وكونه مجرورا بذلك متوقف على معرفة كونه مضافا اليه انتهى **تنبيهات الأول** المتبادر من هذا الحد انه لا يشمل المضاف اليه بالأضافة اللفظية على المشهور من انها ليست على معنى الحرف فينتقض به الا ان يحمل على ما ذهب اليه بعضهم من انها على معنى الحرف لكنه لم يبين فيما سياتي تقدير الحرف فيها كما بينه في المعنوية وسياتي تحقيق ذلك **الثاني** استشكل حكمهم بان كل مضاف اليه مجرور بنحو اسئلة القرية واجاب بعض المحققين بالتزام ان المضاف

اليه فى ذلك مجرور تقديرا معترفا بانه تكلف وامر باتامل وقال بعضهم قد يجاب بانه عام مخصوص ولعل
هذا اقرب اشهر ولا يخفى سقوط هذا الاستشكال راسا **الثالث** فى عامل الجر فى المضاف اليه قولان
آخران احدهما انه الاضافة الثانى انه المضاف وهو الصحيح ولا ينافى قولنا فى تعريف الاضافة انما
توجب لثانى الاسمين الجر لان كونها سببا للجر لا يستلزم كونها عاملة له واعلم ان الغالب فى الاسماء ان
تكون صالحة للاضافة والافراد كغلام وثوب **ويمتنع اضافة المضمرات** خلافا للخليل والاخفش
والمازنى ومن وافقهم فى نحو اياى واياك حيث ذهبوا الى ان ايا اسم مضمر وما بعدها مضمر مضاف اليه
حجتهم انها جاءت اضافتها الى الظاهر فى قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب واذا
ثبت اضافته الى الظاهر الذى يظهر فيه الاعراب وجب الحكم باضافته الى الضمير الذى لا يظهر فيه الاعراب
واما كون الضماير لا تضاف فغير مانع من اضافة هذا النوع لان الاحكام العامة قد تخص فى بعض الصور
بدليل تخلف لدن عن جر غدوة وتخلف لولا عن ضم المرفوع بما بعدها وتخلف عسى عن اتصال ضمير المرفوع بما
بعدها فكذلك هذا النوع من المضمرات فى منع الاضافة واختاره ابن مالك والاصح ما ذهب اليه سيبويه
والاخفش فى احد قوليه وجمهور البصريين وابو على من المتاخرين من ان الضماير لا تضاف مطلقا ولا تثبت اضافة
ايا بما رواه الخليل لشذوذه وما اتصل بها انما هو حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة وسياتى
ذكر المضمرات مستوفى فى المبنيات **واضافة اسماء الاشارة** وسياتى ذكرها ايضا ثمة واما ذلك ونحوه
فالكاف فيه حرف خطاب باجماع النحاة **واضافة اسماء الاستفهام** وهى عشرة كم وكيف ومن ومهما وما واى
واين وايان ومتى وانى وسياتى شرح بعضها فى حديقة المفردات انشاء الله **واضافة اسماء الشرط** وياتى ذكرها فى
حديقة الافعال **والموصولات** وياتى ذكرها فى المبنيات وانما امتنعت اضافة هذه المذكورات لشبهها بالحرف
والحرف لا يضاف سوى **اى فى الثلثة** اى فى اسماء الاستفهام والشروط والموصولات فانه لا يمتنع
اضافتها لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد مضاف اليه وسياتى شرحها مستوفى فى حديقة
المفردات انشاء الله **وبعض الاسماء يجب اضافتها** اعاد الضمير مؤنثا على بعض مع كونه مذكرا لاكتساب
التانيث من المضاف اليه كما يجى بيان ذلك فى هذا الكتاب عن قريب واضافتها **اما الى الجمل و**
هو نوعان مضاف الى الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية ومختص بالجمل الفعلية فالاول **اذ** من اسماء الزمان

نحو

نحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل واذكروا اذ كنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نحو زيد قام
نص عليه سيبويه والاكثرون على قبحه وشرط الفعلية ان لا يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى كما مر او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع
ابراهيم القواعد وقد يحذف جزء هذه ووجهه بان اذ لما كانت لما مضى وكان الفعل الماضى مناسبا لها فى الزمان وكانا فى
جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن ونقض بنحو اذ زيد يقوم واجاب ابن الحاجب
بانه لحكاية الحال والتزم الرضى قبحه ايضا فى الجملة وبطل من لا خبرة له انما اضيف الى المفرد كقوله هل ترجعن ليال قد مضين لنا
والعيش منقلب اذ ذاك افنانا بتقدير اذ ذاك كذلك وقد تحذف الجملة باسرها ويعوض عنها التنوين قال ابو حيان والذى
يظهر من قواعد العربية ان هذا الحذف جايز لا واجب **ويكسر ذاله** لالتقاء الساكنين كقوله تعالى وانتم حينئذ تنظرون
اى حين اذ بلغت الروح الحلقوم وزعم الاخفش ان اذ حينئذ معربة والكسر جر اعراب بالاضافة لا بناء وحمله على ذلك انه
جعل بناءها ناشيا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة وهو مردود بانه قد سبق ان حكم البناء والاصل
استصحابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبان العرب قد بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة لبنائه الا كونه مضافا للمبنى فلو
كانت الكسرة اعرابا لم يجز بناء الظرف وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف
اليه فدل على انه مبنى مرة على الكسر لالتقاء الساكنين وهو الغالب ومرة على الفتح طلبا للتخفيف وسياتى تمام الكلام على
اذ فى حديقة المفردات انشاء الله **وحيث** نحو جلست حيث جلس زيد وحيث زيد جالس وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر
فيها فعلا نص عليه سيبويه واضافتها الى الفعلية اكثر قال ابن النحاس ليس فى ظرف المكان ما يضاف الى الجملة غير حيث لانها
ابهمت لوقوعها على كل جهة واحتاجت فى زوال ابهامها الى اضافتها الى الجملة كاذ واذا فى الزمان اشهر وربما تضاف
الى المفرد كقوله حيث الى العمايم ولا يقاس عليه خلافا للكسائى ولا يشترط فى اضافتها الى الجملة ظرفيتها وزعم المهدى
شارح الدريدية ان حيث فى قوله ثم راح فى الملبين الى حيث تحجر لما ران وزمزم انها لما خرجت عن الظرفية
بدخول الى عليها خرجت عن الاضافة الى الجملة وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف لها تقدير رابطة قال ابن هشام
وليس بشىء واذا ادخلت عليها ما الكافة تضمنت معنى الشرط كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الازمان
قال ابن هشام وهذا البيت عندى دليل على مجيئها للزمان **و** النوع الثانى وهو المختص بالجمل الفعلية **اذا** عند الا الاخفش
والكوفيين ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو اذا انعمنا على الانسان ومضارعين نحو اذا تتلى عليهم يخرون ومختلفين
نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الآية اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا او ماضيا وامرا نحو واذا طلقتم

وشرط الفعلية ان لا يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى كما مر او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد وقد يحذف جزء هذه

النساء فطلقوهن وسياتي تتمة الكلام عليها في حديقة المفردات **أو الى مفرد** والمراد به ما يقابل الجملة وهو
ايضا نوعان ما يجوز قطعه عن الاضافة فينون نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واى كقوله تعالى وكل في فلك
يسبحون فضلنا بعضهم على بعض ايا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ولا يلزم الاضافة لفظا وهو ما يضاف الى المفرد حال كونه
ظاهرا تارة ومضمرا اخرى وهو كلا وكلتا نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرأتين وكلتاهما ولا يضافان
الا لما استكمل ثلاثة شروط احدها التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين وذلك ان وضعهما
للتاكيد ولا يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما وكلتاهما او بالاشتراك
نحو قوله كلانا غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة وانما صح قوله
ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لأن مثناه في المعنى مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك
وكلا ما ذكر الثالث ان يكون المضاف اليه كلمة واحدة وقد يفرق بالعطف بالواو في الشعر نحو كلا زيد وعمرو وقوله
كلا اخي وخليلي واحدي عضدا وساعدي عند الملمات الملمات قال بعضهم ولا ينون كلا وان ذكرت من غير اضافة
لانهم يستكرهون تنوين ما غلب عليه التجريد منه لأجل الاضافة **وعند** وهو ظرف مكان يستعمل في الحضور والقرب
سواء كانا حسيين نحو فلما رآه مستقرا عنده عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى او معنويين نحو وقال الذي
عنده علم من الكتاب وانهم عندنا لمن المصطفين الأخيار قال المرادي في شرح التسهيل واذا كان مظروفها
معنى كانت للزمان نحو الصدمة الأولى وربما فتحت عينها او ضمت ولا يقع الا ظرفا او مجرورة بمن وبها يتغزل
بجملتها العزيز الحريري حيث قال وما منصوب ابدا على الظرف لا يخفضه سوى حرف واما قول العامة ذهبت
الى عنده فلحن واما قول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي نصف عند قال الحريري لحن قال ابن هشام
وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت واريد بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الأسماء وان تعرب ويحكى اصلها
انتهى ومثله قول الآخر يقولون هذا عندنا ليس ثابتا ومن انتم حتى يكون لكم عند **ولدى** نحو لدى الباب ولدينا
مزيد وهي بمعنى عند لكن عند امكن منها من وجهين احدهما انها تكون ظرفا للأعيان والمعاني نحو عندي مال وهذا القول
عندي صحيح ويمتنع الثاني في لدى ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان
كان غائبا ولا تقول لدي مال اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري قال ابن هشام وزعم
المعري لا فرق بين لدى وعند وقول غيره اولى انتهى ويعاملان لفظها معاملة الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء

مع الضمير غالبا وقد يقال لداكم **وسوى** نحو سوى زيد وسواك وسياتي الكلام عليها في بحث المستثنيات **تنبيه**
استعمل بعضهم سوى مقطوعة عن الاضافة وممن استعملها كذلك الخزرجي في منظومته العروضية في تولف من ضربين
فرعين لا سوى عند النحويين فيما يلزم الاضافة يقتضي منعه قبرا **أو حال كونه ظاهرا فقط** اي غير مضمر **وهو**
الى بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو قال تعالى ونحن اولو قوة واولو باس **وذو** الدال
على صحبة لا ذو الموصولة نحو وذو النون **وفروعهما** نحو واولات الأحمال واولات حمل واشهدوا ذوي عدل
واصلحوا ذات بينكم ذواتا افنان ذواتى اكل خمط ولا يضافان الا الى ظاهر اسم الجنس ونعني به ما يقابل الصفة فلا يقال
جاء في رجال اولو عاقل ولا رجل ذو عاقل وذلك لأن الأصل في ذو واولو وفروعهما في الحقيقة وانما وضعت وصلة الى جعل
اسماء الأجناس صفة وذلك لأنهم لما ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب
فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب واما اذا جاءت كون تاليها صفة لم يكن للمجيء بها فايدة قيل وهذه الحكمة التي اقتضت
اشتراط الظاهر لأن الضمير بوضعه لا يدل على حقيقة معينة ليقصد الوصف به وان كان المراد معينا باعتبار مرجعه
لكنه ليس معينا باعتبار لفظه واما قول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ وقيل لحن قال الزجاجي
في شرح ادب الكاتب انشدنا ابو بكر بن دريد قال انشدنا عبد الرحمن بن اخي الأصمعي عن عمه قال انشدنا اعرابي من
بني غنم ثم من بني حنظلة لنفسه من تصدى لأخيه بالغنى فهو اخوه ملفه المثري فان الملق اقصاه بنوه لو راى الناس
غنيا سايلا ما وصلوه وهم لو طمعوا في زاد كلب اكلوه لا تراني اخر الدهر سائل اخوه انما نال سوى الرحمن يكرم جاحدوه
والذي قام بارزاق الورى طرا اسلوه وعن الناس بحمد الله فاغنوا واحمدوه مسو الابواب عني فاسمعوا قولي دعوه
انت ما استغنيت عن صاحبك الدهر اخوه فاذا احتجت اليه ساعة مجك فوه انما المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه
انما يصطنع المعروف في الناس ذووه وشذ ايضا قطعها عن الاضافة وادخال ال عليها في قول الآخر فلا اعني
بذلك اسفليكم ولكنى اريد به الذوينا **أو حال كونه مضمرا فقط** وهو نوعان ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او
غايب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا **وهو وحده** نحو واذا دعي الله وحده وقوله وكنت اذ كنت
الهي وحدكا وقوله والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطرا وهو ملازم للتذكير والافراد
والنصب وللنحويين فيه اقوال احدها مذهب سيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال فوحد في موضع
ايحاد وايحاد في موضع موحد وهو الحال قال ابن بابشاذ في شرح الجمل وكان بعض اصحابنا يزيد على ذلك فيقول وحد

ناب مناب اتحاد واتحاد ناب مناب موحد وموحد ناب مناب انفراد وانفراد ناب مناب منفرد ومنفرد في الحقيقة الحال اشهر وهو تطويل مسافة من غير ضرورة الثاني انه مصدر وهو محذوف الزوايد واليه ذهب ابن جني الثالث انه مصدر لم يلفظ له بفعل وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال الرابع مذهب يونس انه نصب على الظرف فقول العرب زيد وحده بتقدير زيد موضع التفرد واجاز ابن هشام فيها وجهين احدهما ما قاله يونس والثاني ان يكون مصدر الفعل مقدر هو الخبر كما قالوا زيد اقبالا وحكى الاصمعي وحد يحد وعليه مصدر لفعل مستعمل وقد يجر بعلى حكى ابو زيد قبضت كل درهم على وحده اي حدته وحكى ابن سيده جلسا على وحدهما واضافته نسيج وجحيش تصغير جحش وهو ولد الحمار وعيير تصغير عير وهو الحمار يقال نسيج وحده وجحيش وحده وعيير وحده ومعنى الاول المدح والثاني الذم وربما ثني مضافا الى ضمير مثنى حكى ابن سيده جلسا على وحدتهما وقد يضاف لضمير المخاطب فقط وهو **لبيك واخواته** وهي سعديك وحنانيك ودواليك وهذاذيك وحجاجيك وهذاذيك بذال معجمتين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضعا وقدم معنى ذلك وقول الاعلم ان الكاف فيها لمجرد الخطاب مثلها في ذلك مردود بقولهم حنانيه ولبي يدي ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذانك وبانها لا تلحق الاسماء التي تشبه وشذت اضافة لبي لضمير الغايب في نحو قوله لقلت لبيه لمن يدعوني والى الظاهر في قوله دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور وقع في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة قال سيبويه وفي هذا البيت رد على يونس في زعمه ان لبي مفرد واصله لبى بالف بعد الموحدة على زنة فعلى بسكون العين فقلبت الفه ياء لاجل الضمير كما قلبت في عليه وعليك وقال البدر ان مالك ان خلاف يونس جار في لبيك واخواته وهم وانما هو خاص بلبيك **تكميل** لاحكام الاضافة **يجب تجريد المضاف من التنوين** نحو جاء غلام زيد وبعضهم يقول اذا لم يكن في الاسم تنوين يقدر وجوده ثم حذفه نحو كم رجل وهن حواج بيت قال البدر دماميني اخذا من كلام ابن حيان وهذا عجيب فانه لا يمكن في مثل هذا تقدير شئ من التنوينات اما تنوين التمكين فلانه علامة على كون الاسم لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف فكيف يتصور تقدير هذا فيما يافيه من المبني المشابه للحرف وغير المنصرف المشابه للفعل والصواب ما قاله الرضي عليه من الله الرضا انه يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة وهذا لا يرد على ما ورد على تلك العبارة انتهى وطرف بعضهم حيث

يعوق

يقول وكن جمن عشر في الشام على رغم الحسود بغير آفه وقد اصبحت تنوينا واضحى حبيبي لا تفارقه الاضافة **و** يجب تجريده ايضا من نوني **المثنى والجمع** المذكر السالم **وملحقاتهما** كقوله تعالى تبت يدا ابي لهب والمقيمي الصلوة ونحو اقبض امسك وعشريك وانما وجب تجريده من ذلك لانه يدل على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه فلا يجمع بينهما واما قوله هم الفاعلون الخيرة والآمرونه فضرورة وقيل الهاء للسكت ولا تحذف نون المفرد وجمع التكسير نحو بستان زيد وشياطين الانس ومنهم من اقتصاره على تجريده مما ذكر انه لا يجرد من غير ذلك كتاء التانيث وقد يجرد منها عند امن اللبس في هذه عذرتها وهو ابو عذرها اذا اضافوا اليها حذفوا التاء ونظيره قولهم شعرت به شعرة فاذا اضافوا قالوا ليت شعري ومنه اقام الصلوة ونظم ذلك بعضهم فقال ثلثة تحذف تاءاتها مضافة عند جميع النحاة منها اذا قيل ابو عذرها وليت شعري واقام الصلوة وقد يفعل ذلك بعده قال الشاعر واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا اي عدة الامر واشتراط امن اللبس احترازا من نحو تمرة وجمرة ونقرة فان حذف التاء منهن موقع في الالباس وقد خرج جماعة على حذف التاء عدا الاضافة قوله تعالى فنظرة الى ميسرة بضم السين وكسر الراء قالوا والاصل الى ميسرته زاعمين ان مفعلا بغير الهاء مفقود وان مكرما ومعونا جمع مكرمة ومعونة **فان كانت الاضافة اضافة صفة** والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة **الى معمولها** اي معمول الصفة قبل الاضافة والاضافة المضاف اليه فيها معمول للمضاف قبل الاضافة على الاصح ومعمولها اما مرفوع او منصوب **فلفظية** نسبة الى اللفظ لعود فائدتها من التخفيف الى لفظ المضاف دون معناه اذ لا فائدة فيها سوى التخفيف اللفظي من غير جعلها معنى له قاله بعض المحققين وتسمى ايضا غير محضة ومجازية وغير منفصلة فكون الاضافة لفظية مبني على كون الصفة عاملة اما رفعا او نصبا لانها اذا كانت كذلك فالمجرور بها في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فتكون الاضافة كلا اضافة والصفة المشبهة ابدا جارية العمل فاضافتها الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا كما سياتي في بابها اتش لفظية ابدا وكذا محل اسم الفاعل او المفعول في مرفوع هو سببها جايز مطلقا نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه فاضافتها الى ذلك السبب نحو زيد ضامر البطن ومسود الوجه ومؤدب الخدام

لفظية ابدا وكذا عملها فى غير سببها كمررت برجل قائم فى داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع فى الظاهر وذلك لا يجوز لقوة شبهها بالفعل واما عمل اسم الفاعل فى المفعول به واسم المفعول فى المفعول الذى لم يسمّ فاعله او فى المفعول المنصوب فى باب اعطى او عملها فى غير المفعول به من المفعولات الاجنبية فيحتاج الى شرط وهو الاعتماد وكونه بمعنى الحال او الاستقبال كما سيأتى فاذا اضيفا والحال هذه لذلك المعمول كزيد ضارب عمرو الآن او غدا وزيد مضروب العبد او معطى الدرهم فاضافتهما لفظية لكن لا يضافان من مطلوبيهما الا الى الفاعل او المفعول به لشدة طلبهما ومثلهما فى ذلك ابنية المبالغة هذا ملخص ما قرره الرضى

ولا تفيد الاضافة اللفظية **الا تخفيفا** لفظيا فقط وذلك بحذف التنوين او نونى المثنى والجمع على حده وهو فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى لا يكون الا فى المضاف نحو ضارب زيد ومعطى درهم وضاربا عمرو ومعطيا درهم وضاربو بكر ومعطو درهم واما فى المضافين الى السببى والصفة المشبهة فقد يكون فى المتضائفين معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه حذف الضمير واستتاره فى الصفة وقد يكون فى المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك وقد يكون فى المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه وافاد المصنف بحصر مفاد اللفظية فى التخفيف انها لا تفيد غيره وظاهر كلام بعضهم انها انما تفيد فى الحسن الوجه رفع القبح لا التخفيف وذلك ان فى رفع الوجه خلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف لانها اذا رفعت الوجه لم ترفع ضميره اذ لا يلابس ضميره اذ المرفوع لا يتعدد وليس مع الوجه ضمير يربط الصفة بالموصوف وفى نصبه على التشبيه قبح اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى وفى الجر مخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع لحصول الربط بالضمير المضاف اليه ونحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنتصب على التمييز كذا قرره ابن هشام فى كتبه وقال فى المغنى وفى التحفة لابن مالك رد على ابن الحاجب فى قوله الا تخفيفا فقال بل تفيد التخصيص ايضا لان ضارب زيد اخص من ضارب وهو سهو فان ضارب اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضارب فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تأتى الاضافة انتهى وقد سبقه الى هذا الرضى رحمه الله **والا** تكن الاضافة اضافة صفة الى معمولها **فمعنوية** نسبة الى المعنى اللفظى اى المضاف لعود اثرها اليه من التعريف او التخصيص او لافادتها معنى لم يكن

له قبل الاضافة مما ذكر كذا قرر بعض المحققين قال بعضهم ولا يخفى انه اولى من قول كثير لانها افادت امرا معنويا وهو التعريف او التخصيص وتسمى محضة ومتصلة لانها خالصة من شائبة الانفصال ويتصور كون الاضافة غير اضافة صفة الى معمولها على صور احديها ما ليس المضاف صفة والمضاف اليها معمولا للمضاف قبل الاضافة كغلام زيد ونحوه مما اضافته على معنى الحرف كما سيأتى ومنه اضافة المسمى الى الاسم نحو سعيد كرز وشهر ربيع الاول وذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذو صباح وذات يوم وهذا النوع قال الرضى متفق على جواز اضافته ويجب فيه التاويل بالمسمى اى مسمى كرز وكذا البواقى واضافة الاسم الى الصفة كمسجد الجامع وصلوة الاولى وجانب الغربى وبقلة الحمقاء ان قلنا ان الحمقاء صفة للبقلة لانها تنبت فى مجارى السيل ورايت فى بعض الكتب الطبية انها انما اضيفت الى الحمقاء لان سيدتنا فاطمة الزهراء ع كان تستطيبها فسمتها بنو امية بقلة الحمقاء ثم وقعت على ذلك فى بعض كتب الحديث وعكسه وهو اضافة الصفة الى الاسم نحو سحق عمامة وجرد قطيفة واخلاق اذ الاصل مسجد جامع وقطيفة جرد وكذا الباقى وهذان القسمان اختلف فى جواز الاضافة فيهما فجوزها الكوفيون حيث اختلف اللفظان متمسكين الى ما سمع من ذلك مما ذكرناه من غير تاويل ومنعها البصريون واولوا ما ورد منها لان الصفة هى الموصوف ولا يضاف الشئ الى نفسه ثم قال الاكثرون فى تاويل الاول منهما وهو على حذف موصوف اى مسجد المكان الجامع وصلوة الساعة الاولى وفى الثانى بجرده من باب خاتم فضة لان المعنى شئ جرد ثم حذف الموصوف واقيمت صفته الى جنسها للتبيين اى شئ جرد من جنس قطيفة وشئ سحق من جنس عمامة ولا يقاس ذلك بل هو مقصور على السماع واضافة الموصوف الى القائم مقام وصفه كزيد اليعملات واضافة المؤكد كسر ما حينئذ ويومئذ قال الشاعر فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه النجا بالقصر الجلد من قولك نجوت جلد البعير عنه والجلد اذ اسلخته فكانه قال جلد الجلد فاضاف المؤكد الى المؤكد قال الفراء اضاف النجا الى الجلد لان العرب تضيف الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان نحو حق اليقين وحبل الحصيد وحبل الوريد ومذهب اكثر البصريين ان هذا فى غاية الندور فلا يقاس عليه فلا يتعدى به مورد السماع واضافة الملغى الى المعتبر كقول لبيد الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومنه قولهم هذا حى زيد اى زيد وسمع الاخفش اعرابيا يقول غايب لاباثات فالهن شاعر يسمى رباح فالهن حى رباح واضافة المعتبر الى الملغى الذى

لا يعتد به الا كالاعتداد بالحرف الزائد للتأكيد كقول الخطبه ولو بلغت عوى السماع قبله لزادت عليها نهد وتغلب وقول
الآخر اقام ببغداد العراق وشوقه لأهل دمشق الشام شوق مبرح **الصورة الثانية** ما المضاف فيها صفة لكن
المضاف اليه ليس معمولا لها وذلك كاسم التفضيل نحو افضل اليوم على الأصح والوصف الذي لم يرد به الحال او الاستقبال
كما في خالق السموات ومصارع مصر لأنه لا يعمل فالمضاف اليه في ذلك ليس معمولا له فاضافته معنوية **الصورة الثالثة**
ان يكون المضاف اليه معمولا للمضاف قبل الاضافة لكن ليس المضاف صفة وذلك كالمصدر المضاف الى مرفوعه او منصوبه
كضرب الأمير او اكل الخبز على الأصح **وتفيد** الاضافة المعنوية **تعريفا** للمضاف **مع المضاف اليه المعرفة**
كغلام زيد وعبد هذا او ضارب زيد امس وزيد افضل الناس **و** تفيد **تخصيصا** للمضاف **مع المضاف اليه**
النكرة نحو غلام رجل والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه
كما يتميز في زيد قاله في المغني وقال البدر الدماميني في شرحه وفيه نظر فان مقتضاه انه لو اطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكر
لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص
بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص انتهى وبهذا يدفع كلام ابي حيان حيث قال تقسيم النحويين الاضافة
الى التخصيص والتعريف ليس بصحيح لأنه من جعل القسم قسيما لأن التعريف تخصيص وهو قسم منه لا قسيم له والاضافة انما تفيد
التخصيص لكن اقوى مراتبه التعريف فان اضيف الى المعرفة اكسب التخصيص التام **والمضاف اليه** فيما ذكر في الاضافة
المعنوية **ان كان جنسا للمضاف** اي صادقا عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير
المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه قال معناه الفاضل الهندي في الحواشي الحاجية **فهي** اي الاضافة
المعنوية **بمعنى من** البيانية كخاتم فضة فان الفضة قد تكون خاتما وقد لا تكون وكذلك الخاتم قد تكون فضة وقد لا تكون نحو **او كان** المضاف
اليه **ظرفا له** اي للمضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان **فبمعنى في** الظرفية فظرف
الزمان نحو مكر الليل تربص اربعة اشهر وظرف المكان حقيقيا نحو قتيل كربلا وشهيد الدار ومجازيا نحو الد الخصام
وهذه الاضافة اعني التي بمعنى في اثبتها المصنف تبعا لابن الحاجب وابن مالك وقد اغفلها اكثر النحويين
وهي ثابتة في الفصيح بالنقل الصحيح ولا يصح تقدير غير في في شواهدها الا بتكلف قال ابو حيان لا اعلم احدا ذهب
الى هذه الاضافة غيره وما استدل به مؤول انتهى وما قاله او لا مردود فقد قال بها عبد القاهر والزمخشري
حكاه عنهما ابن اياز وصرح بها ابن الحاجب في كافيته ولم يذكر المصنف قبلهما وذكرها ابن الحاجب وابن

مالك

مالك وعلله بعضهم بانه لم يكثر اضافة الشيء الى الظرف قال بعض المحققين وفيه بحث لأن هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف
الحقيقي اما لو اريد مدخول في فلا اذ اضافة الألوان الى محالها اكثر من ان تحصى فبياض زيد بمعنى بياض في زيد والظاهر ان
المراد بالظرف مدخول في اذ نظر الكتاب ينبغي ان يكون بمعنى النظر في الكتاب والفرق بينه وبين ضرب اليوم تحكم اشهر قاله
بعضهم وقد يجاب بحمل القلة على الاضافة فان تقدير الاضافة بفي قليل بالنسبة الى تقديرها باللام كما صرح به ابن مالك وغيره
او كان المضاف اليه غيرهما اي غير جنس المضاف وظرفه بان كان مباينا للمضاف او اخص منه مطلقا **فبمعنى**
اللام كغلام زيد ويوم الأحد وشجر الأراك وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد تباينا وبين اليوم والأحد عموما وخصوصا
مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والأحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقها وقد
لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا كاحد اليوم او مساويا له كليث اسد
فالاضافة ممتنعة **تنبيهان الأول** كون الاضافة في نحو يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام هو ما صرح
به ائمة العربية قال بعض المحققين ولا يظهر ما دعاهم اليه والأنسب بالمعنى ان الاضافة في ذلك بيانية والاظهار منهما
خال عن التكلف قال بعضهم ويمكن ان يقال ان الحامل لهم على ذلك انهم اشترطوا في الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه جنس
المضاف وجائز الحمل عليه وهنا ليس كذلك اذ ليس كل واحد من الأحد والفقه والأراك جنسا لما اضيف اليه ولا يحمل عليه
اذ لا يقال اليوم الأحد والعلم الفقه والشجر الأراك وانما يقال الأحد يوم والفقه علم والأراك شجر انتهى **الثاني** لم يبين
المصنف تقدير الحرف في الاضافة اللفظية مع اقتضاء حده للمضاف اليه التقدير فيها ايضا والمشهور ان التقدير انما
هو في الاضافة المعنوية خاصة وذهب بعضهم الى ان الاضافة اللفظية تقدر بمعنى اللام لظهورها في نحو فعال لما يريد مصدقا
لما معهم ورد بعدم اطرادها ولا يسوغ في الصفة المشبهة ونقل الشاطبي القول بالتقدير فيها عن ابن جني وعن الشلوبين
وانه لا بد منه وان ظاهر كلام النحاة متأول **وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه**
المؤنث تأنيثه وبالعكس اي يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه تذكيره وليس ذلك في الصورتين
مطلقا بل **بشرط الاستغناء عنه** اي عن المضاف عند سقوطه **بالمضاف اليه** مع صحة المعنى
في الجملة فالأول **كقوله** وهو الأعشى وتشرق بالقول الذي قد اذعته **كما شرقت صدر القناة من الدم**
فانث شرقت مع انه مسند الى مذكر وهو صدر لأنه اكتسب التأنيث من القناة وقبل هذا البيت فلو كنت في جب
ثمانين قامة ورقيت اسباب السماء بسلم ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم اني عنك غير مفحم الجب البئر التي لم تطو

واسباب السماء ابوابها والسلم المرقاة قيل سمي سلما لانه يسلمك الى المرتقى اليه وبهره يكربه ويبغضه
فلانا اي لم يطق ان يجيبني يقول لو كنت مثلا في جب بعيد القعر او صعدت الى السماء لم تخلص مني واستخرجتك من
الجب واستنزلتك من السماء بالقول الذي يستدرجك حتى تكربه وتعلم انى لست مفحما من جوابك ولا عاجزا عن وصولى
الى الغرض منك قال الجاربردي والواو من قوله ورقيت بمعنى او لانه على وزن قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا
في الارض او سلما في السماء تشرق بريقه اي غص به كما يقال غصصت باللقمة او غمته افشيته يخاطب به مذياعا
لا يكتم ما يسمعه والمعنى انه تشرق بالقول الذي افشيته واظهرته للناس كما ان القناة تشرق بالدم ولا تشربه فاستعمال
الشرق في صدر القناة استعارة من جمود الدم عليه بحيث يكون بين الظهور ويصير سمته بادية عليه قاله الدماميني
في التحفة والى هذا البيت اشار ابن حزم الظاهري في قوله تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي يكون كعمرو بين
عرب واعجم فان صديق السوء يزري وشاهدي كما شرقت صدر القناة من الدم ومراده بما الكناية عن ا
الرجل الناقص بما الموصولة وبعمرو عن الرجل المتزيد الآخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو في الخط قاله في المغني
وغيره مما ذكره وجواز ان يكون المراد بما الموصوفة وكان ايثاره الموصولة بالذكر لكونها اشهر والنقص فيها اظهر قاله
بعض المتاخرين ويمكن ان يكون مراده بما ما النافية لان السلب نقص كما ان الايجاب شرف على ما تقرر في علم المنطق
قال الصلاح الصفدي ويحتمل ان يكون مراده بعمرو عمرو المذكور في قول الشاعر المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير
من الرمضاء بالنار اشهر ومثل البيت المستشهد به قول الآخر طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن
كلي ونقضن بعضي وقوله وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا او الثاني نحو قوله انارة
العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف والقياس
مكسوفة لانه خبر من مؤنث وهو انارة لانها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل قال ابن هشام ويحتمل ان
يكون منه قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة
ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصد الفرق اشهر واشترط جواز
الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه في الصورتين لانه لو لم يجز ذلك لم يكتسب المضاف الحكم المذكور
في المسألتين **ومن ثم امتنع قامت غلام هند** وجاء امة زيد اذ لا يقال قامت هند
وانت تريد غلامها ولا جاء زيد وانت تريد امته وزاد ابن مالك في التسهيل شرطا آخر لم يذكره المصنف

وهو

وهو كون المضاف بعضا من المضاف اليه كمثال المتن او كبعضه نحو اجتمعت اهل اليمامة قال البدر الدماميني
في شرحه فان قلت ما الذي استفيد من هذا القيد بعد اعتبار القيد الاول وهو صحة الاستغناء بالمضاف
اليه عن المضاف فان هذا ملزوم لكون المضاف بعضا او كبعض قلت لا نم هذه الملازمة الا ترى انه
لا يصح ان تقول اعجبني يوم العروبة وان صح الاستغناء مع كون المضاف ليس بعضا للمضاف اليه
ولا كبعضه لان اليوم نفس العروبة فقد ظهر فائدة الاتيان بهذا القيد اشهر والعروبة بالملام يوم الجمعة
وزاد الفارسي قسما آخر يجوز فيه التانيث وهو ان يكون المضاف الى المؤنث كلا كقول عنترة جادت
عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم ومنه يوم تجد كل نفس ما عملت ووفيت كل نفس قال المرادي
في شرح التسهيل والافصح في هذا القسم التانيث بخلاف ما سبق اشهر واشار المصنف بقوله التقليلية
الى ان ذلك وان جاز وصح لكن الاصل والافصح التذكير في الصورة الاولى والتانيث في الصورة
الثانية **الثاني** مما يرد مجرورا **الا غير المجرور بالحرف وهو ما اي اسم نسب اليه**
شيء دخل نسبة الفعل الى الفاعل والمفعول نحو ضرب زيد عمروا وغير ذلك مما ليس من المعرف
كما مر وخرج بقوله **بواسطة حرف جر ملفوظ** واعلم انه ليس في كلامه ما يقتضي ان
الفعل لا يضاف حيث يكون حرف الجر ملفوظا كمررت بزيد فلا ينبغي حمله على ذلك وان كان محتملا اذ
الحق ان المضاف لا يكون الا اسما كما صرح به الزمخشري وغيره فاذا قلت مررت بزيد فمررت من حيث
ان زيدا مفعوله غير مؤول بالاسم ومن حيث هو مضاف الى زيد مؤول به اي بمرور مضاف فالمضاف هو
المرور لا الفعل الاصطلاحي والذي دعا شراح الكلام ابن الحاجب في كافيته الى حمل عبارته على
ان المضاف يكون فعلا تعريفه لحروف الجر بانها ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه وهو
صريح في ذلك **والمشهور من حروف الجر اربعة عشر حرفا** باسقاط عدا
وخلا وحاشا ولعل ومتى وكي فجملتها عشرون ودعوى كون الثلاثة الاول غير مشهورة غير مسلمة
فانها ليست في الاشتهار دون ما ذكره وان نصبت افعالا لكن الجر بها ثابت بالنقل الصحيح في
الكلام الفصيح وسياتي الكلام عليها في باب الاستثناء انتهى واما الثلاثة الاخيرة فشاذة اما
لعل فالجر بها لغة عقيل قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا بجر لفظ الجلالة ولهم في لامها الاو

الأثبات والحذف وفي الثانية الفتح والكسر واما متى فلا يجر بها الا هذيل وهي عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم اخرجها متى كمه وقال ابو ذويب الهذلي يصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج واما كي فعدها من حروف الجر مذهب البصريين قالوا ولا يجر الا ما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة الشئ كيمه بمعنى لمه وما وان المصدريتان مع صلتهما كقوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع وتحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها واما الكوفيون فعندهم انها ناصبة دائما واختاره المصنف كما سياتي بيانه في حديقة الأفعال وسميت هذه الحروف حروف الجر قال ابن الحاجب لأنها تجر معنى الفعل الى الأسم وقال الرضي بل لأنها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم ويسميها الكوفيون حروف الأضافة لأنها تضيف الفعل الى الأسم اي توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات لأنها تحدث صفة في الأسم ففي قولك جلست في الدار دلت في على ان الدار وعاء للجلوس وقيل لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات كذا في همع الهوامع وهذه الأربعة عشر المشهورة من حروف الجر سبعة منها تجر الظاهر والمضمر وهي من وقد يقدم على زنته الى وزعم الكسائي والفراء انها الأصل وخففت لكثرة الأستعمال وقال ابن مالك هي لغة لبعض العرب وقال ابو حيان ضرورة وقدمها لأنها ام حروف الجر كما قاله الحريري وغيره وقال ابن الدهان في الغرة من اقوى حروف الجر ولهذا المعنى اختصت بالدخول على غير الظروف ولها ستة عشر معنى احدها ابتداء الغاية وليس المراد بالغاية جميع المسافة قاله الرضي يلزم عليه ان يكون استعمال من في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة الحقيقية والتنزيلية وفي آخر كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها ههنا الفعل لأنه غرض الفاعل ومقصوده انتهى ويلزم عليه ان تختص من الأبتدائية بالأفعال الأختيارية التي لها غرض ولا يصح ان يتم على القدر من اول النهار الى آخره فالأحسن ان المراد بالغاية النهاية اي ابتداء له نهاية ولا تستعمل في ابتداء لا نهاية له كالأمور الأبدية قاله عصام الدين ثم الأبتداء يكون في المكان باتفاق نحو من المسجد الحرام وفي الزمان خلافا لأكثر البصريين نحو من اول يوم وفي الحديث مطرنا من الجمعة الى الجمعة والشواهد عليه كثيرة وتأويلها تعسف وفي غيرهما نحو من محمد رسول الله انه من سليمان وعلامتها

صحة ايراد الى او ما تفيد فايدتها في مقابلتها نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأن معنى اعوذ به التجئ اليه الثاني التبعيض وعلامتها جواز الأستغناء ببعض نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم اي بعض الدراهم والمفعول الصريح في هذا المثال محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا فان اعتبرت المفعول مقدما جاز في المجرور وجهان ان يكون متعلقا بالمحذوف صفة للمفعول وان اعتبرته مؤخرا تعين تعلق الجار بالفعل الثالث بيان الجنس اي اظهار المقصود منه نحو فاجتنبوا الرجس من الأوثان وعلامتها ان يحسن جعل الذي في مكانها لا انه لا يصح ذلك في نحو فقد كان من نظائر شريح ان في نيابته لأنه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مطر صلة فان تقول المراد جعل الذي في مكانها مع ايراد ما يناسب الموصول الرابع البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة لجعلنا منكم ملائكة ولا ينفع ذا الجد منك الجد وانكره قوم فقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف ومن الأبتداء وكذا البقية الخامس التنصيص على العموم او توكيد التنصيص عليه وهي الزائدة فالأول نحو ما جاءني من رجل والثاني نحو ما جاءني من احد ولها ثلثة شروط ان يسبقها نفي او نهي او استفهام وان يكون مجرورها نكرة وان يكون اما فاعلا نحو ما يأتيهم من ذكر او مفعولا نحو هل تحس منهم من احد او مبتدأ نحو هل من خالق غير الله قاله ابن هشام في الأوضح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك في التسهيل السادس التعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا السابع الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض انه من الفصل بالمهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العوامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الآيتين للابتداء او بمعنى عن التاسع انتهاء الغاية وهو قول الكوفيين واختاره ابن مالك واستدل له بصحة قولك تقربت منه وهو بمعنى تقربت اليه العاشر مرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا الحادي عشر مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس قال ابن هشام والظاهر انها للابتداء ونقضه الدماميني بانه ان اريد كون الطرف محلا للنظر بمعنى ابتدائه كما قاله يونس وليس الظاهر كونه للابتداء وان اريد ان الطرف في ابتداء النظر فيه فمن لابتداء الغاية لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل فتأمله انتهى الثاني عشر موافقة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قاله ابو عبيدة والصحيح انها في ذلك للبدل الثالث عشر مرادفة ربما اذا اتصلت بما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقي

الآن من الفم والآن من فيهما ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا الكاتم ملفوظا من الضرب في الحذف مثل حلق الأف ان
من عجلت انتهى قال النقي الشمني هذا ليس بظاهر في قول سيبويه على ما لا يخفى الرابع عشر الاستعلاء نحو ونصرناه من القوم
وقيل على التضمين اي منعناه منهم بالنصر الخامس عشر التجريدية نحو لي من فلان صديق حميم قيل والظاهر ان من
التجريدية ابتدائية او ظرفية السادس عشر النسبة نحو قوله انت مني بمنزلة هرون من موسى قيل
والظاهر انه من قبيل الابتداء اذ التقدير منزلتك مني بمنزلة قرب هرون من موسى وحذف
المضاف لظهور المعنى انتهى

ماله البراف وانى حروف وجرها بعد الكل من وان اعلم ان الزمخشري ورانهم وابتدا ... لسيبويه ... ما لى يعون ... ورانعام ... زمن بهت حد

في معاني الى

والى ولها ثمانية معان احدها انتهاء الغاية المكانية او الزمانية نحو الى المسجد الأقصى ثم اتموا الصيام
الى الليل او غيرهما نحو اعطيته من مائة الى الف الثاني المعية كمع وذلك اذا ضممت شيئا الى آخر
في الحكم به او عليه او التعلق نحو من انصاري الى الله وايديكم الى المرافق ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم
قال الرضي والتحقيق انها للانتهاء اي مضافة الى المرافق الى اموالكم وقال غيره ما ورد من ذلك يأول
على تضمين العامل وابقاء الى على اصلها والمعنى في الآية الاولى من يضيف نصرته الى نصرة الله او من
ينصرني حال كوني ذاهبا الى الله الثالث التبيين وهي المتعلقة في تعجب او تفضيل بحب او بغض مبينة لفاعله
معنى بها نحو ما احب زيدا الي وقوله تعالى رب السجن احب الي واثبات هذا المعنى لالى مخصوص بابن مالك
الرابع مرادفة اللام نحو والأمر اليك وقيل لانتهاء الغاية اي منتهية اليك الخامس الظرفية كفي ذكره
جماعة في قوله ولا تتركني بالوعيد كأنني الى الناس مطلي به القار اجرب اي في الناس وتأوله بعضهم على تعلق
الى بمحذوف اي مطلي بالقار مضافا الى الناس وقلب الكلام وقال ابن عصفور هو على تضمين مطلي معنى مبغض قال
في التوضيح مجازا الى بمعنى في لجاز زيد الى الكوفة السادس الابتداء كقوله يقول وقد عاليت بالكور فوقها أيسقى
فلا يروى الي ابن احمرا اي مني السابع موافقة عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الي
من الرحيق السلسل الثامن التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم افئدة من الناس
تهوى اليهم بفتح الواو اي تهواهم وخرجه غيره على تضمين تهوى معنى تميل

في معاني عن

وعن ولها سبعة معان احدها

المجاورة وهو الأكثر فيها ولم يذكر البصريون غيره والمراد بالمجاورة بعد شيء عن المجرور بها نحو سرت عن البلد اي
بعدت عنها بسبب السير الثاني البدل نحو لا تجزي نفس عن نفس وفي الحديث صومي عن امك اي بدل نفس وبدل
امك الثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه اي عليها الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك
اي لاجله الخامس مرادفة بعد نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالة بعد حالة السادس مرادفة من نحو وهو الذي يقبل
التوبة عن عباده اي منهم بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الآخر السابع الاستعانة قاله ابن مالك ومثله
رميت عن القوس لأنهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاها الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا
اذا كانت القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على القوس والقول بحرفيتها هو مذهب البصريين والكوفيين

في معاني على

وعلى وزعم ابن الطراوة وابن خروف وابو الحاج ابن معروف والأستاذ ابو علي في احد قوليه انها اسم دائما ولا يكون
حرفا ونسبوه لسيبويه ولها تسعة معان احدها الاستعلاء حسا نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او معنى نحو فضلنا
بعضهم على بعض ولهم علي ذنب ثم انه قد يكون على مجرورها مثل وهو الغالب وقد يكون على ما يقرب منه نحو
او اجد على النار هدى قال الزمخشري معنى الاستعلاء على النار ان اهل النار يستعلون المكان القريب منها وههنا بحث
نفيس آثرت ايراده لما فيه من الفوائد وهو منقول من كتاب مطلع السعدين ومجمع البحرين وهو تاريخ الفه عبد
الرزاق ابن اسحق السمرقندي وكان في حدود سبع وثمانين وثمانمائة وسبب ايراده له انه ذكر ان الميرشريف
الدين علي الجرجاني ورد الى سمرقند في سنة تسعين وسبعمائة فاكرمه الأمير تيمور غاية الاكرام ثم ان السيد ذكر في بعض
مجالس درسه كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى على هدى ونقل كلام العلامة التفتازاني عليه وابطله ولم يكن
احد يجترئ على العلامة بالاعتراض فشاع ذلك الى ان بلغ الأمير تيمور فجمع بين العلامة والسيد للمناظرة واشترط
السيد ان لا يتكلم احد من تلامذة العلامة في اثناء البحث فلم يتمالك مولانا جلال الدين يوسف الأوبهي وتكلم في اثناء
البحث وكان ارشد تلامذة العلامة حتى انه كان قد اذن له في ان يصلح ما يراه من الخلل في تصانيفه فغضب الأمير
تيمور من تكلمه حيث كان الشرط على خلاف ذلك فامر باخراجه ثم ان المورخ المذكور ذكر ان لاخيه مولانا جلال الدين
عبد الغفار كلاما في هذا المبحث ثم قال لا بأس بايراد كلام الجميع باللغة العربية فنذكر كلامهم على هذه الصورة قال صاحب
الكشاف معنى الاستعلاء في قوله تعالى على هدى مثل لتمكنهم واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى
وركبه قال المحقق التفتازاني في يعني هذه الاستعارة تبعية تمثيل اما التبعية فلجريانها ولا في متعلق الحرف وتبعيتها

في الحرف واما التمثيل فليكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة امور واعترض عليه المحقق الجرجاني بان كون علي استعارة تبعية يستلزم كون الاستعلاء مشبها به والتمثيل المستلزم لتركيب الطرفين يستلزم ان لا يكون الاستعلاء مشبها لانه معنى مفرد فلا يجتمعان واجاب التفتازاني بان مبنى التمثيل على تشبيه صورة منتزعة من عدة امور بصورة اخرى كذلك وهذا انما يوجب اعتبار التعدد في الماخذ لا فيه نفسه ولا ينافي كونه متعلق معنى الحرف ورد الجرجاني هذا الجواب في كتبه بان تلك الصورة المنتزعة من عدة امور لا تنتزع بتمامها من كل واحد من تلك الامور بل ينتزع من كل واحد من تلك الامور بعض منها فيكون كل من الطرفين مركبا بالضرورة ومعنى الاستعلاء مفرد فلا يكون مشبها به وقال استادي واخي اقول ويمكن الجواب عنه بان معنى انتزاعها من تلك الامور هو ان يكون منتزعة من مجموع تلك الامور وتقارنها وتضامها كالاستعلاء فانه هيئة حاصلة من تقارن الراكب والمركوب على الكيفية المخصوصة فيكون واحد منتزعا من عدة امور ولهذا صح ان يستعار العنقود للثريا مثل يقول لاح في الصبح عنقود ملاحية في السماء وقد استعاروا النطاق والحمايل للكواكب التي حول الجوزاء وظاهر ان ليس في هذه الاستعارات الا تشبيه الهيئة بالهيئة انتهى الثاني المصاحبة كمع نحو واتى المال على حبه اي مع حبه الثالث المجاوزة كقوله اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها وهي لغة بني كعب ابن ربيعة حكى ذلك المبرد في الكامل قاله ابن هشام في شرح اللمحة وقال في المغني ويحتمل ان رضي ضمن معنى عطف وعن الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط انتهى قال ابن جني في الخصايص كان ابو علي يستحسن قول الكسائي في ذلك انتهى لكن قال بعض المحققين انه لا يعرف له محصل لانه ان لم يجعل بمعنى عن فكيف يصح المعنى وان جعلت بمعنى عن لم يكن رضي محمولا على ضده لان ضده لا يطلب حقيقة نعم لو قيل رضيت ماول بلم تسخط لكان له وجه انتهى وقال ابو عبيدة انما ساغ ذلك لان معناه اقبلت على الرابع الظرفية نحو على حين غفلة اي في حين الخامس التعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لاجل هدايته اياكم وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت السادس موافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون اي من الناس السابع مرادفة الباء نحو حقيق على ان لا اقول وقرء ابي بان لا اقول وقالوا اركب على اسم الله الثامن الاستدراك والاضراب نحو فلان لا يدخل الجنة لسوء صنعه على انه لا يياس من رحمة الله وقوله فوالله لا انسى قتيلا رزيته بجانب قوسي ما حييت على الارض ثم على انها تعفوا الكلام وانما تمنوكلا بالادنى وان جل ما يمضي اي على ان العادة

المصابيب

المصابيب البعيدة العهد وقوله بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد ثم قال على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهواه ليس بذي ود ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيها شفاء ما بنا ثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به الا انها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج او هي خبر لمبتدأ محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل ذلك على ان الجملة الاولى اوقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها قاله ابن هشام التاسع ان تكون زايدة للتعويض او غيره فالاول كقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن جني وقيل المراد ان لم يجد شيئا ثم ابتدا مستفهما فقال على من يتكل والثاني كقوله ابي الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق قاله ابن مالك وقال ابن هشام وفيه نظر لان راقه الشيء بمعنى اعجبه ولا معنى له هنا وانما المعنى تعلو وترتفع انتهى وفي ق الروق مصدر راقا عليه اي زاد عليه فضلا فلا حاجة الى التضمين **في** ولها عشرة معان احدها الظرفية حقيقة مكانية او زمانية وقد اجتمعا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين او مجازا اما ان يكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حيوة او الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة في رحمة الله او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة الثاني السببية نحو لمسكم فيما افضتم وفي الحديث ان امراة دخلت النار في هرة حبستها الثالث المصاحبة نحو حق عليهم القول في امم الرابع الاستعلاء نحو لاصلبنكم في جذوع النخل والاولى ان يقال انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف فهو من باب الاستعارة التبعية الخامس مرادفة الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس يصيرون في طعن الاباهر والكلا السادس مرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم السابع مرادفة من نحو ويوم نبعث في كل امة شهيدا اي منهم بدليل الاية الاخرى الثامن مرادفة عن نحو وهو في الاخرة اعمى اي عنها وعن محاسنها التاسع المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل العاشر التوكيد وهي الزايدة نحو اركبوا فيها اي اركبوها **الباء** وحركتها الكسرة وقد تفتح مع الظاهر فتقول بزيد حكاه ابو الفتح عن بعضهم قاله ابو حيان ولها اربعة عشر معنى احدها الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه ثم

فصل في

فصل في الباء

في شرح اللب وهو تعلق احد المعنيين بالآخر حقيقيا نحو امسكت بالحبل ومجازيا نحو مررت بزيد اي الصقت
مروري بمكان يقرب منه الثاني التعدية وهي تغيير معنى الفعل وجعله متضمنا لمعنى كما في الهمزة و
التضعيف وهذا المعنى مما انفردت به عن سائر الحروف الجر وتطلق التعدية على معنى آخر وهو ايصال معنى
الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر وهي بهذا المعنى متحققة في جميع موارد حرف الجر و ذلك على بعض
من عاصرنا فجعل التعدية في هذا المقام بهذا المعنى الثاني وهو وهم منه قال ابن هشام وتسمى باء النقل ايضا
وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد واذهبته
ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ اذهب الله نورهم وقول المبرد والسهيلي بان بين التعديتين فرقا مردود بالآية
ومن ورودها مع المتعدي دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا
وصك الحجر الحجر انتهى الثالث الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم
او مجازا قيل ومنه باء البسملة لأن الفعل لا يأتي على الوجه الأكمل الا بها الرابع السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم
باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الأسد اي بسبب لقائي اياه الخامس المصاحبة وهي التي
يصلح في موضعها مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو دخلوا بالكفر اي معه او كافرين قال ابن هشام في المغني
وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول اي فسبحه حامدا له اي
نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اي سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل
تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات انتهى قال شيخ شيوخنا الحرفوشي في اللآلي الدرية
بعد نقله ذلك لا يخفى عليك ان المعتزلة ومن وافقهم لم ينفوا الصفات راسا حتى يلزم التعطيل بل نفوا زيادتها
فقالوا سمعه عين ذاته قدرته عين ذاته وكذلك البواقي وهذا لا يستلزم ذلك بل هو دال على التنزيه لأن القول
بالزيادة يؤدي الى محذورات تقتضي عكس ما ارادوه من التنزيه كما هو مقرر في علم الكلام فليراجع ثمة انتهى
السادس الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر نجيناهم بسحر السابع البدل وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول
الحماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا اي بدلهم وانتصاب الاغارة على المفعول
لأجله الثامن المقابلة وهي الداخلة على الأعواض والأثمان نحو كافات الاحسان بضعف واشتريت الفرس
بالف التاسع المجاوزة فقيل يختص بالسؤال قال في الهمع وظاهر كلام ابي حيان ان الكوفيين كلهم عليه نحو

فاسال

فاسال به خبيرا يسألون عن انبائكم وقيل لا يختص به بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري
هذه الباء بمنزلتها في تشققت السماء بالشفرة على ان الغمام جعل كالآلة التي تشق بها العاشر
الاستعلاء نحو من ان تامنه بقنطار بدليل هل آمنكم على اخيه الحادي عشر التبعيض اثبت ذلك ا
الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله قيل ومنها
قال بعضهم ويمكن ان يكون الباء سببية اي ان العين في اللطافة بحيث تدعو الناظر اليها ان يشرب
منها الثاني عشر القسم وهي اصل حروفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن
ودخولها على الضمير نحو بك لأفعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي وهو المؤكد لجملة طلبية نحو بالله هل قام
زيد اي اسألك مستحلفا بالله الثالث عشر الغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف
الرابع عشر التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع على ما في المغني احدها الفاعل وزيادتها
واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة نحو احسن بزيد على قول الجمهور والغالبة في فاعل كفى بالله شهيدا والجزم
بزيادتها هو الأصح كما في الارتشاف وقال الزجاج دخلت الباء لتضمين كفى معنى اكتف اي فهي للتعدية قال
ابن هشام وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب
ويوجبه قولهم كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة فان
عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الأمر وان كان معناها الخبر انتهى ويشكل عليه اسناد الفعل الماضي الى ضمير
المخاطب وهو غير جائز فالواو من مجيء كفى بدونها مجردا عن الباء قول الشاعر ويخبرني عن غائب المرء هديه كفى الهدي
عما غيب المرء مخبرا ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى اجزأ واغنى ولا التي بمعنى وقى والأولى متعدية لواحد
كقوله قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين
القتال والضرورة كقوله مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه الثاني مما تزاد فيه الباء
المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع النخلة قال ابن هشام وكثرت زيادتها
في مفعول عرفت ونحوه وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تبيت فؤادك في المنام خريدة
تشفي الضجيع ببارد بسام وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا
ان يحدث بكل ما سمع و **اللام** هي مكسورة وهي على غير المضمر مفتوحة معه في غير لغة خزاعة نحو لكم

ومعنا اللام

ولنا وتكسر في لغتهم مطلقا وهذا في غير ياء المتكلم فانها تكسر معها وفي غير المستغاث المباشر ليا فانها تفتح معه نحو يا لله
ومع الداخلة على الفعل نحو لتزول منه الجبال قال الرضي ونقل فتحها مع جميع المظهرات ولها عشرون
معنى احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله الثاني الاختصاص نحو الجل للفرس
الثالث الملك نحو له ما في السموات وما في الارض وبعضهم يستغني بذكره عن ذكر المعنيين قبله تقليلا للاشتراك
الرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا الخامس شبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا السادس التعليل
نحو لتحكم بين الناس ومنها اللام الثانية في نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف وهل هو فعل من جملة مستقلة اي
ادعوك لعمرو او اسم هو حال من المنادى اي مدعوا لعمرو قولان لم يطلع ابن عصفور على ثانيهما فنقل الاجماع على الاول
السابع موافقة الى نحو بان ربك اوحى لها الثامن موافقة على نحو ويخرون للاذقان التاسع موافقة في نحو ونضع الموازين
القسط ليوم القيمة العاشر موافقة من نحو سمعت له صراخا وقول جرير لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم
القيمة افضل الحادي عشر موافقة عند كقولهم كتبته لخمس خلون الثاني عشر موافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس
الثالث عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن مالك
وغيره هي لام التعليل وقال غيره غير ذلك الرابع عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او معناه نحو قلت له
واذنت له وفسرت له الخامس عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
وانكرها البصريون ومن تبعهم وردوها الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب وسياتي عليها مزيد كلام في حديقة الافعال
السادس عشر القسم والتعجب معا وتختص باسم الله تعالى كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد السابع عشر التعجب
المجرد عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وفي غيره لله دره فارسا ولله انت الثامن
عشر التعدية نحو ما اضرب زيدا لعمرو قال في التصريح لان الضرب متعد في الاصل لكن لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل
بضم العين فصار قاصرا وعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق
على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف
مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته او لا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى
الثاني اشهر التاسع عشر التوكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله
كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد **فسبعة تجر الظاهر فقط وفي**

مذ ومنذ بضم الميم فيهما وثبوت النون ساكنة بعد الميم في الثانية وكسرهما لغة بني سليم وقال ابو حيان حكى
اللحياني في نوادره كسر منذ عن بني سليم وكسر مذ عن عكل اشهر قالوا ومنذ بثبات النون اصل لمذ بدليل رجوعهم الى
ضم ذال مذ عند ملاقات ساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا لان بعضهم يقول مذ من طويل فيضم مع عدم
الساكن وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقط
قال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ او حرفا فمذ اصل قاله في المغني وفي النهاية قالوا مذ ومنذ حرفان وفي هذا
نظر اذ قالوا اصل مذ منذ ويلزم على قولهم ان المخففة من ان وان حرفان وان رب باعتبار لغاتها عشرة احرف
حكاه المرادي في الجنى الداني ثم قال قلت الذي يظهر ان مرادهم ان مذ كان اصلها منذ كان حقها فخففت نونها وتركت
اختها على اصلها الا ترى انهم قالوا الاغلب في هذا الاسمية والاغلب على مذا الحرفية فلو كانت مذ فرع منذ هذه لساوتها
في الحكم **اشهر وتختصان بالزمان** غير المستقبل من الماضي والحال وكان عليه التقييد بذلك لئلا يتوهم
انهما لمطلق الزمان وليس كذلك فانهما لا يستعملان في الزمان المستقبل اتفاقا كما قال الرضي ره ومعناهما ابتداء الغاية
ان كان الزمان ماضيا كقوله اقوين مذ حجج ومذ دهر وقوله وربع عفت آثاره منذ ازمان اي من حجج ومن
ازمان والظرفية ان كان حاضرا نحو ما رايته مذ او منذ يومنا اي في يومنا ومعنى من والى ان كان معدودا نحو ما رايته
مذ او منذ ثلثة ايام اي من ابتدائها الى انتهائها **اشهر ربت** والقول بحرفيتها كما مشى عليه في اطلاقه الباقي هو
مذهب البصريين ومذهب الكوفيين والاخفش في احد قوليه وابن الطراوة انها اسم وهو مرتضى الرضي وفيها ثماني عشرة
لغة ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وتخفيفها في الاوجه الاربعة مع التاء مفتوحة وساكنة او مع ما فهذه
ستة عشر وضمها مع اسكان الباء وضمها وفي معناها ثمانية احدها انها للتقليل دائما وعليه
الاكثرون الثاني للتكثير دائما الثالث انها لهما على السواء الرابع انها لم توضع لواحد منهما بل هي حرف
اثبات لا تدل على تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك من خارج الخامس للتكثير في مواضع المباهاة
والافتخار وللتقليل فيما عداها السادس لمبهم العدد تكون تقليلا او تكثيرا السابع للتقليل كثيرا و
للتكثير قليلا الثامن عكسه اي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا وهو الذي جزم به ابن مالك في التسهيل
واختاره ابن هشام في المغني قال فمن الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقوله عم يا رب كاسية
في الدنيا عارية يوم القيمة وسمع الكسائي اعرابيا يقول بعد انقضاء شهر رمضان يا رب

عصفور في شرح ابيات الأيضاح عن ابن الأنباري في ان الى تستعمل اسما فيق انصرفت من اليك كما يق غدوت من
عليه وهو غريب الرابع والخامس مذ ومنذ فيكونان اسمين وذلك في موضعين احدهما ان يليهما اسم مرفوع نحو
ما رايته مذ يومان او منذ يوم الجمعة وفيهما ح اقوال احدها انهما مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما واجب التاخير اجراء
للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن
الحاجب ومعناهما الأمد ان كان الزمن حاضرا ومعدودا واول المدة ان كان ماضيا الثاني انهما ظرفان مخبر بهما عن
ما بعدهما وهو مذهب الأخفش والزجاج ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قال
في المعنى ولا خفاء بما فيه من التعسف الثالث انهما ظرفان وما بعدهما فاعل لكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان
او منذ كان يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي الرابع انهما ظرفان وما بعدهما
خبر لمبتداء محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان بناء على ان منذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية وهذا قول
لبعض الكوفيين الثاني ان يدخل على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره او اسمية كقوله
وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وفيهما ح قولان اصحهما وهو المشهور انهما ظرفان مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى
زمن مضاف الى الجملة الثاني انهما مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة السادس الكاف فيقع اسما مرادفا
لمثل ولا يكون كذلك عند سيبويه والمحققين كما قال في المغني الا في ضرورة الشعر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم وقال كثير
منهم الأخفش والفارسي يجوز في الأختيار فيجوزون في نحو زيد كالأسد ان يكون الكاف في موضع رفع والأسد مخفوضا
بالأضافة ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في قوله تعالى كهيئة الطير فانفخ فيه ان الضمير فيه راجع الى
الكاف من كهيئة الطير اي فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى **تنبيه** حركة الجر على الجوار من جملة
صور الأتباع وفي قولهم على الجوار ما يشير اليه وبهذا يندفع استشكال تصور العامل في المجرور به فان العامل في
مجاوره لا يصح ان يكون عاملا فيه من حيث انه ليس له في المعنى وانما هو لغيره وعامل غيره لا يقتضي جره اذ هو غير مجرور
هنا انقضى كلام المصنف رحمه الله على النوع الثالث من انواع المعربات من الأسماء المعربات وهو ما يرد مجرورا لا غير فشرع
في النوع الرابع وهو ما يرد منصوبا وغير منصوب فقال **النوع الرابع** من المعربات من الاسماء **ما يرد**
منصوبا وغير منصوب وهو اربعة الأول المستثنى وهو المذكور
بعد الا غير الصفة **واحد اخواتها** وهي غير وسوى بلغاتها وخلا وعدا وحاشا بلغاتها وليس

ولايكون

ولايكون **للدلالة** متعلق بالمذكور **على عدم اتصافه** اي المذكور **بما نسب الى سابقه**
ولو كان سابقه حكما نحو قام القوم الا زيد وما قام الا زيد فزيد في المثال الأول مذكور بعد الا للدلالة
على عدم اتصافه بالقيام الذي نسب الى سابقه وهو القوم وفي الثاني مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه
بعدم القيام الذي نسب الى سابقه حكما وهو احد اذ التقدير ما قام احد الا زيد وشمل الحد المستثنى المتصل و
المنقطع ولذلك بينهما مفصلا بقوله **فان كان المستثنى مخرجا** حقيقة من متعدد لفظا او تقديرا
فمتصل نحو جاء القوم الا زيدا وما جاء الا زيد **والا** يكن مخرجا من متعدد لا لفظا ولا تقديرا **فمنقطع**
نحو ما جاء القوم الا حمارا **تنبيهان الأول** قال ابن لا يمكن جمع المستثنى المتصل والمنقطع
في حد واحد لأن ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لأن الحد مبين للماهية بذكر
جميع اجزائها مطابقة اما تضمنا او تصريحا والمختلفان في المهية لا يتساويان في جميع اجزائهما حتى يجتمعا في
حد واحد والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج بلى يمكن جمعهما في حد
واحد باعتبار اللفظ لأن مختلف المهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيق المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها
انتهى ق الرضى ولقائل ان يمنع اختلافهما في المهية قوله لأن احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلت
لا نم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء مهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد
الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا اي شرطه الا
تمام مهيته فعلى هذا المنقطع داخل في الحد كما في جاء في القوم الا حمار المخالفة القوم الحمار في المجيء انتهى وعلى هذا
جرى المص في تعريفه المذكور **الثاني** يرد على الأستثناء المتصل اشكال مشهور وهو لزوم التناقض
في المستثنى وذلك انك اذا قلت مثلا قام القوم الا زيدا فقد اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك
الا زيد نفيت عنه القيام الذي اثبت له في ضمن القوم فيلزم التناقض وكذا قولك اضرب زيدا يلزم ان
يكون زيد مطلوبا ضربه وغير مطلوب وهذا لا يتصور في كلام العقلاء وقد ورد في الكتاب العزيز من الأستثناء
شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الألف ولم يلبث
ملك الخمسين تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واختلفوا في التفصي عن هذا الأشكال فقال بعضهم بحيا ان ا
المستثنى غير داخل في المستثنى منه فالقوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم

القوم الاحمار

جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد اشهر وكان المص
ارتضى هذا الجواب حيث قال في الحد هو المذكور بعد الا واخواتها للدلالة على عدم اتصافه بما نسب الى
سابقه لكن قال الرضي انه ليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا خروج الا مع الدخول
وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة
بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال ابو بكر الباقلاني وعبد الجبار المستثنى
والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد لما بقي فقولك له عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق
بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا خروج ورد عليهما انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة بكلمة اخرى ولا امتنع قوله
جاء في القوم يوم الجمعة امام الامير في ساحة البلد الا زيدا اشهر وفق آخرون وتحته الرضي ان المستثنى
داخل في المستثنى منه والتناقض غير لازم لانه انما يلزم لو كانت النسبة الى مجرد المستثنى وليس كذلك بل النسبة
الى المستثنى منه والمستثنى معا وانما اجري الاعراب على المستثنى منه وان كان المنسوب اليه الجميع لان العادة
اجراء الاعراب على اول اجزاء المنسوب اليه غير المفرد والاعراب على الجزء الاخير بكونه مضافا اليه او تابعا
من التوابع او شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى مخرج قبل الاسناد الى المستثنى منه قال الرضي وهذا الجواب
هو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها اشهر **والمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى**
منه لفظا بل نوي ويسمى الكلام ح ناقصا **اعرب بحسب** اقتضاء **العوامل** من رفع
ونصب وجر لقيامه مقام المستثنى منه لكن لا اصالة اذ العوامل في التحقيق عاملة في ذلك المقدر ولكن
المقدر لما حذف قام المستثنى مقامه عمل فيه لا بطريق الاصالة لصحة ما قام الا هند وقيل بطريق الاصالة
والصحة للفصل بالا وفيه نظر اذ الفصل انما يكون مسوغا لترك التاء في الجملة لا مقتضيا لتركها وجوبا او اختيارا
وما قام الا هند يجب فيه ترك التاء عند ويجوز عند آخرين وهو الحق بدليل قوله ما برئت من ريبة او ذم
في حربنا الا بنات العم **ويسمى المستثنى مفرغا** اي مستثنى مفرغا لانه اسم لا مفرغ وصد
وانما سمي بذلك تسمية له باسم عامله لانه هو المفرغ في الحقيقة اذ لم يشتغل بمستثنى منه يعمل فيه لفظا وفرغ
عنه للعمل في المستثنى فلا حاجة الى ما قاله بعضهم بان المراد بالمفرغ المفرغ له على الحذف والايصال
مجازا او بالمشترك المشترك فيه لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه على ان لك تفسير المفرغ بالمفرغ

عن

عن اعرابه لاعراب المستثنى منه ولكان تجعله اسم مكان لوقوع التفريغ فيه **تنبيهات** الاول التفريغ لا يكون
في المصدر المؤكد لعدم الفائدة ونحو ان نظن الا ظنا محمول على انه مصدر نوعي اي الا ظنا ضعيفا ويكون فيما عدا ذلك
من جميع المعمولات كالخبر نحو ان هي الا اسماء سميتموها والفاعل نحو لا يعلمهم الا الله والنائب عن الفاعل نحو هل يهلك الا
القوم الظالمون والمفعول لا يكلف الله نفسا الا وسعها والمفعول فيه نحو لم يلبثوا الا عشية او ضحاها والمفعول له نحو وما
ينفقون الا ابتغاء وجه الله ولا يكون في المفعول معه فلا يقال لا تسر الا والنيل قال الرضي ولعل ذلك ان ما بعد الا كان
منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا والواو ايضا مؤذنة بنوع من الانفصال فاستهجن عمل الفعل مع
حرفين مؤذنين بالانفصال واما وقوع واو الحال بعدها نحو جاء في زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد
الواو اشهر فيكون بالملحقات بالمفعول كالحال نحو ما جاء في زيد الا راكبا ولا ينفقون نفقة الا وهم كارهون والتمييز نحو ما امتلأ
الاناء الا ماء واما التوابع فانما وقع التفريغ منها في البدل نحو ما سلب زيد الا ثوبه واما عطف النسق فلا يكون فيه لما
تقدم وعطف البيان والتاكيد ينافيه التفريغ ضرورة انه لا يكون الا في متعدد شامل للمذكور وغيره وكذا التاكيد لانه
ليس لنا الفاظ تاكيدية عامة تشمل المستثنى وغيره حتى نقدرها ونخرج منها التاكيد المستثنى واما الوصف فجوز الرضي وصاحب
اللباب وقوع التفريغ فيه نحو ما جاء في احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفي المغني لابن هشام ان التفريغ
لا يجوز في الصفات ولم يحك جوازه الا عن الزمخشري وابي البقا قال وكلام النحويين بخلاف ذلك وظن التفتازاني ان
المسئلة اجماعية فقال في شرح المفتاح لا خلاف في جواز الاستثناء المفرغ في الصفة **الثاني** كل استثناء
مفرغ لا يكون الا متصلا لانه يعرب على حسب العوامل فيكون من تمام الكلام واليه النسبة ولذلك لم يجز نصبه على
الاستثناء **الثالث** يقدر المستثنى منه في المفرغ بقدر ضرورة ما يتناول المستثنى مناسبا في جنسه ووصفه
ففي نحو ما ضربت الا زيدا اي احدا وما جئت الا راكبا اي على حال وما ضربته الا تاديبا اي لغرض وقس على ذلك
الرابع من العرب من يشغل العامل في التفريغ بمحذوف وينصب ما بعد الا على الاستثناء نحو ما ضربت الا
زيدا فزيد في المثالين منصوب على الاستثناء ومعمول الفعل محذوف وهذا انما يكون فيما يمكن حذفه فلو قلت ما قام
الا زيد لم يجز النصب لان الفاعل لا يحذف واجازه الكسائي على مذهبه في جواز حذف الفاعل قاله المرادي في
شرح التسهيل **والكلام معه** اي مع المستثنى المفرغ **غير موجب** بفتح الجيم وهو
ما لم يتقدمه نفي او شبهه من نهي واستفهام انكاري **غالبا** لا دائما لاستبعاد اشتراك افراد الجنس في وقوع